عبد السلام إبراهيم بغدادي

البعد الإيجابي في العلاقات العربية - الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

البعد الإيجابي
في العلاقات العربية - الأفريقية
والتعددية الإثنية كرابط ثقافي



البعد الإيجابي
في العلاقات العربية - الأفريقية
والتعددية الإثنية كرابط ثقافي

عبد السلام إبراهيم بغدادي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
بغدادي، عبد السلام إبراهيم
البعد الإيجابي في العلاقات العربية - الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي / عبد السلام إبراهيم بغدادي.
٢٣٧ ص. : خرائط، جداول ؛ ٢٤ سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص. ٢٠٧-٢٢١) وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2702-9
١. البلدان العربية - العلاقات - أفريقيا. ٢. أفريقيا - العلاقات - البلدان العربية. ٣. البلدان العربية - العلاقات الثقافية - أفريقيا. ٤. أفريقيا - العلاقات الثقافية - البلدان العربية. ٥. الأفارقة - الهوية الإثنية. أ. العنوان.
327.60174927

العنوان بالإنكليزية
Advantages of the Arab-African Relations and Ethnic Diversity as a Cultural Bond
by Abdel-Salam Baghdadi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر





شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ - الدوحة - قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ - ٠٠٩٧٤ فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ - ٠٠٩٧٤

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥-١١ - رياض الصلح - بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ - لبنان
هاتف: ٨-٩٩١٨٣٧ ١ - ٠٠٩٦١ فاكس: ٩٩١٨٣٩ ١ - ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠١٣

المحتويات

قائمة الجداول والخرائط

الجداول

الخرائط

مقدمة

وُلِدت فكرة هذا الكتاب، عبر دعوة تلقيتها من «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وهي دعوة كريمة تضمّنت المشاركة في مؤتمر «العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء» الذي عُقد في الفترة بين ٢٧ و٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١... حينها وبناءً على طلب المؤتمر، قدّمتُ بحثًا تحت عنوان: «إشكالية التعددية الإثنية والثقافية في القرن الأفريقي وانعكاساتها على استقرار دول الإقليم». وهو إقليم يتداخل فيه الجوار مع الانتماء، ونعني به إقليم القرن الأفريقي الذي يضم من الناحية الرسمية (القانونية) دولًا عربية أفريقية (السودان والصومال وجيبوتي) وأفريقية غير عربية (إثيوبيا وجنوب السودان وكينيا وإريتريا وأوغندا)، مع امتدادات لهذا الإقليم تصل إلى اليمن، بل وتتعدى نطاق الإقليم ليشمل بتأثيراته دولًا عربية وأفريقية من بينها دول الخليج العربي ومصر ومنطقة البحيرات الأفريقية العُظمى.

يُشكل الإقليم بمساحته الكبيرة التي تتجاوز الخمسة ملايين كلم[٢]، وعدد سكانه الذي يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة، وتكوينه الإثني (العرقي - الثقافي) المتعدد الذي يزيد على خمسمئة مجموعة، منطقةً ذات أهمية استراتيجية قُصوى، لا تخص دولها وحسب، بل تتعدّاها إلى دول الجوار العربي - الأفريقي. بل إن المنطقة دخلت في حسابات الاستراتيجيات العالمية والإقليمية، ولا سيما لدى القوى المؤثرة والفاعلة، ومن بينها الولايات المتحدة الأميركية التي أنشأت قاعدة عسكرية لها في قلب الإقليم (قاعدة ليمونييه)، والاتحاد الأوروبي أيضًا الذي له قاعدة عسكرية من خلال الوجود

الفرنسي المعزز بقوة بحرية ألمانية في جيبوتي، فضلًا عن القوى الإقليمية المؤثرة، ومن بينها «إسرائيل» التي تجول سفنها في البحر الأحمر وخليج عدن عابرة مضيق باب المندب جيئة وذهابًا. كما أوجدت إيران لها حضورًا فاعلًا في السنين الأخيرة من خلال سفنها الحربية التي اخترقت حاجز باب المندب لتصل إلى شواطئ أريتريا ليكون لها وجود مباشر قُبالة السواحل اليمنية التي تشهد وضعًا قلِقًا بسبب الصراع الدائر داخل اليابسة اليمنية بين حكومة صنعاء والمعارضين من المناوئين السياسيين الشماليين وناشطي الحراك الجنوبي والمسلحين من مقاتلي القاعدة وأنصار التيار الحوثي في صعدة. بل إن الحضور البحري الإيراني تجاوز الإقليم ليصل إلى السواحل السورية عبر مرور سفن إيرانية حربية في قناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط.

أخيرًا دخلت تركيا بسفنها إلى سواحل خليج عدن والصومال ضمن من دخل من دول تحت شعار مكافحة القرصنة البحرية وتأمين الملاحة الدولية في بحر العرب والبحر الأحمر.

في ضوء ذلك، لا يُعدّ الحضور العربي في منطقة تعتبر في أجزاء كبيرة منها (الصومال وجيبوتي والسودان وحتى اليمن) ضمن دائرة الانتماء العربي، طبيعيًا بل ضروريًا وملحًا أيضًا، ليس لأنها الممر البحري الأخطر الذي تمر عبره ناقلات النفط العربي وحسب، أو لأنها المنبع الأوحد لنهر النيل الذي يُمثّل هبة الحياة لكل من مصر والسودان (وهما رهينة لهذا النهر الوحيد) لأن أي مساس بحصّتهما التي تقترب من ٨٠ مليار متر مكعب سنويًا إنما هو مساس بأمنهما القومي وبحياة شعبيهما العربيين، بل أيضًا لأن منطقة القرن الأفريقي تُمثّل البوابة الجنوبية لأمن العرب ووجودهم، وكذلك - وهنا مربط الفرس في هذه الدراسة - لأن هذه المنطقة هي الجسر الذي ربط ولمّا يزل يربط بين العرب في الجزيرة العربية ووادي النيل، ونظرائهم الأفارقة في عموم القارة الأفريقية، ولا سيما في أجزائها الشرقية والوسطى والجنوبية.

بناءً عليه، لم يكتف البحث الذي أصبح كتابًا بعد إضافة مباحث أخرى، بسبر أغوار ما يجري من صراع وحراك داخل دول القرن الأفريقي، وطريقة تعامل النُظم السياسية لدول الإقليم مع هذا الحراك، وحسن أو سوء إدارة

هذه النظم هذا الحراك المتولد عن التنوّع الإثني الكبير المنتشر على أرض هذا القرن الذي يشبه قرن الكركدن الأفريقي (الخرتيت)، بل عرّج (الكتاب) على تفاعلات هذا الحراك وتداعياته، وإدارة هذا التنوّع في المنطقة العربية.

من هنا اختط الكتاب خطة ركّزت على البُعد الإيجابي (التاريخي والمعاصر) في العلاقة بين العرب والأفارقة في ظل هذه التعددية الإثنية - التي هي في جزء منها عربية، مثلما هي في جزء منها أفريقية - التي عدّها (الكتاب) رابطة ثقافية، يُمكنها في حال حسن إدارتها والتعامل معها بحكمة وعقلانية - أن تكون بداية جديدة لإقامة علاقات ذات طابع مؤسسي دائم وفاعل بين الطرفين العربي والأفريقي. وليكون التنوّع الإثني في القرن الأفريقي بجناحيه العربي والأفريقي مفتاحًا للأمن والتنمية والاستثمار، بدلًا من أن يكون مِعوَلًا للهدم والاقتتال غير النافع أو المُجدي لأحد من العرب أو الأفارقة.

يرجو الباحث من الله أن يكون قد وُفّق في مسعاه العلمي، وهدفه الرامي إلى ترسيخ العلاقة المثمرة بين العرب والأفارقة في عالم يزداد تعقيدًا يومًا بعد آخر، ولا يقيم وزنًا إلا لمن يُدرك أن مصالحه، لا ولن تتحقق إلا من خلال العمل المؤسسي والمشترك.

عبد السلام بغدادي

آذار/ مارس ٢٠١٣



الفصل الأول

إرث الماضي وحقائق الحاضر

في وقت تمضي فيه العلاقات العربية - الأفريقية باتجاه إيجابي، فإنها في الوقت نفسه تذهب باتجاه سلبي! وكأن العلاقة تشبه طريقًا باتجاهين متعاكسين! فبقدر ما هناك تدرج موجب في العلاقة، فإن هناك تدرجًا سالبًا! وبما أنه لا يمكن الإلمام بالمتغيرين في بحث صغير واحد، فإن ما لا يُدرك كله لا يُترك جله. عليه اختار البحث أن يأخذ المفردة الإيجابية من العلاقة وهي المفردة المتعلقة بالتطورات الحسنة في العلاقة بين العرب والأفارقة، وتحديدًا في الأعوام العشرة الأخيرة (٢٠٠١ -٢٠١١)، وهي أعوام شهدت تطورات جمة، التقط البحث منها ما ارتأى أنه الأهم والمفصلي. وتمثلت هذه التطورات بانعقاد القمة العربية الأفريقية الثانية في عام ٢٠١٠ التي جاءت بعد ٣٣ سنة على انعقاد نظيرتها الأولى في عام ١٩٧٣، لتسجل مفصلًا بل منعطفًا إيجابيًا على مسار التعاون العربي - الأفريقي خلال مدة تجاوزت عمر جيل من البشر.

هذا التطور ترك وسيترك بصماته على تفعيل عمل اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي التي تعرقل عملها أكثر من مرة بسبب غياب القمم المشتركة بين الرؤساء العرب والأفارقة. لذا رأينا أن النشاط بدأ يدب في مفاصل هذه اللجنة قبيل انعقاد القمة وفي أثنائها، وهو نشاط يرنو في المحصلة إلى تحقيق الهدف العربي الأفريقي المشترك، وهو تحقيق الشراكة الاستراتيجية بين القطبين العربي والأفريقي اللذين جمعهما الماضي المشترك والجغرافيا المتلاصقة والتطلعات المتشابهة والحاجة المتبادلة في كل شيء إلى النهوض والارتقاء إلى حياة أفضل، حياة يسودها الأمن والسلام في أجواء من التنمية والديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان.

اعتمد البحث في ولوج مسالكه المتشعبة منهجًا محددًا كشف من خلاله خبايا البحث بالأرقام والوقائع والمؤشرات، وهذا يعني أنه استعان بالمنهج الكمي من دون إهمال المنهج المقارن الذي يقارن بين حالة وأخرى وزمان

وآخر. وانتهى البحث بخاتمة ومجموعة مقترحات تنير الطريق الموصل إلى إدامة التعاون المشترك حتى يحقق هدفه الاستراتيجي في شراكة استراتيجية لا تنفصم عراها، تجمع عملاقين واعدين كبيرين، في زمن لم يعد يرحم الضعفاء والصغار والمتفرقين أشتاتًا في معتكفات وجحور ينأى فيها بعضهم عن بعض.

تتحكم في العلاقات العربية - الأفريقية حقائق كثيرة، منها الجغرافيا والتاريخ والتحديات والمصير المشترك، بشكل أدى إلى ظهور ملامح تلك العلاقات عبر المراحل التاريخية التي مرت بها كلٌّ من المجموعتين العربية والأفريقية. ولأغراض تتعلق بأساسيات البحث يمكن تتبع مسار تلك العلاقات عبر ثلاث مراحل تاريخية، هي على التوالي:

المرحلة الأولى

تمتد إلى ما قبل الفتح العربي الإسلامي[1] حتى القرن الرابع عشر الميلادي، وهي مرحلة تؤكد عند دراستها أو الكشف عنها عمق العلاقات العربية - الأفريقية وأصالتها عبر التاريخ؛ إذ إن العلاقات بين الأمة العربية والمجموعة الأفريقية إنما هي علاقات قديمة وغنية وترجع إلى أكثر من ألفي عام[2]. وهذا يعني أن صلة إحداهما بالأخرى تعود إلى أزمان بعيدة تسبق الفتح العربي الإسلامي بقرون عديدة حيث ارتبط الطرفان بعلاقات إنسانية صميمة وعلاقات اقتصادية تجاوزت بمجملها العلاقات السطحية أو العابرة إلى أطوار متقدمة، ومن ذلك على سبيل المثال إقامة مراكز تجارية عربية ثابتة على طول الساحل الشرقي لأفريقيا بحقبة سبقت التاريخ الميلادي، الأمر

(١) يُرجح كثير من الدراسات بدء العلاقات العربية - الأفريقية إلى ما قبل الفتح العربي الإسلامي. انظر: يوسف فضل حسن، «الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية،» في: عبد الملك عودة [وآخرون]، العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، وعبد الله عبد العزيز الصرعاوي، «حول العلاقات العربية الأفريقية،» المؤرخ العربي (بغداد)، السنة ١٥، العدد ٣٩ (١٩٨٩)، ص ٧٧-٩٢.

(٢) حسن، «الجذور التاريخية،» ص ٢٧.

الذي تعزز بصورة أشد من خلال الاختلاط المستمر والتزاوج في المراحل اللاحقة[٣]. وهنا امتزج التاريخ بحقائق الجغرافيا.

أدى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي إلى ازدياد وشائج الاتصال العربي - الأفريقي، فالإسلام أمدّ العرب بإطار فكري وثقافي ساعدهم في تكوين قوة روحية وازدهار نهضة حضارية، كما أصبحت اللغة العربية - لغة القرآن الكريم - وعاء للثقافة العربية الإسلامية، وتحت راية الإسلام بأبعاده الروحية والحضارية والفكرية السمحة، خرج العرب صوب الشرق والغرب لنشر عقيدتهم السامية، وفي زمن وجيز تمكنوا من نشر الإسلام في أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية، وكانت الطرق التي سلكها العرب المسلمون إلى القارة الأفريقية هي الطرق نفسها التي سار عليها أجدادهم من قبل، من أجل التجارة أو الهجرة وأدى هذا التطور العظيم في حياة العرب إلى حدوث نقلة نوعية في تاريخ العلاقات الثقافية بين العرب والأفارقة.

تؤكد حوليات هذه المرحلة أيضًا «المدى الذي وصل إليه قبول الثقافة العربية ليس فقط كمظهر للحياة الدينية للأفراد ولكنها تمازجت في كل مظاهر الحياة بالنسبة للصفوة وعُدّت جزءًا من الثقافة التقليدية للجماعة كلها. إذن في مثل هذه الحالة نلاحظ أنه في الحقبة التي سبقت الاستعمار (وهذا ما سنعمل على تناوله في المرحلة الثانية) لم يجذب الإسلام العرب فقط إلى المراكز الإسلامية في السودان الغربي[٤]، وإنما أثار تطلّع طلاب المعرفة من السودان إلى مراكز الدراسات العربية والإسلامية المشهورة في شمال أفريقيا مثل فاس وطرابلس وجامعة الأزهر وكذلك مكة والمدينة، لقد كان هناك تدفق حر للكتب والأفكار والناس ذهابًا وإيابًا»[٥].

إذًا وتبعًا لما تقدّم، فإن العلاقات العربية - الأفريقية في هذه المرحلة لم تقتصر على إقامة دعائم التجارة أو الهجرات البشرية فحسب بل قام العرب

---

(٣) عبد السلام إبراهيم بغدادي، «نظرة موجزة في العلاقات العربية الأفريقية،» الجمهورية (بغداد)، ٣/ ٢/ ١٩٩٠، ص ٣.

(٤) يقصد بها في الوقت الحاضر بلاد مالي والنيجر والسنغال، وما حولها.

(٥) ج. آدي أجايي، «الاتصال والانقطاع بين أفريقيا والعرب،» دورية أفريقيا (القاهرة)، العدد ١ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ١٤-١٦.

بدور إيجابي من خلال نشر الإسلام في أجزاء واسعة من أفريقيا[٦]، الأمر الذي ساعد في رواج الكثير من مظاهر الثقافة العربية كاللغة وتمثُّل النسب العربي، وعليه أعطى الإسلام هذه العلاقة بعدًا دينيًا وحضاريًا وأعطتها اللغة

---

(٦) يبلغ عدد المسلمين في قارة أفريقيا، وفقًا لأرقام تعود إلى أواسط الثمانينيات حوالى ٢٠٠,٢٣٠,٢٣٢ مليون، من مجموع المسلمين البالغ في العالم - آنذاك - حوالى ٩٢١,٠٢٧,٠٠٠ مليون نسمة. انظر: العربي (الكويت) (كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)،ويوسف فضل حسن، بعض مظاهر المؤثرات الإسلامية في تاريخ وادي النيل، أوراق مختارة (الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ١٩٨٢)، ص ٤٦-٤٨.

قدّرت مصادر أخرى عدد المسلمين في أفريقيا - خلال عام ١٩٩٥ - بـ ٢٩٤ مليون نسمة بنسبة تصل إلى ٤١ في المئة من عموم السكان في القارة. انظر: مالكولم بورتر وكيث لي، الأطلس المصور لقارة أفريقية، سلسلة القارات تحت المجهر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٦)، ص ٣٩.

مما يجدر ذكره هنا، أن هذه النسب أو الأعداد ليست ثابتة، ذلك أن وسائل الاتصال الحديثة سمحت بانتشار الدعاة والمبشرين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم في أرجاء القارة كاملة، وفي مناطق لم تدخلها الأديان، ولا سيما الدين الإسلامي لا قبل الاستعمار ولا بعده. إذ كان لمنظمات الدعوة الإسلامية، والجمعيات الخيرية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المدعومة بخبرة وإمكانات مالية وتقنية تُسهل مهمتها، دور في انتشار الإسلام في العصر الحاضر، هذا إلى جانب عوامل الاختلاط في العمل أو في الدراسة أو في البيت بالزواج والمصاهرة والمجاورة. وإن قراءة في الإحصاءات الخاصة بالمسلمين في القارة الأفريقية تُبين لنا بوضوح تواصل انتشار الإسلام فيها، حتى كاد حضوره يعمها بنسب متفاوتة، باستثناء ثلاثة بلدان، اثنان منها صغيرا المساحة هما سوازيلاند والرأس الأخضر، والثالث عدد سكانه قليل، وهو ناميبيا. وكثيرة هي المؤسسات التربوية والمستشفيات والمشاريع الفلاحية والصناعية والمؤتمرات والندوات التي مولتها منظمات الدعوة الإسلامية والمنظمات الخيرية المرتبطة بها.

في رواندا مثلًا لم يكن المسلمون يُمثلون أكثر من نسبة ٢ في المئة من مجموع سكان البلد وكان أغلبهم من الوافدين عليه، وهم اليوم وبعد الاضطرابات التي تلتها عملية تطهير عرقي في عام ١٩٩٤ يُمثلون زهاء ١٠,٣٤ في المئة، وذلك راجع إلى عمليات الإغاثة والمساعدة التي قامت بها المنظمات الإسلامية والمواقف التي اتخذها المسلمون في هذا البلد من تلك المأساة. وما قيل عن رواندا يصدق كذلك على أوغندا التي أصبح الإسلام فيها موضوع الساعة حتى قيل إن «كل دقيقة تمر تأتي بمسلمين جدد»، وعن ليبيريا ودول أخرى في جنوب الصحراء وفي مناطق عديدة من القارة. انظر: محمد شقرون، الإسلام الأسود جنوب الصحراء الكبرى، الإسلام واحداً ومتعدداً (بيروت: دار الطليعة؛ رابطة العقلانيين العرب، ٢٠٠٧)، ص ٩٩-١٠٠.

قدّر بعض المصادر، نسبة المسلمين في أفريقيا ضمن المنطقة المحصورة بين جنوب الصحراء وشمال خط الاستواء بأكثر من ٨٠ في المئة من مجموع السكان، في حين تراوح هذه النسبة بين ١٥ و٥٠ في المئة في المنطقة التي تقع جنوب خط الاستواء. انظر: عبد الرحمن عمر الماحي، الدعوة الإسلامية في أفريقيا: الواقع والمستقبل، رسائل جامعية؛ ٦ (الشارقة؛ أبو ظبي: دائرة الثقافة والإعلام، ١٩٩٩)، ص ٧٠.

العربية محتوى لغويًا وثقافيًا. وهكذا فإن الحقبة من القرن السابع الميلادي (ظهور الإسلام في أرض الجزيرة العربية) حتى القرن الرابع عشر للميلاد (بداية الدخول الأوروبي والكشوفات الجغرافية في أفريقيا) كانت حقبة انتعاش كبير للعلاقات العربية - الأفريقية ولا سيما أن الانتشار العربي الإسلامي في أفريقيا تم في أغلبه بطرق سلمية كما أن التاريخ لم يشهد قيام صراعات بين العرب والأفارقة.

المرحلة الثانية

هي المرحلة الممتدة منذ القرن الرابع عشر الميلادي حتى منتصف القرن العشرين التي تميزت بانحسار العلاقات العربية - الأفريقية لمصلحة العلاقات الأوروبية - الأفريقية، وعلى الرغم من هذه الحقيقة فإن من الجدير تأكيد مسألتين في ما يتعلق بذلك:

الأولى: تتعلق باستمرار العلاقات العربية - الأفريقية، أو على أقل تقدير استمرار الإرث العربي في مكونات الثقافة الأفريقية، والذي ظل فاعلًا طوال هذه المرحلة.

الثانية: تتعلق بطبيعة كلٍّ من العلاقات العربية - الأفريقية والعلاقات الأوروبية - الأفريقية، ففي وقت اقترنت فيه العلاقات الأفريقية - العربية بالازدهار المشترك فإن العلاقات الأفريقية - الأوروبية عُرفت بالنزف المادي والقهر البشري كما هو معروف تاريخيًا[٧]. ويكفي أن نتذكر بهذا الصدد الكيفية التي تم بها اقتسام دول القارة بين القوى الاستعمارية، وما تبع ذلك من استنزاف لثرواتها[٨].

---

(٧) يوسف الحسن، التعاون العربي الأفريقي: الإمارات العربية المتحدة نموذج عربي للتضامن والتنمية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ١٦.

(٨) حول تجزئة بلدان القارة الأفريقية وتقسيمها، انظر: أمين إسبر، أفريقيا والعرب (بيروت: دار الحقائق، ١٩٨٠)، ص ٣٧-٣٨، ومحمد محمد صالح، «استعمار أفريقيا وتقسيم القارة الأفريقية في مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ بين الدول الكبرى الأوروبية،» ويحي بوعزيز، «الاستعمار الحديث في أفريقيا،» المؤرخ العربي (بغداد)، السنة ١٥، العدد ٣٩ (١٩٨٩)، ص ١١٨-١٢٩، و٢١-٣٦ على التوالي.

من هاتين المسألتين يمكن الاستنتاج أن هذه المرحلة اتسمت بحضور أوروبي في القارة لكن حتى هذا الحضور لم يؤد بالأوروبيين إلى كشف مجاهل أفريقيا إلا بفضل اعتمادهم على المصنفات العربية التي تُرجمت إلى اللغات الأوروبية المختلفة وتم نقلها إلى المتاحف في لندن وبرشلونة وباريس وغيرها(٩). إذًا تميزت هذه المرحلة بتغلغل أوروبي في دول قارة أفريقيا، وبالمقابل نلاحظ استمرار الإرث العربي في مكونات الثقافة الأفريقية، وبما أن سعي الدول الأوروبية هو إحلال نوع من القطيعة بين ما هو سائد من ثقافة وما تحاول فرضه، فهذا يعني في التحليل الأخير إحداث قطيعة في العلاقات القائمة بين بلدان القارة وغيرها باتجاه ربط بلدان القارة بالدول الاستعمارية وهو ما حصل طوال هذه المرحلة، وهذا ما يدفعنا إلى تأكيد الرأي القائل «إن الفترات التي شهدت انقطاع العلاقات الأفريقية - العربية كانت نتيجة لخضوع الامتداد الآسيوي - الأفريقي للنفوذ الاستعماري وهو ما جعل هذه البلدان تقع تحت الظروف السياسية والاقتصادية نفسها وتعيش حالة الضياع والمعاناة نفسها»(١٠).

بخصوص العلاقات الأوروبية - الأفريقية فهي تنطلق مما بدأه والتر رودني بتأكيده «أنه عندما يأتي وافد إلى أي نظام بيئي جديد فلن يستطيع بالضرورة أن يتصرف بمثل فاعلية الذين اعتادوا على البيئة قرونًا عديدة حتى ولو كان هذا الوافد أكثر مهارة»(١١). وهذا يعني أنه في أحسن الأحوال سيعمل على إحلال قيم وعلاقات جديدة لا بهدف إحداث تطور في ميدان ما لكن محاولة منه للسيطرة على الطرق التجارية واستثمارًا للمصادر الموجودة في هذه البلدان لمصلحته، واستيلائه على كل ما فيها من موارد مادية وبشرية وتحويلها إلى منطقة هامشية تخدم مصالحه الاقتصادية والسياسية وتمد الصناعة الأوروبية بما تحتاج إليه من موارد أولية ومنتوجات زراعية تنتجها الأيدي العاملة الرخيصة الأجر، وللتدليل على صحة ما ذهبنا إليه يمكن الرجوع إلى ما ذكره رودني في معرض حديثه عن التخلف في أفريقيا بقوله:

(٩) الحسن، ص ١٤.

(١٠) إسبر، ص ٤٤.

(١١) والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد القيصر؛ مراجعة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة؛ ١٣٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨)، ص ٦٣-٦٤.

«إن الوضع الراهن لم يتم الوصول إليه من خلال النمو المنفصل لأفريقيا من ناحية ولأوروبا من ناحية أخرى وإنما جاء نتيجة الاستغلال»[١٢].

لذلك يؤكد رودني في حديثه عن حقائق هذه الدراسة وتفسيراتها (أوروبا والتخلف في أفريقيا) أمله في أن تساهم في تعزيز الرأي القائل إنه يستحيل تحقيق التنمية الأفريقية من دون قطيعة جذرية مع النظام الرأسمالي العالمي الذي شكّل السبب الرئيس لتخلف أفريقيا على امتداد القرون الخمسة الماضية[١٣]. ولتوضيح ما أردنا من خلال الرجوع إلى ما كتبه رودني، فهو باختصار شديد، لتبيان مقدار التأثير الذي وقع على القارة الأفريقية من جانب الدول الاستعمارية وبالشكل الذي انعكس على مجمل علاقاتها. ومع ذلك، فإن ما ينبغي توضيحه هو أن الاتصال بين السودان الغربي (النيجر، مالي، السنغال) والوطن العربي لم ينقطع لكن الأسس التي قام عليها الاتصال الثقافي العربي - الأفريقي كانت قد تدهورت إلى الأسوأ بصورة رئيسة فلا العرب ولا الأفارقة سيطروا على الطرق البحرية ووسائل النقل البحرية بل كانت تسيطر عليها القوى الاستعمارية الأوروبية حيث تستطيع التشجيع أو عدم التشجيع أو منح التسهيلات الجديدة كما تريد. وبعد أن كان شمال أفريقيا ومراكز القرار الإسلامي والأراضي المقدسة هي الجار الأقرب إلى السودان الغربي أصبحت دوله بعيدة من الوصول إليها بسهولة إلا تحت رعاية الدول الاستعمارية، وهذا يعني أن العلاقات العربية - الأفريقية باتت تخضع للإطار الذي تضعه السياسات الاستعمارية[١٤].

المرحلة الثالثة

تبدأ من أواسط الخمسينيات حتى الوقت الراهن. وهي المرحلة التي تميزت فيها العلاقات العربية - الأفريقية بنوع من التطور والفتور في آنٍ واحد، نتيجة استمرار آثار المرحلة الاستعمارية، إذ شهدت تطورًا نتيجة التقاءٍ في العمل على التخلص من السيطرة الاستعمارية، وعرفت نوعًا من

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٧.
(١٤) آجابي، ص ١٧.

الفتور لاستمرار آثار المرحلة الاستعمارية. لكن يمكن القول إن هذه المرحلة شهدت نضالًا سياسيًا وكفاحًا مسلحًا ضد السيطرة الاستعمارية الأوروبية من جانب العرب والأفارقة، وظهر بذلك عاملان: الأول يتمثل بتحريك الأرضية التي ترسخت عليها العلاقات العربية - الأفريقية منذ زمن بعيد «وهو ما تمت الإشارة إليه في المرحلة الأولى». على سبيل المثال، في عقب الحرب العالمية الثانية بشكل عام وفي أوائل الستينيات تحديدًا، تحررت المستعمرات في غرب أفريقيا، وفي إثر ذلك اندفعت مجموعة من العرب والمسلمين المتحمسين إلى إعادة مجد الإسلام واللغة العربية في البلاد الأفريقية. وفي الوقت نفسه فتحَت بعض الدول العربية سفارات لها في هذه البلاد، نذكر منها: سفارات جمهورية مصر العربية والعراق وليبيا والمغرب والسودان، وكانت لهذه السفارات أدوار إيجابية في إقامة مشاريع استثمارية شرع بإقامتها أفراد وجماعات في تلك البلاد[١٥].

العامل الثاني يتمثل بمحاولة الخروج من دائرة السيطرة والهيمنة الأوروبيتين، فالتقى بذلك الهدف بين الطرفين العربي والأفريقي بشكل أدى إلى تنشيط العلاقات الثنائية أو الجماعية عبر حركة عدم الانحياز أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة مثلًا، وعلى وجه الخصوص في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن بحصول أغلب الدول الأفريقية على استقلالها. عليه فمثلما خاض العرب والأفارقة معًا كفاحًا مشتركًا لتحرير أفريقيا من الغزو البرتغالي ولجأ كثيرون من الأفارقة إلى سواحل عُمان لحمايتهم من البرتغاليين، فإن النصف الثاني من القرن العشرين شهد كفاحًا آخر مشتركًا في مجال التحرر الوطني لتصفية الاستعمار ومحاربة الأحلاف العسكرية، كما شهد دعوة مشتركة إلى مبادئ عدم الانحياز والحياد الإيجابي[١٦]. وكان لمثل هذا التوجه أثره الكبير في ربط المنطقة العربية بحركات التحرر الأفريقية والآسيوية والتعاطف والتساند معها في دورات الأمم المتحدة وفي تجمُّع العالم الثالث في مؤتمر باندونغ في عام ١٩٥٥، وفي لقاءات مجموعة دول عدم الانحياز ابتداء من اجتماعها التحضيري بتاريخ ٥-١٢ حزيران/ يونيو

(١٥) آدم عبد الله الآلوري، الإسلام اليوم وغدًا في نيجيريا (القاهرة: مطابع المختار الإسلامي، ١٩٨٥)، ص ١٥٧.

(١٦) الحسن، ص ١٧.

١٩٦١ في القاهرة، ثم مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول عدم الانحياز بتاريخ ١-٦/ ٩/ ١٩٦١ في بلغراد.

في إثر استقلال مجموعة الدول الأفريقية في غانا وغينيا ومالي، وظهور الزعامات الأفريقية الكبيرة، مثل نكروما وسيكوتوري وموديبو كيتا وجمال عبد الناصر تكونت في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ أول جبهة أفريقية مكونة من مصر وغانا وغينيا ومالي والمغرب وجبهة التحرير الجزائرية وأعلنت توقيعها ميثاق الدار البيضاء الذي ينص على:

«التصميم على تحرير الأراضي الأفريقية التي ما زالت تحت السيطرة الأجنبية وذلك بإعطائها العون والمساعدة لإنهاء الاستعمار بشكليه القديم والجديد في جميع أشكاله». كما تجدر الإشارة إلى أن مجلس الجامعة العربية كان قد أصدر قرارًا في عام ١٩٥٧ بضرورة تدعيم العلاقات العربية - الأفريقية. كما حدث للدول العربية في عام ١٩٥٨ لتأييد قضية استقلال الكاميرون، وفي عام ١٩٥٩ أصدر قرارًا بتأييد سائر قضايا الحرية، ودعا إلى التعاون مع الدول الأفريقية، وفي عام ١٩٦٠ أصدر مجلس الجامعة العربية جملة قرارات، منها:

- الترحيب بالدول الأفريقية التي استقلت حديثًا، وكان عام ١٩٦٠ بحق هو عام استقلال أفريقيا، حيث استقلت في ذلك العام حوالى عشرين دولة أفريقية.
- التعاون التام مع الدول الأفريقية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إعطاء البلدان الأفريقية المنح الدراسية وتبادل المدرسين والخبرات الفنية.
- رجاء اتحاد الغرف التجارية العربية إرسال بعثة اقتصادية من رجال المال والصناعة والتجارة والزراعة لإجراء الاتصالات اللازمة في البلاد الأفريقية لقصد التنسيق والتعاون بين الدول الأفريقية والعربية[١٧].

لذلك نلاحظ أن هذه المرحلة تميزت في بعض فتراتها بترسيخ الصلة

---

(١٧) الصرعاوي، ص ٨٢.

والتفاعل، وما عمّق الصلة والتفاعل بين المجموعتين هو ابتلاؤهما المشترك بالمشكلات الناجمة عن الاحتلال والاستعمار الأوروبيين وما أوجداه من تبعات تتعلق بالتخلف والتبعية، ونضالهما المشترك للتخلص من هاتين السيطرة والتبعية والتطلع إلى إقامة فرص أفضل للتعاون في مجالات كثيرة، ولّدت نوعًا من التقارب في وجهات النظر العربية والأفريقية خصوصًا في ما يتعلق بقضايا التحرر والاستقلال والتنمية. وإذا ما أردنا التحدث قليلًا عن العراق، فإنه يمكن القول إن عام ١٩٦٠ يُعد البداية لتكوين وإنشاء علاقات دبلوماسية بأفريقيا، وذلك عندما افتتح العراق أول سفارة له في بلد أفريقي - جنوب الصحراء - والبلد المعني هو غانا وبعد ذلك بعام واحد افتتح سفارته الثانية في نيجيريا، وبعد ذلك بسنوات افتتح العراق سفارات جديدة في كلٍّ من كينيا والسنغال وتنزانيا وأوغندا وأفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وغينيا. والملاحظ أن حقبة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات شهدت تطورًا ملحوظًا في علاقات العراق بأفريقيا، حين تقرر فتح سفارات عراقية جديدة في زامبيا وموزمبيق ومدغشقر ومالي وبينين وليبيريا وزائير (الكونغو كينشاسا) والنيجر وغامبيا والرأس الأخضر والكاميرون وساحل العاج والغابون وبيساو[١٨].

بعد ذلك توسع التمثيل الدبلوماسي للعراق ليشمل ستًا وثلاثين دولة أفريقية (عدا العربية منها)، منها ثلاث عشرة دولة بصفة تمثيل مقيم وثلاث وعشرون دولة بصفة تمثيل غير مقيم كما هو مبيّن في الجدول الرقم (١-١)[١٩]. بيد أن حقبة التسعينيات شهدت تراجعًا كبيرًا في التمثيل الدبلوماسي العراقي مع أفريقيا، إذ اقتصر على دولة واحدة هي نيجيريا على مستوى سفارة، وثلاث دول على مستوى ممثلية هي كينيا ومالي وجمهورية جنوب أفريقيا[٢٠]، وسبب هذا التراجع الدبلوماسي يعود إلى المتغيرات التي شهدها العراق في تلك الحقبة.

---

(١٨) عبد السلام إبراهيم بغدادي وخيري عبد الرزاق جاسم، **سياسة العراق الخارجية تجاه أفريقيا** (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠)، ص ١٧.

(١٩) عبد السلام إبراهيم بغدادي، **التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا** (الموصل: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦)، ص ٧٨، وقارن بـ: الصرعاوي، ص ٨٣، الذي ذكر أن عدد البعثات الدبلوماسية العراقية في أفريقيا بلغ عام ١٩٨٤، (٧) بعثات، و(٤) سفراء، و(٣) قائمين بالأعمال.

(٢٠) هذه المعلومات مستقاة من خبرة الباحث المتواضعة المستخلصة من عمله بالشأن الأفريقي العلمي لما يقرب من ٣٠ سنة.

الجدول الرقم (١-١)

التمثيل الدبلوماسي العراقي مع أفريقيا أواسط الثمانينيات

ت	التمثيل المقيم
١	الكونغو برازافيل
٢	كينيا
٣	مالي
٤	أفريقيا الوسطى
٥	أوغندا
٦	غينيا
٧	تنزانيا
٨	مدغشقر
٩	نيجيريا
١٠	زمبابوي
١١	السنغال
١٢	موزمبيق
١٣	زامبيا

ت	التمثيل غير المقيم
١	بوركينا فاسو
٢	الكاميرون
٣	ليبيريا
٤	ليسوتو
٥	أنغولا

يتبع

تابع

٦	بينين
٧	سيشل
٨	الغابون
٩	غامبيا
١٠	غانا
١١	غينيا الاستوائية
١٢	غينيا بيساو
١٣	بتسوانا
١٤	بوروندي
١٥	تشاد
١٦	توغو
١٧	موريشيوس
١٨	النيجر
١٩	ساحل العاج
٢٠	ساوتومي وبرنسيب
٢١	جزر القمر
٢٢	الرأس الأخضر
٢٣	رواندا

المصدر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا (الموصل: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦)، ص ٧٨، وعبد الله عبد العزيز الصرعاوي، «حول العلاقات العربية الأفريقية،» المؤرخ العربي (بغداد)، السنة ١٥، العدد ٣٩ (١٩٨٩)، ص ٧٧-٩٢.

نعود إلى المرحلة الثالثة من العلاقات العربية - الأفريقية، فنقول إن هذه المرحلة شهدت نوعًا من الفتور أو التقلب، بفعل متغيرات كثيرة، منها ازدياد التحرك الإسرائيلي في أفريقيا، وتقبُّل بلدان القارة إقامة علاقات وثيقة بنظام

تل أبيب على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية، بغض النظر عن علاقاته بنظام جنوب أفريقيا العنصري (السابق) الذي سقط في عام ١٩٩٤.

فضلًا عن ذلك، قام الرئيس المصري السابق أنور السادات بزيارته المعروفة إلى إسرائيل في عام ١٩٧٧، وما خلفته من شروخ عميقة، في حينها، في العلاقات العربية - العربية، وما تركته من آثار سلبية في مجمل العلاقات العربية - الأفريقية. علاوة على ما شهدته السنوات التي أعقبت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ من ارتفاع واضح في أسعار النفط وقيام أوروبا بتأليب الأفارقة على العرب، وتحميلهم مسؤولية التردي الاقتصادي الأفريقي وتبرئة نفسها من مسؤولية تخلف القارة الأفريقية وتبعيتها الاقتصادية.

في ضوء هذا العرض السريع للعلاقات العربية - الأفريقية يمكن أن نسجل مجموعة من الاستنتاجات عبر نقاط عدة:

- إن العلاقات التاريخية ببعديها الاجتماعي والثقافي سبقت ظهور الإسلام، ثم أكدها انتشار الإسلام، وهي لم تكن بالنسبة إلى أفريقيا نتيجة سلطة عربية مركزية ذات طابع احتوائي بل تمت عبر التبادل المتكافئ في الغالب الأعم.

- إن العلاقات العربية - الأفريقية امتدت إلى مناطق واسعة من الشرق إلى أقصى جنوب سواحل موزمبيق، وفي الوسط إلى شرق الكونغو وجنوب السودان، وفي الغرب إلى سواحل الأطلسي وشواطئ بحيرة تشاد.

- إن العلاقات كانت بالغة التنوع من التجارة والثقافة والاجتماع ونظم الحكم وكانت آخذة في النمو عبر التطور الطبيعي لإنشاء الدول الحديثة، لولا وصول الاستعمار الأوروبي ومحاولة نفي هذه المجموعات خارج إطار التاريخ الحديث.

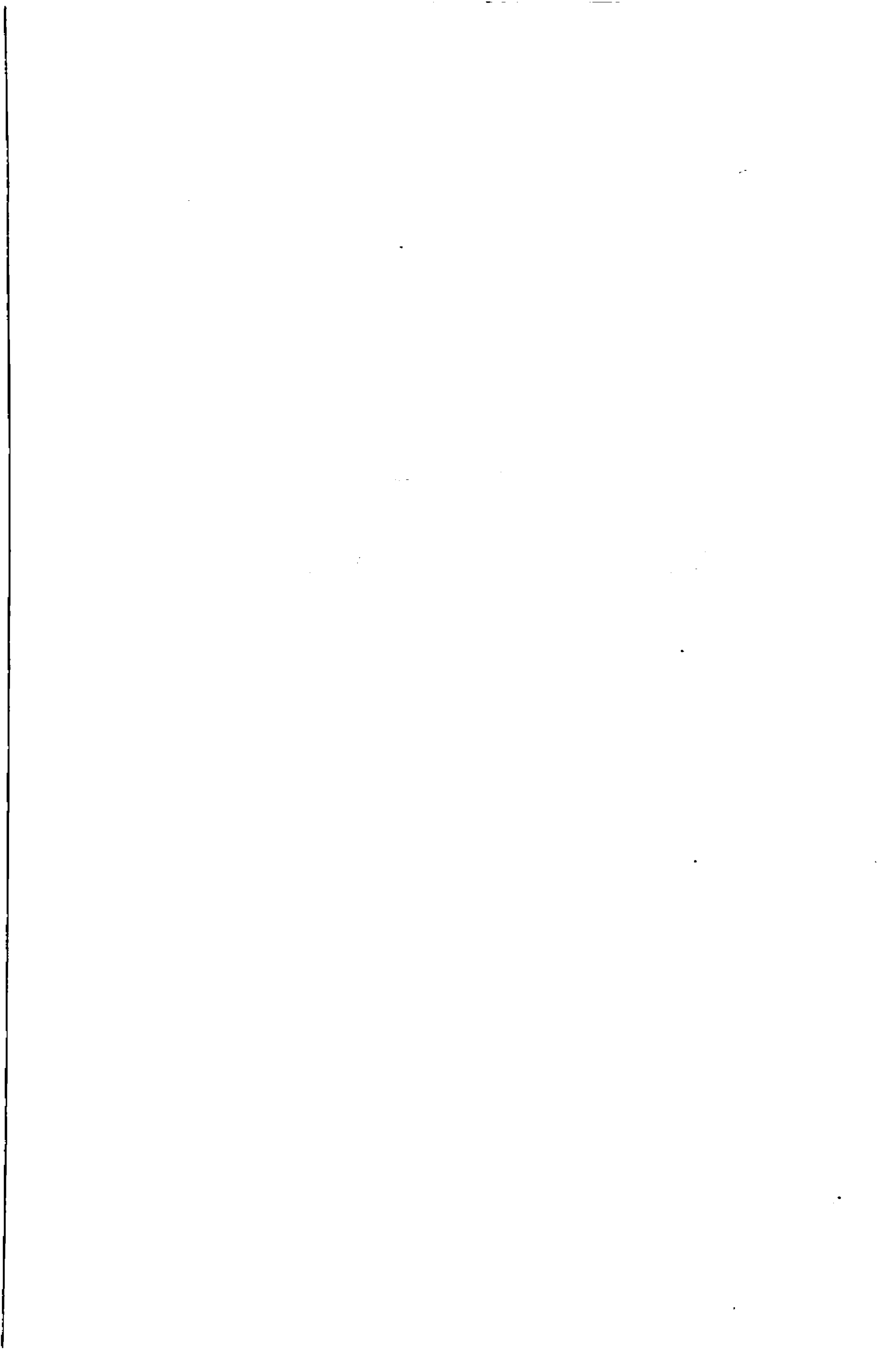
- إن العرب جميعًا سواء أكانوا من الجزيرة العربية والمشرق العربي أم من المغرب العربي ساهموا في تأسيس هذه العلاقة وتطويرها وهو أمر لا تخفى دلالته وأهميته القديمة والحديثة.

- نتيجة لما عانته شعوب أفريقيا وأبناء الأمة العربية من احتلال وتجزئة وصعود قانون الدولة - القبيلة بالنسبة إلى أفريقيا وقانون الدولة المجزئة بالنسبة إلى العرب عرفت تلك العلاقات حالة من التأرجح وعدم الاستقرار.

في أي حال، إن العلاقات العربية - الأفريقية، مهما كانت طبيعة وملامح بداياتها، والآمال التي عُقدت على تطويرها وتمتينها، واجهت جملة من التحديات والقضايا والمشكلات، بعد إنجاز مرحلة الاستقلال السياسي (الشكلي) عن الاستعمار الأوروبي. وبعض هذه المشكلات لا يمكن فصله عن تراكمات الماضي بثقله الاستعماري، وبعضها استجد بعد الاستقلال، كما أن بعضها مرتبط بشكل أو بآخر بالمتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني

القمم واللجان العربية / الأفريقية المشتركة



أولًا: القمة العربية - الأفريقية الثانية (سرت - ٢٠١٠)

لا يُمثل مؤتمر القمة العربية - الأفريقية الأول الذي عُقد في القاهرة في عام ١٩٧٧ ذروة التعاون العربي - الأفريقي المشترك فحسب، بل مثّل في حينه الحجر الأساس لعهد جديد من التفاعل العربي - الأفريقي المشترك. ولو قدِّر لهذا اللقاء أن يستمر بشكل دوري ومنتظم لكان حقق المزيد من الإنجازات للشعوب العربية والأفريقية[1]، على طريق إنجاز الشراكة

(١) للأسف الشديد، لا تزال العلاقة العربية - الأفريقية حتى اليوم دون مستوى الطموح بسبب غياب المؤسسات المشتركة الفاعلة، أو لنقل قلة عددها أو ضعفها، مع ندرة اللقاءات المشتركة لتدارس سبل الارتقاء بهذه العلاقة إلى آفاق بعيدة. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها أن حجم التجارة العربية - الأفريقية لا يزال حتى اليوم يقل عن ٣ في المئة من حجم تعاملهما التجاري الخارجي. انظر: البشير الكوت، «العلاقات العربية الأفريقية، الفرص والتحديات،» آفاق أفريقية (القاهرة)، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٧٨. بل إن حجم هذه التجارة في تضاؤل مستمر، إذ لم تتجاوز الواردات العربية من أفريقيا المليار ونصف المليار سنويًا (حتى عام ٢٠١٠). أما الصادرات العربية إلى أفريقيا فكانت في حدود المليارين ونصف المليار دولار سنويًا، وهي تُمثل حوالى ٣ في المئة من مجمل الواردات الأفريقية من الخارج، ولا تُمثل شيئًا مهمًا من الصادرات العربية إلى العالم. انظر: عادل عبد الرزاق، «البعد الاقتصادي في العلاقات العربية - الأفريقية،» آفاق أفريقية، العدد ٥٠٦ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، ص ٢٩.

مع الإشارة إلى أن أفريقيا بالذات لا تزال تعاني الكثير، وكان يمكنها أن تحسّن بعض أوضاعها الاقتصادية من خلال تكثيف تعاملها مع العرب، بل ومع ذاتها، إذ لم يزد حجم التجارة الأفريقية البينية على ١٠ في المئة. وارتفعت ديون القارة إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار، أي ما يماثل ٣٥٠ في المئة من حصيلة صادراتها، مع العلم أن خدمة هذه الديون تستهلك حوالى ٢٤ في المئة من هذه الحصيلة. انظر: أحمد حجاج، «التعاون العربي - الأفريقي: بين الواقع والأمل، لمحة تاريخية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ١١.

كما لم يزد حجم التجارة الأفريقية مع بلدان العالم أجمع منذ عام ٢٠٠٠ على ٢,٣ في المئة؛ وصادرات أفريقيا إلى دول العالم المختلفة لم تزد عام ٢٠٠٢ على ٢٢٩,٤ مليار دولار. انظر: عبد الرزاق، ص ٢٢.

كان يمكن أن يخفف استمرار التفاعل الجاد بين العرب والأفارقة من هذه المعاناة. ففي القمة العربية - الأفريقية الأولى في القاهرة في عام ١٩٧٧، تعهّد العرب بتقديم ١,٤٦ مليار دولار مساعدة مالية لأفريقيا؛ بينها ١١ مليون دولار مقدمة لدعم حركات التحرر ضد الاستعمار والعنصرية فيها. انظر: الكوت، ص ٧٥.

مع ذلك، نقول إن الدعم العربي لأفريقيا أو التعاون العربي - الأفريقي، لم ينعدم، بل تراجع، وها هو اليوم يعاود مساره، وفي ذلك منفعة مشتركة ومصلحة متبادلة للطرفين العربي والأفريقي.

الاستراتيجية الأفرو-عربية، لكن متغيرات عدة عطلت هذا المسار، منها ما هو داخلي يتعلق بالمشكلات السياسية الخاصة بعدم الاستقرار السياسي واندلاع الحروب الأهلية ومنها ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية.

بالنسبة إلى الخارجي، هناك التدخل الدولي (الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية) والإقليمي (إسرائيل وجنوب أفريقيا قبل تحررها من النظام العنصري في عام ١٩٩٤). وهو متغير مناكف لأي توجه جاد لالتقاء العرب والأفارقة ضمن فضاء عربي - أفريقي استراتيجي مشترك. فضلًا عما أحدثته اتفاقات كامب ديفيد وملحقاتها بين مصر وإسرائيل (١٩٧٧ - ١٩٧٩) من شرخ وانشقاق عربي - عربي بين مؤيد ورافض انعكس بدوره على العلاقة العربية بأفريقيا والعكس صحيح أيضًا.

بعد مرور ٣٣ سنة على ذلك اللقاء الاستثنائي، استذكر العرب والأفارقة ضرورة استئناف هذا الخيار الاستراتيجي مرة أخرى بل وإعادة تنظيمه بما يؤمّن انعقاده بشكل دوري (مرة كل ثلاث سنوات على الأقل) نظرًا إلى ضخامة التحديات التي تواجه الطرفين من جانب، وضرورة التحاور في شأنها والخروج بحلول وأطر مؤسسية لتدارك آثارها والحد من مخاطرها على الوطن العربي وأفريقيا من جانب آخر. من هنا تداعى الطرفان العربي والأفريقي، لعقد القمة العربية - الأفريقية الثانية والاتفاق على مكانها (مدينة سرت/ ليبيا) وزمانها (تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠١٠)؛ فخلال «الاجتماعات التشاورية التي عُقدت بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، توافق الرأي على أهمية عقد القمة في أقرب وقت ممكن من أجل إعادة النظر في أسس التعاون وأجهزته وبرامجه، ورحّبت القمة العربية خلال دورتها العادية (٢٢) التي عُقدت في مدينة سرت بتاريخ ٢٧-٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٠ بموجب قرارها الصادر في هذا الشأن بعقد القمة الثانية خلال الربع الأخير من هذه السنة، وأعربت عن تقديرها ليبيا لاستضافتها، وأكدت أهمية المشاركة العربية الواسعة في القمة العربية - الأفريقية وعلى أعلى المستويات.

تضمّن جدول أعمال القمة التي تقرر عقدها في سرت في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ مسائل التعاون الاقتصادي والتنموي والاجتماعي،

والبنود المتعلقة بتغيير المناخ والأمور البيئية، إضافة إلى تعميق التعاون السياسي والأمني، والأولويات المشتركة في بنود جدول الأعمال العالمي»[٢].

بذلك يُعدّ هذا اللقاء من أهم المستجدات العربية - الأفريقية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

مما بحثه وزراء الخارجية العرب والأفارقة عند اجتماعهم في سرت يوم ٨/ ١٠/ ٢٠١٠ (الجمعة) للتحضير للقمة التي عُقدت يوم ١٠/ ١٠/ ٢٠١٠ (الأحد) أربع وثائق تلخص الاستراتيجيات العامة للتعاون العربي - الأفريقي في المجالات المختلفة، بحضور الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي جون بينغ وتم تضمين الإعلان الصادر عن الاجتماع، والذي أُطلق عليه إعلان سرت التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية والأخطار الأخرى من «إرهاب» وجريمة منظمة[٣].

وكان الأمين العام للجامعة العربية قد ذكر في مقالة له قبل القمة بأيام:

«إن الإرادة السياسية الواضحة في أفريقيا، كما في العالم العربي لتمتين العلاقات المؤسسية بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، والانطلاق بها نحو مرحلة الشراكة الاستراتيجية، تشكل أساس العمل العربي - الأفريقي المشترك، وتنطلق من التمازج والتقارب واتساق الظروف التاريخية والجغرافية والحضارية القائمة بين العالمين الشقيقين في إطار الفضاء المشترك الذي يجمعهما، وتعكس سياسة مجموعة الدول العربية والأفريقية نحو توسيع قدرة المنظمتين وأعضائهما على التعامل مع ظروف الحاضر والمستقبل، خاصة أن المنظمتين باتتا تسهمان معًا، ويدًا بيد في حل مختلف الأزمات التي تعتري فضاءهما المشترك. ولقد ساهمت المنظمتان السياسيتان منذ نشأتهما (جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، ومنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ ثم الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٢) في تطوير العلاقات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والتجارية بين دولهما الأعضاء. وشهدت فترة الستينيات من

---

(٢) سامية بيبرس، «مسيرة التعاون العربي الأفريقي: رؤية عربية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٨٤.

(٣) الشرق الأوسط (طبعة بغداد)، ٩/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٥.

القرن المنصرم تضامنًا عربيًا أفريقيًا نجح في مواجهة الاستعمار والعنصرية. وفي مطلع السبعينيات، ازدادت وتيرة التعاون بين الدول العربية والأفريقية وشملت المجالات الاقتصادية، والمالية، والفنية، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في أفريقيا، من خلال إنشاء مؤسسات عربية مالية تعمل في هذا الاتجاه مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية، فضلًا عن المساهمات المقدمة من صناديق وطنية عربية مختلفة. وقد أبرزت القمة الأفريقية - العربية الأولى في القاهرة عام ١٩٧٧ هذا التعاون وشكلت مؤسساته»[٤].

أضاف عمرو موسى، وهو يستشرف معالم هذه القمة التي جاءت بعد انقطاع عن سابقتها (القمة الأولى) دام ٣٣ سنة، «واليوم مع القمة الأفريقية العربية الثانية التي تُعقد في مدينة سرت الليبية في العاشر من شهر [تشرين الأول/] أكتوبر ٢٠١٠، نخطو بثقة نحو الانتقال إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية التي لا تقف عند حدود التعاون السياسي القائم حاليًا بفاعلية ونجاح، بل تمتد لتشمل محاور رئيسة تتضمن الزراعة والأمن الغذائي، والتجارة والاستثمار ووسائل تمويله، والتنمية البشرية وبناء القدرات. وهي محاور تشكل أساس وثيقتي «الخطة الاستراتيجية» و«برنامج العمل لفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٦» المزمع رفعهما إلى القمة المشتركة.

كما أننا لم ننسَ في تخطيطنا ورؤيتنا لمستقبل تعاوننا، ما واجهته مسيرتنا السابقة من مصاعب أخّرت تحقيق شراكتنا المبتغاة، لذا كان حرصنا على وضع برنامج عمل لمدة ست سنوات يحدد أهداف وأولويات المراحل والخطط والبرامج التي سنسعى معًا إلى تطبيقها بأسلوب رصين مدروس، يساعدنا في أن نبني تدريجًا مجموعة اقتصادية عربية أفريقية تعكس بحق تطلعاتهما التنموية، وتحقق مصلحة شعوبهما.

لقد أصبح ضروريًا أن نعمل سويًا كأفارقة وعرب على تأكيد مشاركتنا النشطة في عملية صنع القرار على المستوى العالمي وفي صياغة الأجندة الدولية وبنودها، ولا سيما تلك التي تتعلق بنا وبمصالحنا المباشرة والمشتركة

---

(٤) عمرو موسى، «القمة الأفريقية - العربية الثانية: تعاون وشراكة،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٣.

ومستقبل أمن ورخاء شعوبنا، وسلاحنا في هذا إيماننا بقدراتنا وإرادتنا العربية الأفريقية المشتركة»[٥].

كان الأمين العام للجامعة العربية قد وصف القمة المشتركة بـ «الحدث التاريخي» ورجا «صناع القرار العرب والأفارقة الارتفاع إلى مستوى التحديات التي يطرحها مخطط التعاون الشامل العربي - الأفريقي استعدادًا لمرحلة تنفيذ ما يتقرر، موضحًا أن العرب والأفارقة ليسوا مجرد جيران ولكنهم عبارة عن مجتمعات متشابكة تعيش في فضاء كامل متداخل لا يقوم على العلاقات الرسمية بين الدول فحسب، ولكن على علاقات بين الناس والمجتمعات، فعناصر المجتمع المدني ومشاريع القطاع الخاص من مختلف الدول هي التي تشكّل المجتمع المتشابك من الدول العربية والأفريقية، مشيرًا إلى أن تسعًا[٦] من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية هي أعضاء في الاتحاد الأفريقي، كما أن مساحة هائلة من أفريقيا تنتمي إلى العالم العربي والأفريقي وتنتمي أيضًا إلى تقاليد وثقافة وفهم مشتركة»[٧].

كما أوضح عمرو موسى، أن العمل «السياسي بين العرب والأفارقة لا يزال يمضي بتنسيق وتعاون وثيقين على مستويات المنظمتين كافة لمعالجة عدد من الأزمات سواء في السودان أو الصومال أو جزر القمر، كما كان التعاون واضحًا في موريتانيا أو في التضامن العربي - الأفريقي لمواجهة العنصرية وقضايا مكافحة الاحتلال وبصفة خاصة ما يتعلق بفلسطين». وأكمل قائلًا: «صار لدينا رصيد طويل من الخبرات التراكمية في التدخل المشترك لحل المشكلات السياسية ونشر فرص السلام والاستقرار، وهو رصيد ينبغي أن نعظّم الاستفادة منه». وركّز على التعاون لحل أزمات المياه والغذاء، موضحًا أن الفرص هائلة والإمكانيات ضخمة وإرادة التعاون معبَّر عنها في هذه القمة. وفي إطار هذه الاستراتيجية يمكن فتح آفاق واسعة لشعوب العالم العربي وأفريقيا»[٨].

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٣.

(٦) هي عشر دول وليست تسعًا كما ذكر الأمين العام للجامعة العربية وهذه الدول هي: مصر والسودان وجيبوتي والصومال وجزر القمر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

(٧) الشرق الأوسط (طبعة بغداد)، ٩/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥. من الجدير بالذكر هنا، أن ولاية عمرو موسى في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية انتهت صيف عام ٢٠١١، وخلفه السفير المصري نبيل العربي.

من جانبه، قال جون بينغ[٩]، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن علاقة العرب بالأفارقة عمومًا، وعن هذه القمة المشتركة على نحو خاص:

«تضرب الروابط والعلاقات بين أفريقيا والعالم العربي بجذورها في قلب التاريخ، وترسّخ الجغرافيا أواصرها، وفي عهد ليس ببعيد كان لجامعة الدول العربية دورها واهتمامها بتدعيم وتعزيز هذه العلاقة، حيث كانت أفريقيا تناضل من أجل التحرر من عبودية المستعمر، إضافة إلى أن أولى قرارات جامعة الدول العربية كانت من نصيب القارة الأفريقية التي أدانت التمييز العنصري والاستعمار. وكان طبيعيًا أن يتأكد ويترسخ التعاون الأفرو - عربي مع إقامة منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) عام ١٩٦٣، وأيضًا، أكد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في القمة الأفرو - عربية الأولى التي عُقدت بالقاهرة في آذار/ مارس ١٩٧٧ في إعلانهم السياسي دعمهم الكامل لشعوب فلسطين وزيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا والساحل المسمى بالساحل الفرنسي للصوماليين (جيبوتي)، من أجل استعادة حقوقهم الشرعية، وكذلك حق تقرير المصير، كما أكدوا أيضًا مساندتهم ودعمهم الوحدة السياسية والجغرافية لجزر القمر.

في ختام هذه القمة، تبنّى القادة برنامج تعاون أفرو - عربي شامل، طويل المدى في المجالات الاقتصادية والفنية والمالية، بدعم من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA). وعلى الرغم من مرور ثلاثة وثلاثين عامًا على القمة الأفرو - عربية الأولى، إلا أن تحالفنا سياسيًا واقتصاديًا وماليًا وثقافيًا لا يزال يُمثل دليلًا ملموسًا على نجاح تعاوننا، بفضل مثابرة اللجنة الدائمة للتعاون الأفرو - عربي. ونتيجة المتغيرات الراهنة، وما أحدثته العولمة من انقلاب للنظام العالمي، وما فرضته كذلك من رهانات جديدة، حل الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية، الأمر الذي استدعى من جانبنا تكييف قدراتنا مع الوضع الراهن، تجاوبًا مع متطلبات المتغيرات الجديدة.

انطلاقًا من هذه المتغيرات، يجب علينا أن نعطي دفعة جديدة للتعاون الأفرو - عربي، لأن التحالفات القوية هي فقط القادرة اليوم على مقاومة التحديات.

---

(٩) يرد الاسم أحيانًا جان بينغ.

آمل أن تنشأ ديناميكية جديدة من القمة الأفرو - عربية التي ستُعقد في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ بمدينة سرت الليبية»[١٠].

انتقل المفوض الأفريقي بعد فراغه من الحديث عن الماضي والحاضر إلى الحديث عن المستقبل العربي الأفريقي الواعد! كما يراه هو بعين المتفائل، إذ يقول:

«إن الخطة الاستراتيجية، وبرنامج عملنا للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥ سوف يأتيان في صدارة جدول أعمال القمة.

وعلى أرض الواقع، تتكامل القارة الأفريقية مع العالم العربي، إذ تضم أفريقيا ما يقرب من ١٨٠ مليون ناطق بالعربية، كما تنتمي عشر دول من أعضاء الاتحاد الأفريقي إلى جامعة الدول العربية، إضافة إلى أن أكثر من نصف سكان العالم العربي يتواجد في أفريقيا بموجب الوضع الجغرافي.

لذلك يتعين علينا أن نعمل على تحقيق ما تنتظره منا شعوبنا، ليس فقط في ما يتعلق بالدعم الدبلوماسي والسياسي، ولكن أيضًا في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكل هذه الأسباب تكتسب هذه القمة - التي طال انتظارها - أهمية خاصة.

أخيرًا، تُعقد القمة الأفرو - عربية الثانية في مدينة سرت الليبية التي شهدت ميلاد الاتحاد الأفريقي في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩[١١]، وهو ما يُمثل

---

(١٠) جون بينج، «القمة الأفروعربية الثانية، استجابة للمتغيرات الجديدة،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٤.

(١١) يرى آخرون، أن القمة الأفريقية أقرت النظام التأسيسي للاتحاد الأفريقي في مدينة سرت في عام ٢٠٠١، وكذلك وافقت على تأسيس البرلمان الأفريقي، وأقرت البروتوكول المرفق بالاتفاق المنشئ للجماعات الاقتصادية الأفريقية. انظر: بدر الدين رحمة محمد علي، «الاتحاد الأفريقي دوره في تعزيز التعاون العربي الأفريقي في عالم متغير،» ورقة مقدمت إلى: مؤتمر التعاون العربي الأفريقي: تاريخه وواقعه وآفاقه (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٨-٩ أيار/ مايو ٢٠٠٧)، ص ٥.

في حين يذكر مصدر آخر، بل أغلب المصادر أن الاتحاد الأفريقي تأسس في عام ٢٠٠٢ وتحديدًا في ٩ تموز/ يوليو من ذلك العام، خلفًا لمنظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست في عام ١٩٦٣. ويُرمز إلى الاتحاد الأفريقي اختصارًا بـ AU في اللغة الإنكليزية وUA في اللغات الرسمية الأخرى وهو منظمة دولية تتألف من ٥٤ دولة. ويقع مقر الاتحاد في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا (ومن =

فألًا حسنًا للقاء جديد، قوامه تعاون تعززه أهداف جديدة بين العالم العربي والقارة الأفريقية»[١٢].

= بين أهداف مؤسسات الاتحاد الأفريقي الأساسية تسريع الاندماج السياسي والاجتماعي الاقتصادي للقارة وتسهيله، وذلك لتعزيز مواقف أفريقيا المشتركة في شأن القضايا التي تهم القارة وشعوبها، تحقيقًا للسلام والأمن؛ ومساندة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

يتكون الاتحاد الأفريقي من جزأين أحدهما سياسي والآخر إداري. ويُعرف أكبر صانع للقرارات في الاتحاد الأفريقي بالجمعية العامة التي تتألف من رؤساء الدول الأعضاء أو ممثلي حكوماتها. يرئس حاليًا الجمعية العامة رئيس مالاوي بينغو موثاريكا الذي انتُخب في الاجتماع نصف السنوي الرابع عشر للجمعية العامة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠. لدى الاتحاد الأفريقي هيئة تمثيلية، أيضًا، في ما يُعرف بالبرلمان الأفريقي (برلمان عموم أفريقيا) الذي يتألف من ٢٦٥ عضوًا تنتخبهم البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، ويرئس هذا البرلمان إدريس موسى.

لدى الاتحاد الأفريقي مؤسسات سياسية أخرى، مثل المجلس التنفيذي الذي يضم وزراء خارجية الدول الأعضاء، ومن مهمات المجلس الرئيسة تهيئة القرارات لإمرارها إلى الجمعية العامة والهيئة التمثيلية للاتحاد التي تضم سفراء الدول الأعضاء في أديس أبابا. يوجد أيضًا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ECOSOCC) الذي يهتم بالناحية المدنية للدول.

تعتبر مدينة أديس أبابا في إثيوبيا العاصمة الإدارية والرئيسة للاتحاد الأفريقي، ففيها المقر الرئيس للجنة الاتحاد الأفريقي. ويستضيف عدد آخر من أعضاء المجلس العديد من الهياكل الأخرى، فعلى سبيل المثال بانجول، يوجد فيها المقر الرئيس للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. غامبيا تستضيف أمانتي آلية مراجعة النظراء الأفريقية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فضلًا عن البرلمان الأفريقي الذي يقع في مدينة ميدراند الجنوب أفريقية.

يضم الاتحاد الأفريقي دول القارة كلها أعضاءً، باستثناء المغرب، الذي عارض عضوية الصحراء الغربية باعتبارها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. ومع ذلك، للمغرب وضع خاص داخل الاتحاد الأفريقي، من ناحية الاستفادة من الخدمات المتاحة لأعضاء الاتحاد الأفريقي كافةً من المؤسسات التابعة له، مثل مصرف التنمية الأفريقي. ويشارك المندوبون المغربيون أيضًا في وظائف الاتحاد المهمة. ويعملون على مواصلة المفاوضات في محاولة لحل النزاع القائم مع جبهة البوليساريو في تندوف والجزائر وأجزاء من الصحراء الغربية.

قام الاتحاد الأفريقي بأول تدخل عسكري له في دولة عضو في أيار/مايو ٢٠٠٣، حيث نشر قوة لحفظ السلام من جنوب أفريقيا وإثيوبيا وموزمبيق إلى بوروندي للإشراف على تنفيذ العديد من الاتفاقات العسكرية المختلفة هناك. كما نشر الاتحاد قوات لحفظ السلام في السودان في صراع دارفور، وذلك قبل تسلّم الأمم المتحدة تلك المهمة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. كذلك قام الاتحاد بنشر قوات حفظ سلام من أوغندا وبوروندي في الصومال.

اعتمد الاتحاد الأفريقي عددًا من الوثائق المهمة التي ترسي معايير جديدة على صعيد القارة السوداء، وذلك لتكملة الوثائق المعمول بها بالفعل عند إنشائها. وتشمل اتفاق الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد (٢٠٠٣) والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (٢٠٠٧)، فضلًا عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) وما يرتبط بها من الإعلان عن الديمقراطية والسياسة الاقتصادية وحوكمة الشركات. انظر: الصباح (بغداد)، ٨/٦/ ٢٠١٠، ص ٧.

(١٢) بينج، ص ٤.

من جانبه أعلن الأمين المساعد للجامعة العربية أحمد بن حلي عن أهم ما دار في اجتماعات وزراء الخارجية، قائلًا:

«إن الوزراء العرب والأفارقة بحثوا في هذا الاجتماع المشترك أربع وثائق، أولاها تتضمن الاستراتيجية العامة للتعاون العربي - الأفريقي، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستثمار والأمن الغذائي وتنسيق المواقف في المنظمات الدولية.

أما الوثيقة الثانية فتتضمن خطة العمل العربي - الأفريقي من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ وهي تُعد تنفيذًا لما جاء في الوثيقة الكبرى. وأضاف أن الوثيقة الثالثة خاصة بإعلان سرت وهي بيان ختامي يلخص مواقف الدول العربية والأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والأزمات، والتنسيق في ما بينها. وتتضمن الوثيقة الرابعة عددًا من القرارات، من ضمنها القرار الخاص باعتماد هذه الوثائق، وفي الوقت نفسه إمكان إنشاء بعض الآليات الخاصة بمواجهة الكوارث ودعم قوات السلام. وحضر افتتاح الاجتماع رؤساء البعثات السياسية الأفريقية والعربية المعتمدون لدى الجماهيرية العظمى»(١٣).

أشاد وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح بالعلاقات التاريخية بأفريقيا وقال: «لنا مع أفريقيا علاقات قوية وسبق للكويت أن ساعدت في موضوع مرض العمى الذي اجتاح عددًا من الدول منها السنغال وساحل العاج وسيراليون. وخلال أيام سوف نحتفل باختفاء هذا المرض من هذه الدول، واستعرض أهمية العلاقات الإنسانية بأفريقيا وكذلك المصالح الاقتصادية، كما عرض مقترَحًا لاستضافة الكويت القمة العربية - الأفريقية الثالثة بعد ثلاث سنوات، موضحًا أن هناك موافقة من حيث المبدأ على هذا المقترح»(١٤).

بالنسبة إلى مصر - التي استضافت القمة العربية الأفريقية الأولى في عام ١٩٧٧، أكدت خلال الاجتماع الوزاري أهمية الاستفادة «من دروس الماضي وانتهاز الفرصة القائمة لإحداث نقلة نوعية على صعيد استعادة وتيرة التعاون العربي - الأفريقي في المجالات شتى بالنظر إلى اهتمام مصر الفائق

---

(١٣) الشرق الأوسط، ٩/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص٥.

بذلك التعاون باعتبارها جسرًا بين الفضاءين العربي والأفريقي، ومن واقع الإمكانيات الحقيقية لتأسيس شراكة استراتيجية حقيقية بين الجانبين تتأسس على قواعد المصلحة، مثلما تقوم على ركائز الدعم السياسي المتبادل، حسبما أشار حسام زكي المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، لدفع العمل الأفريقي- العربي المشترك. وترتكز الشراكة على تبنّي خطة عمل تفصيلية محددة بموارد مالية خاصة في قطاعات بعينها مثل الزراعة والسياحة والثروة الحيوانية والتجارة والثروة المعدنية. وأوضح أن مصر بدأت بنفسها فاستضافت في شباط/ فبراير الماضي (٢٠١٠) اجتماعًا مشتركًا لوزراء الزراعة الأفارقة والعرب بشرم الشيخ لبحث سبل تعميق التعاون في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي وانتهت إلى خطة طموح للتعاون الزراعي بين الجانبين أقرها وزراء الخارجية العرب والأفارقة خلال اجتماعهم أمس. وقد انتهى الاجتماع إلى رفع الاستراتيجية المشتركة وخطة العمل وإعلان سرت[١٥] السياسي إلى القمة الأفريقية العربية الثانية التي تستضيفها سرت»[١٦].

من جانبه قال موسى كوسا[١٧]، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزير الخارجية) في ليبيا، ورئيس المجلس الوزاري «للقمة العربية الأفريقية الثانية، إن اجتماعات التحضير للقمة العربية الأفريقية الثانية تهدف إلى الدفع قدمًا بمسيرة التعاون العربي - الأفريقي التي انطلقت قبل ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن. وأضاف في كلمته بعد تسلّمه رئاسة المجلس من وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط رئيس الدورة السابقة: «إن الأشهر الماضية من هذا العام شهدت نشاطًا مكثفًا للإعداد للقمة الثانية، وقد توجت هذه النشاطات بتجهيز وثائق مهمة».

وأوضح كوسا أن «ما أنجز من وثائق في إطار الإعداد للقمة العربية الأفريقية تستجيب محتوياتها للمطلب الذي ما فتئنا نصبو إليه لأنها اشتملت على أولويات التعاون العربي - الأفريقي كما حددت سبل تفعيل آلياته لتمكين المنطقتين من التصدي لما يواجههما من تحديات مختلفة». وقال: «إننا الآن

(١٥) في إشارة إلى القمة العربية الثانية والعشرين التي عُقدت أيضًا في سرت لكن خلال شهر آذار/ مارس ٢٠١٠.

(١٦) الشرق الأوسط، ٩/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٥.

(١٧) غادر ليبيا بعد وقائع الحراك السياسي في عام ٢٠١١.

بصدد انطلاقة جديدة؛ حيث إن ما تتطلبه المرحلة المقبلة للتعاون العربي - الأفريقي هو إظهار العزم الجاد لمواجهة تلك التحديات». وأضاف: «تم تضمين مشروع إعلان سرت المواقف التي تعزز المسعى الهادف إلى بلداننا في منأى عن التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والأخطار الأخرى من إرهاب وجريمة منظمة»[١٨].

يُذكر أن القمة الأفرو - عربية الثانية اختتمت أعمالها باعتماد استراتيجية للشراكة العربية - الأفريقية وخطة للعمل بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦، باعتبار أن استراتيجية الشراكة هي الوسيلة الرئيسة لإحياء التعاون ودفعه في خضم التحديات الراهنة، مشددة أن هذه الاستراتيجية «إطار مرشد لمسار العمل العربي - الأفريقي ومضمونه في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

تضمنت القرارات التي اتفق عليها القادة، الإعلان عن «العزم من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية على مساعدة بلداننا، خصوصًا التي أقلها نموًا، في الإسراع بوتيرة التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥»، مع تكليف الوزراء المختصين عقد اجتماعات دورية مشتركة لبلورة خطط العمل واتخاذ التدابير التنفيذية في مجالات تخصصهم. وحضت قرارات مؤتمر القمة العربية الأفريقية الجهات الفاعلة في دول المنطقتين على الاهتداء بهذه الوثائق ووضعها في الحسبان في أثناء صوغها برامجها، مؤكدة «تعبئة الموارد البشرية والمائية اللازمة لتنفيذ استراتيجية الشراكة وخطة العمل»، ودعوة المجتمع الدولي ومجموعة الدول الثماني على وجه الخصوص إلى الوفاء بتعهداتهما في شأن إصلاح النظام المالي والنقدي العالمي.

جاء في القرارات أيضًا الموافقة على مشاركة وفد المفوضية الأفريقية والأمانة العامة للجامعة العربية في الجلسات العلنية والمغلقة للمؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها كلتا المنظمتين، ومطالبة رئيس المفوضية الأفريقية والأمين العام للجامعة العربية بتقديم تقرير مشترك إلى الدورة المقبلة للقمة العربية - الأفريقية في عام ٢٠١٣ يشمل عرض مسيرة التعاون الأفريقي - العربي والتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والاستراتيجية وخطة العمل وأداء

---

(١٨) الشرق الأوسط، ٩/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٥.

آليات التنفيذ والمتابعة، وتوصيات في شأن ما ينبغي القيام به مستقبلًا. وأكدت القرارات انطلاقها من «الالتزام بالقانون الأساسي للاتحاد الأفريقي وميثاق جامعة الدول العربية»، مستذكرة في ذلك إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة الأفريقي - العربي الأول الذي عُقد في القاهرة في عام ١٩٧٧.

وأكد المؤتمر أنه اتخذ هذه القرارات وهو يدرك الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية وتاريخ الكفاح والتضامن العربي - الأفريقي لدعم قضايا التحرر والتنمية في المنطقتين، آخذًا في الحسبان كذلك ما شهده العالم من تحولات كبرى منذ انعقاد قمة القاهرة؛ وعلى رأسها نهاية الحرب الباردة، وقناعته بأن التحديات والأزمات في عالم اليوم صارت تتجاوز حدود الدول والقارات وتهدد منجزات الأفراد والشعوب وبقاءها.

اعتمد القادة والزعماء العرب والأفارقة وثائق القمة الأربع وهي «إعلان سرت» و«القرارات» و«استراتيجية الشراكة» و«خطة العمل»، وأكدوا فيها الحرص على تعزيز العلاقات بين الإقليمين، والتزام الأهداف والمبادئ في الاتحاد الأفريقي وميثاق جامعة الدول العربية والتمسك بالمواثيق الدولية[١٩].

كما اتفق المشاركون في القمة على «التشديد على أن السلام والأمن والاستقرار في المنطقتين هي الركائز الأساسية لدفع مسيرة الازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية»، و«الإعراب عن الارتياح للتعاون القائم بين مجلس السلم والأمن الأفريقي ومجلس السلم والأمن العربي»، و«التذكير بإعلان طرابلس حول القضاء على النزاعات وتعزيز السلام المستدام في أفريقيا»، والتشديد على «أهمية تبادل الخبرات في مجال حل النزاعات بالوسائل السلمية» و«على أهمية تضافر الجهود العربية الأفريقية لإحداث إصلاح شامل وجوهري في الأمم المتحدة». وأعلن المشاركون في ختام أعمالهم عن إدانتهم «الإرهاب بأشكاله ومظاهره كافة واعتبار الجرائم التي يتم ارتكابها من المجموعات العربية انتهاكًا جسيمًا للحقوق الأساسية للإنسان وتهديدًا للسلامة الوطنية (جرى نقاش حول هذه الفقرة بسبب اعتراض دول أفريقية ومطالبة دول عربية بالتفريق بين الإرهاب والمقاومة)، والإعراب عن

---

(١٩) «القمة العربية- الأفريقية تختتم أعمالها بإطلاق شراكة استراتيجية والتأكيد على «سيادة السودان»،» الشرق الأوسط (طبعة بغداد)، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٦.

القلق العميق في شأن استمرار عمليات القرصنة البحرية وتوسعها»، و«التشديد على أهمية التزام احترام قواعد القانون الدولي الإنساني».

كما رحب المشاركون بـ «توقيع الدول العربية والأفريقية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية»، و«التشديد على أهمية التنسيق بين الدول العربية والأفريقية في المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح»، مؤكدين «دعمنا الراسخ ومساندتنا الكاملة لنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي وحقه في ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة إلى وطنه والعيش في سلام واستقرار داخل حدود دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية»[٢٠].

عبّر المشاركون في القمة الأفرو - عربية عن القلق من استمرار التوتر والعنف والعمليات العسكرية والأعمال (الإرهابية) التي تجتاح الشرق الأوسط، و«احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله»، و«الإعراب عن التحية لما بُذل من جهود لحل مشكلة دارفور»، و«الترحيب بتطبيع العلاقات بين تشاد والسودان»، و«الترحيب بالدور المتنامي والبارز للجامعة العربية في معالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور»، و«أهمية استكمال المفاوضات حول قضايا وترتيبات ما بعد الاستفتاء في جنوب السودان»[٢١].

ما كان لافتًا أن القمة العربية الأفريقية أصدرت قرارًا منفصلًا «عن الوضع في السودان تضمّن «تأكيدًا على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه». وجاء في القرار الذي حمل عنوان «دعم جهود السلام في السودان» أن القمة العربية الأفريقية الثانية «تؤكد على احترام سيادة السودان واستقلاله ووحدة أراضيه ودعم كامل المساعي الرامية إلى تحقيق السلام في ربوعه». ودعا القرار أيضًا إلى إجراء الاستفتاء على مصير جنوب السودان ومنطقة أبيي «في الموعد المحدد بعيدًا من كل أشكال الضغوط وتحت رقابة أفريقية وعربية ودولية لضمان نزاهة وحرية وشفافية الاستفتاءين». وكان الوضع في السودان قد طغى

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢١) الشرق الأوسط، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٦. من المعروف أن الاستفتاء الذي جرى في السودان يوم ٩/ ١/ ٢٠١١، أفضى إلى إعلان استقلال جنوب السودان وإعلانه دولة في ٩/ ٧/ ٢٠١١، مع بقاء قضايا معلقة مثل مشكلة أبيي، ترسيم الحدود. . .

على كلمات غالبية المتكلمين في القمة العربية الأفريقية نتيجة التوتر الحاصل بسبب الخلاف حول استفتاء تقرير المصير في جنوب هذا البلد»[٢٢].

على صعيد القضايا الأفرو - عربية الأخرى، أعرب المشاركون عن

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦. قالت مصادر الجامعة العربية، على هامش أعمال القمة، إن الرئيس السنغالي عبد الله واد اقترح خلال الجلسة المغلقة للقمة تشكيل لجنة على مستوى القمة من خمسة رؤساء لخمس دول عربية وأفريقية لإجراء اتصالات بالاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية والشريك الثاني للحكم في السودان من قادة الجنوب، وعلمت مصادر إعلامية أن القمة وافقت على المقترح وتم إدراجه في اللحظة الأخيرة في «إعلان سرت»، ثم تم ترشيح دول الغابون ونيجيريا وبوركينا فاسو والكويت، وطلبت كلٌ من مصر وقطر الانضمام إلى هذه اللجنة.

وردًا على سؤال عن احتمال أن تسافر هذه اللجنة الرئاسية إلى السودان قبل الاستفتاء على انفصال الجنوب المقرر بداية عام ٢٠١١، أوضحت المصادر أن هذه المجموعة سوف تجتمع أولًا وتنسق في ما بينها و«ربما يلتقون في أي دولة عربية تحددها الاتصالات بين الدول المرشحة في اللجنة أو يقومون بعقد لقاءات مع قادة الجنوب لديها».

من جانب آخر، قال الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في كلمته للقمة العربية الأفريقية إن السودان على مفترق طرق حقيقي خلال الأشهر الثلاثة المتبقية حيث انتهاء الفترة الانتقالية وانعقاد الاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان بحسب بنود اتفاق السلام الشامل، ويجب العمل على مساعدة الأشقاء في السودان «على جعل الوحدة خيارًا جاذبًا عند التصويت على الاستفتاء وتثبيت السلم والاستقرار فيه»، وأضاف موسى قائلًا إن الجامعة العربية تعاملت مع قضايا السودان «بنظرة كلية شاملة سواء في الجنوب من دون إغفال خصوصية القضايا وخطورتها، منطلقين من أن مسؤولية الحل تقع أساسًا على الأطراف السودانية نفسها»، مشيرًا إلى أنه، وعلى الجانب العربي «محتاجون اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من التنسيق والحوار بين هذه الرؤية العربية والرؤية الأفريقية والمساعي الدولية المتعددة من أجل أن يكون التعامل بوعي وبرصانة مع مستقبل السودان»، وتابع موسى موضحًا بقوله: «نحن نعمل حاليًا معًا من خلال لجنة الاتحاد الأفريقي التي يرأسها الرئيس ثابو أمبيكي للمساهمة مع الأشقاء السودانيين في حل القضايا العالقة سواء ما قبل الاستفتاء، أو في معالجة قضايا ما بعد الاستفتاء، ولا شك في أن الإعداد الجيد والاستعداد لهذا الاستفتاء يجب أن يتما حتى يمكّنانا من أن نضمن مسيرة سليمة لهذا الاستفتاء».

أضاف موسى أنه من المقرر أن تبدأ وفود الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خلال الفترة القليلة المقبلة بالتنسيق في ما بينها لمراقبة استفتاء الجنوب استهدافًا لمناخ سلمي ونزيه وشفاف حتى يعكس إرادة مواطني جنوب السودان بوضوح، وكذلك في منطقة أبيي، و«كل ذلك يجب أن يكون بعيدًا من أي ضغوط لاستباق نتائج الاستفتاء». وقال موسى: «إننا نستهدف الاستقرار ونبغي السلام للسودان كله؛ سواء تجمّع تحت علم واحد، أو كان له شماله وجنوبه». وتابع: «نحن مرتبطون بما يتقرر من أن لنا مصلحة مباشرة كأفارقة وكعرب في مستقبل السودان واستقراره وسلامته وأراضيه وسيادته». انظر: سوسن أبو حسين، «"قمة سرت": تشكيل لجنة رئاسية لاحتواء مشكلات السودان قبل استفتاء الجنوب،» الشرق الأوسط، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٦.

تقديرهم «الجهود الأفريقية والعربية المبذولة لتعزيز الاستقرار والمصالحة في جمهورية جزر القمر»، و«عن قلقنا لاستمرار أعمال العنف في الصومال» و«عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال»، و«تجديد النداء إلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن بوجه خاص للاضطلاع بدوره وتعبئة الموارد بما يتناسب والتحديات التي تعترض الصومال للبدء في التخطيط للمرحلة الجديدة لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال».

كما جاء في ختام مؤتمر القمة العربية الأفريقية النص على «احترام وحدة وحرية وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مستقبله بحرية، والإدانة الكاملة لكل أعمال الإرهاب والعنف التي تؤثر خصوصًا في الشعب العراقي، وتأكيد الحاجة إلى تحقيق المصالحة الوطنية ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في هذا الصدد»[٢٣].

دعا مؤتمر القمة أيضًا إيران إلى الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث، وذلك من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو إحالة القضية على محكمة العدل الدولية، وأعرب عن القلق العميق في شأن العقوبات الأحادية الجانب على سورية من طرف حكومة الولايات المتحدة الأميركية.

رحّبت القمة بالاتفاق بين جيبوتي وأريتريا في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ تحت رعاية قطر، كما بالتقدم المحرز في عملية السلام في بوروندي، وبتحسن الوضع الأمني في الكونغو الديمقراطية، وأعربت عن «الارتياح للتطورات الأخيرة في غينيا بإجراء جولة الانتخابات الرئاسية في ٢٧ حزيران/ يونيو الماضي». وكذلك أعرب مؤتمر القمة عن «القلق بشأن تطورات أوضاع مدغشقر وتعثر الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري»، و«القلق إزاء التطورات التي حدثت في غينيا بيساو»، و«القلق البالغ إزاء التطورات الأخيرة التي شهدتها النيجر». وتضمّن البيان الختامي للقمة كذلك النص على التزام تكثيف عملية تنسيق المواقف في المحافل الاقتصادية والتجارية، والتشديد على التزام حماية الملكية الفكرية، وإدراك أهمية تنفيذ خطة العمل الأفريقية العربية لتعزيز التبادل الاستثماري، مع

---

(٢٣) الشرق الأوسط، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٦.

أهمية تأسيس وسائط تعزيز وضمان الاستثمار بين المنطقتين، مع أهمية التفاعل والتنسيق والتعاون بين الدول العربية والأفريقية للتوصل إلى نتائج إيجابية لمراعاة تأثير التجارة الدولية في التنمية.

على الصعيد العالمي، عبّر مؤتمر القمة عن القلق من الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها في اقتصادات الدول العربية والأفريقية، وشدد مجددًا على ضرورة تعزيز الإصلاحات في هيكل النظام المالي الدولي، مع القلق إزاء عدم استقرار السوق المالية العالمية، وعبّر عن «أهمية ضمان توفير الموارد المالية المستقرة والمستمرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا».

جرى التشديد مجددًا على التزام مبادئ الوثائق الأساسية في شأن التنمية المستدامة، وتقدير المبادرات المتعددة في المنطقتين في شأن البيئة والتنمية المستدامة، إلى جانب تثمين التعاون المشترك في مجال الزراعة، واعتماد خطة وبرنامج العمل المشترك حول الزراعة والأمن الغذائي والقلق الشديد في شأن الفقر والجوع في العالم وفي المنطقتين، والعمل على تعزيز التعاون والتنسيق لوقف الاتجار غير المشروع بالكيماويات والنفايات الخطرة، وتطوير التعاون العلمي والتقني والبحث بين الإقليمين.

كما أكد المشاركون في مؤتمر القمة العربية الأفريقية أهمية تفعيل الآليات المشتركة المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقتين وتفعيل الشراكة في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك في مكافحة الجريمة والاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة وكل المواثيق المتعلقة بحق شعوب المنطقتين في التنقل والهجرة.

تضمنت وثيقة «الشراكة الاستراتيجية» بين العرب والأفارقة أيضًا، آليات تنفيذ ومتابعة تتطلب «مشاركة الجهات الفاعلة على كل المستويات» مع تأسيس أجهزة مشتركة، بينها القمة العربية الأفريقية، ومجلس وزراء الخارجية العرب والأفارقة، واللجنة الدائمة للتعاون[٢٤]، ومجالس قطاعية، ومنتدى عربي - أفريقي للتنمية، ولجنة تنسيق[٢٥].

(٢٤) هذه اللجنة موجودة وتعمل منذ عام ١٩٧٧، لكن عملها أصابه التلكؤ لسنين عدة. وسوف تتم الإشارة إلى ذلك في الموضع الخاص باللجنة.

(٢٥) الشرق الأوسط، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٦.

ثانيًا: المؤتمر الاستثماري الخليجي - الأفريقي (الرياض - ٢٠١٠)

من الجديد واللافت للنظر جدًا، عقد مؤتمر الاستثمار الخليجي - الأفريقي، الأول من نوعه في تاريخ العلاقة الخليجية - الأفريقية. تحت شعار «الخليج وأفريقيا: شراكة اقتصادية، وتعزيز للعلاقات الاقتصادية» شهدت العاصمة السعودية الرياض يومي ٤ و٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ مؤتمر الاستثمار الخليجي - الأفريقي الذي نظّمه مجلس الغرف التجارية السعودية، مع مركز الخليج للأبحاث بدبي[٢٦].

١ - أهداف المؤتمر

هدف المؤتمر هو ترجمة شعاره إلى واقع ملموس يحاكي تطلعات الشعوب وأحلامها في هاتين الكتلتين الاقتصاديتين المهمتين، التي تدعمها رغبة وتوجهات قوية من القيادات السياسية في تلك الدول نحو هذا التعاون، وجاء المؤتمر ليعمل على تحويل تلك التوجهات إلى برامج عمل ملموسة من خلال عمل جماعي منظم تتشارك فيه الهيئات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص لرسم استراتيجية طويلة المدى للعلاقات الخليجية الأفريقية.

من بين الأهداف أيضًا، تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية القائمة في مجالات الزراعة والمعادن والموارد الطبيعية والطاقة والاتصالات والبنية التحتية والسياحة والتجارة[٢٧].

يمكن حصر أهداف المؤتمر بنقاط محددة:

«١. التقاء المسؤولين ورجال الأعمال من الجانبين الخليجي والأفريقي ببعض.

٢. تعريف المستثمرين بالفرص الاستثمارية المتاحة في القارة الأفريقية.

---

(٢٦) انظر: نبيل بكر عمارة، «الاستثمار الخليجي في أفريقيا جنوب الصحراء،» **آفاق أفريقية**، السنة ١٠، العدد ٣٣ (٢٠١١)، ص ١١٧، قارن بـ: **الشرق الأوسط**، ٥/ ١٢/ ٢٠١٠، ص ١٠.

(٢٧) عمارة، ص ١١٧.

٣. تفعيل الاستثمارات السعودية في القطاع الزراعي للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للمملكة ودول الخليج العربية من المحاصيل الأساسية.

٤. تنويع قاعدة الاستثمارات السعودية والخليجية في الخارج.

٥. التعرف إلى مخاطر الاستثمار في القارة الأفريقية.

٦. التعرف إلى مدى إمكان إقامة مناطق تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتكتلات الاقتصادية المؤثرة في القارة الأفريقية.

٧. فتح أسواق جديدة للصادرات السعودية والخليجية»[٢٨].

٢- المشاركون

شارك في المؤتمر ستة رؤساء من الدول الأفريقية جنوب الصحراء أو ممثلون عنهم، والدول هي: السنغال وبينين وأنغولا وكينيا وموزمبيق وزامبيا، إلى جانب ٤٠ وزيرًا، إضافة إلى شخصيات عدة بارزة من المسؤولين ورجال الأعمال والأكاديميين ورجال الإعلام لمناقشة أبرز القضايا والتحديات التي تواجه إقامة علاقات بناءة بين منطقتي الخليج وأفريقيا[٢٩].

يمكن تحديد المشاركين في سبع فئات أو شرائح:

- المسؤولون الحكوميون الخليجيون والأفارقة.
- الدبلوماسيون الخليجيون والأفارقة.
- رجال الأعمال الخليجيين والأفارقة.
- المسؤولون في التكتلات الاقتصادية الأفريقية.
- التنفيذيون في الغرف الخليجية والأفريقية.
- رجال الإعلام والأكاديميون.
- بعض المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالشأن الأفريقي[٣٠].

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٧، قارن بـ: الشرق الأوسط، ٥/ ١٢/ ٢٠١٠، ص ١٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٩، قارن بـ: الشرق الأوسط، ٥/ ١٢/ ٢٠١٠، ص ١٠.

٣- مواضيع المؤتمر ومحاوره

أكد منظمو المؤتمر أن جلساته ومناقشاته شهدت طرح قضايا عدّة ودرسها، هي: المال والاستثمار وقطاع المصارف، التجارة، الزراعة والأمن الغذائي، البنية التحتية وشركات الاتصالات، التعدين، كما تم عقد ورش متخصصة من الجانبين الخليجي والأفريقي لمناقشة عدد من الدراسات.

يمكن تحديد أهم محاور المؤتمر كالتالي:

- بيئة الاستثمار ومناخه في القارة السمراء.
- فرص الاستثمار في القطاع الزراعي ومجالاته.
- فرص الاستثمار في قطاع التعدين والموارد الطبيعية ومجالاته.
- فرص الاستثمار في قطاع الاتصالات والبنى التحتية ومجالاته.
- فرص الاستثمار في القطاع المالي والسياحي ومجالاته.
- التجارة البينية وسبل تنميتها[٣١].

٤- أهمية المؤتمر

يحل المؤتمر من دون شك، في وقت باتت فيه كبريات دول العالم كالولايات المتحدة والصين تتسابق إلى القارة. ومن هذا المنطلق يُمثل مؤتمر الاستثمار الخليجي الأفريقي فرصة لبناء شراكات تجارية وزراعية طويلة المدى، وللاستفادة من المزايا النسبية في كلٍّ من الكتلتين، وضرورة استكشاف الفرص الاستثمارية الجذابة والقابلة للتطوير في المجالات المختلفة[٣٢].

٥- تشخيص أهمية أفريقيا باعتبارها منطقة استثمارية مهمة للخليج

يشير العديد من المحللين الاقتصاديين في منطقة الخليج العربي إلى أن القارة السمراء تعد مقصدًا ملائمًا للاستثمارات الخليجية، نظرًا إلى القرب

---

(٣١) عمارة، ص ١١٧-١١٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١١٧-١١٨.

الجغرافي، والمزايا التنافسية التي تعد أداة للتكامل لا للتنافس الاقتصادي، وهذا التوجه يواكب سياسات دول مجلس التعاون الخليجي التي ترمي إلى تنويع الاستثمارات، والبحث عن أسواق جديدة آمنة وقابلة للنمو والتوسع، خصوصًا أن القارة الأفريقية تحتوي العديد من المعادن والموارد الطبيعية المهمة اللازمة للصناعة الحديثة، كما تحظى بمساحات شاسعة صالحة للزراعة، وتُعدّ سوقًا واعدة أمام المنتجات الخليجية، بخاصة البتروكيماويات وغيرها من الصناعات الوسيطة والتحويلية[٣٣].

٦- خطب كبار المسؤولين في المؤتمر وكلماتهم

دعا الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز رجال الأعمال في دول الخليج العربي إلى الدخول في شراكات حقيقية مع نظرائهم من رجال الأعمال في الدول الأفريقية، وذلك لتعزيز التبادل التجاري بين الطرفين. وقال الملك في افتتاح المؤتمر في كلمة ألقاها بالنيابة عنه وزير التجارة والصناعة السعودي عبد الله زينل، إن «مثل هذه الشركات يحظى برعاية واهتمام الدول المعنية لتسهيل الإجراءات بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين». وأضاف «يأتي انعقاد هذا المؤتمر المهم في ظروف اقتصادية عالمية بالغة التعقيد، لكونه يناقش سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأفريقية جنوب الصحراء الصديقة بهدف فتح مجالات أوسع وأرحب أمام زيادة التبادل التجاري وحجم وقيمة الاستثمارات بين الكتلتين الجارتين اللتين تربطهما أوثق عرى الصداقة وأواصر الجوار الجغرافي منذ فجر التاريخ».

تابع الملك عبد الله في الكلمة: «كما أن أهمية هذا المؤتمر أيضًا تكمن في أنه يسعى لإيجاد شراكة فعلية بين دول الجانبين، وتحقيق رفاهية الشعوب، ويساعد على إيجاد تنمية شاملة على أرض الواقع في مختلف المجالات، ولا يخفى على أحد منا المكانة التي تحظى بها القارة الأفريقية، حيث أصبحت محط أنظار المستثمرين من مختلف دول العالم، باعتبارها أسواقًا تقليدية، ومجالًا واعدًا لمختلف المنتجات، بخاصة منتجات

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تتميز تلك الأسواق بالمساحة الواسعة، وبالحجم الكبير من العملاء المرتقبين». وزاد «نتيجة لذلك، بات الكثيرون يتطلعون إلى الفرص المتاحة في الدول الأفريقية، ومن ذلك دول الخليج العربية، حيث تُعتبر أفريقيا أكثر جاذبية، نظرًا لقربها الجغرافي ولمقوماتها الزراعية الجاذبة للاستثمار، ولا شك أن التعاون في هذا الجانب سيؤدي إلى سد احتياجات أسواق دول الخليج العربية بالمنتجات الزراعية الأفريقية، واستفادة المنتجين الأفارقة من المكاسب التي سوف تعزز تدفق الاستثمارات الخليجية على المناطق الريفية في تلك الدول، وما يصاحب ذلك من تنمية لتلك المناطق»[٣٤].

أكمل الملك السعودي في خطابه الافتتاحي للمؤتمر، قائلًا: «لاحظنا زيادة الاستثمارات الخليجية في المناطق الشمالية من أفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية، الأمر الذي دفع الكثير من الشركات الغذائية في دول الخليج العربية إلى تحويل اهتماماتها على نحو متزايد نحو حوض البحر الأحمر، في محاولة منها لتوسيع نطاق عملياتها وتأمين خطوط التوريد، وكذلك للاستفادة من الأسواق الأفريقية الكبيرة التي تتمتع بالنمو السريع». وأشارت كلمة خادم الحرمين الشريفين، إلى العلاقات المتميزة بين السعودية ومعظم الدول الأفريقية: «ترتبط المملكة العربية السعودية بعلاقات متميزة مع معظم الدول الأفريقية منذ القدم، ويتضح ذلك جليًا من خلال مستوى النشاط التمويلي للصندوق السعودي للتنمية، وكان للدول الأفريقية فيه النصيب الأكبر من المساحة الكبيرة التي يقوم الصندوق بتغطيتها في مختلف المجالات حيث استفادت من الصندوق ٤٣ دولة أفريقية وبلغ إجمالي عدد المشاريع ٢٦٢ مشروعًا».

كما لفت خادم الحرمين الشريفين إلى «أن من البرامج الأخرى التي توطد علاقات المملكة بدول أفريقيا المبادرة الحديثة التي أمرنا بها للاستثمار الزراعي خارج المملكة، حيث تُعتبر الدول الأفريقية ذات الأولوية في هذا

---

(٣٤) نقلًا عن: محمد الهزاني وفيصل آل مغثم، «خادم الحرمين يدعو رجال الأعمال الخليجيين للدول في شراكة حقيقية مع المستثمرين الأفارقة،» الشرق الأوسط، ٢٠١٠/١٢/٥، ص ١٠.

الجانب، وقد بادر القطاع الخاص في المملكة فعلًا إلى الاستثمار في إثيوبيا، وهناك الكثير من الدول الأفريقية الأخرى التي يجري العمل حاليًا على دراسة فرص الاستثمار الزراعي فيها، لنصل جميعًا إلى الهدف المنشود، وهو رفاهية الإنسان وسعادته أينما كان، وإبعاد شبح المجاعات والحروب والأمراض والأوبئة عن أوطاننا وشعوبنا»[٣٥].

إلى ذلك دعا الرئيس السنغالي عبد الله واد إلى زيادة العمل المشترك بين أفريقيا ودول الخليج، والعمل على إيجاد الحلول المشتركة بين الطرفين، وذلك لتحقيق الأحلام والمصالح بين العرب وأفريقيا، لأن أفريقيا تُعتبر الشريك الأفضل للعرب في المستقبل، على حد تعبيره. وتوقّع واد أن يخرج من هذا المؤتمر كثير من النتائج المهمة والتوصيات التي من شأنها زيادة حجم التعاون الاقتصادي بين الكتلتين. وقال «إنني لا أرى مستقبل العالم العربي من دون أفريقيا، ولا مستقبل لأفريقيا من دون العالم العربي، لأن مصيرنا مشترك، والتحديات التي تواجهنا مشتركة، لذلك لا بد أن نعمل معًا لتحقيق أحلامنا ومصالحنا، ونعمل على إيجاد حلول مبتكرة، وأفكار خلاقة، فأفريقيا تُمثل الشريك الأفضل للعرب في المستقبل».

كما عدّد واد الفرص الاستثمارية المتاحة في دول أفريقيا كلها، مبيّنًا أن هذه المجموعة تتمتع بمزايا اقتصادية ضخمة فهي تتكون من ١٥ دولة، وفيها ما يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة، ولديها موارد طبيعية ضخمة ومتنوعة، بل هي تضم ٨٩ في المئة من الموارد الطبيعية في المنطقة الموجودة فيها. وتطرّق الرئيس السنغالي إلى جهود بلاده في التنمية، وقال «حققنا اكتفاء ذاتيًا من الأرزّ خلال سنوات قليلة، إضافة إلى انخفاض نسبة الأمية من ٨٩ في المئة إلى ٤٠ في المئة، في وقت وُصف فيه نهر السنغال بأنه مورد هائل للمياه العذبة، وقادر على ري وزراعة الكثير من المساحات الزراعية»، وتابع «لذلك أدعو دول الخليج إلى الاستثمار الزراعي في بلادنا»[٣٦].

خلال فاعليات المؤتمر تطرّق رئيس موزمبيق أرماندو إيميلو إلى التقارير الاقتصادية العالمية التي أكدت تقدّم موزمبيق ٦ مراكز في تصنيف ممارسة

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

الأعمال وتسهيلها، كما وقّعت اتفاقات مع الكثير من الدول لتجنب الازدواج الضريبي إضافة إلى عضويتها في منظمة التجارة العالمية. في المقابل، رأى خالد القصيبي وزير التخطيط السعودي أن دول الخليج «تشهد تنامي أهميتها عالميًا، وأن العلاقات بين دول الخليج وأفريقيا أخذت تشهد تطورًا منذ عام ٢٠٠٠ حيث وصل حجم التبادل التجاري بين السعودية وموزمبيق إلى ٤٨٨ مليون ريال (١٣٠ مليون دولار) بعد أن كان ٧٩ مليون ريال عام ٢٠٠٤ (٢١ مليون دولار)، كما وصل حجم التبادل مع زامبيا إلى مليار ريال عام ٢٠٠٩ (٢٦٦,٦ مليون دولار) بعد أن كان ٣٠٠ مليون ريال عام ٢٠٠٠، وكذلك تشهد العلاقات بدول الخليج وأفريقيا تناميًا مطردًا في حجم التبادل التجاري».

أضاف القصيبي «أن التجارة الخارجية وتعزيزها على أساس القدرات التنافسية سيساهمان في بناء شراكة حقيقية بين الجانبين، منوهًا بما حققته دول شرق أفريقيا من معدلات نمو جيدة. وقال إن التجارب العالمية تبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية لمساعدة الدول في تحقيق معدلات نمو ونقل وتوطين التقنيات وأساليب العمل الحديثة وتدريب المواطنين، ويبرز هنا دور الحكومات في جلب تلك الاستثمارات من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات بما يضمن تسهيل الأعمال وتسهيل منح التراخيص وضمان الاستثمارات وتحويل الأرباح والحصول على الائتمان»[٣٧].

٧- تقويم أداء المؤتمر ونتائجه

تباينت الآراء في تقويم فاعليات المؤتمر ونتائجه بين متفائل ومن رأى أن المؤتمر كان دون مستوى الطموح، إذ وصف المسؤولون والخبراء المشاركون في المؤتمر واقع العلاقات الاقتصادية (التجاري والاستثماري) بين دول الخليج وأفريقيا بأنه دون المستوى المطلوب، على الرغم من توافر كل الإمكانات اللازمة لذلك. وشدد المشاركون في المؤتمر، على وجود فرص كبيرة لتعزيز التعاون والاستثمار المتبادل بين الجانبين، من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة لدى الدول الأفريقية، والاستفادة من الوفرة المالية لدى الدول الخليجية، وهو مدخل يمكن أن يحقق التنمية المستدامة للجانبين،

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠.

في وقت لمس فيه المسؤولون والخبراء تباينًا بين الطرفين في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعويل رجال الأعمال على البنية الأساسية، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع المشتركة. وأكد البيان الختامي للمؤتمر أنه يجب أن تعتمد الاستثمارات في المنطقة الأفريقية على عاملين أساسين، هما ضمانات الاستثمار وعوائده، في وقت أشار فيه إلى أهمية وجود وسائل وأدوات مالية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات بسبب ضعف حضور البنوك الخليجية في أفريقيا.

إلى ذلك، أبدى أحمد محمد علي، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تفاؤله بمؤتمر الاستثمار الخليجي - الأفريقي، واعتبره فرصة ذهبية لتوسع الاستثمارات الخليجية في دول القارة. وقال في حديثه إلى الشرق الأوسط إنه يتطلع لأن يقوموا في دول الخليج بدور لتفعيل التعاون، «وإنه يجب أن يكون هناك هدف لتحقيقه في هذا المجال، متطلعًا لأن تكون دول مجلس التعاونِ الخليجي ضمن الدول العشرين الأوليات في الاستثمار في دول أفريقيا.

كذلك شدد رئيس البنك الإسلامي على أهمية أن تُستثمر الأموال الخليجية في أفريقيا، بخاصة أن الفرص هناك متاحة، وهي منطقة جغرافية قريبة وليست ببعيدة عن الخليج، مشيرًا إلى أن الفرص كثيرة، منها المجال الزراعي الذي يتيح فرصة للأمن الغذائي لدول المنطقة، وكذلك في مجالات أخرى كالتعدين والصيد وغيرها من الفرص المتاحة. وبيّن الدكتور أحمد علي أن التوجه نحو القارة السمراء يحقق دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في تعزيز فرص الاستثمار وتحقيق استثمارات أكثر في هذه القارة، مشيرًا إلى أن البنك الإسلامي للتنمية لديه استثمارات ومبادرات كثيرة عبر مؤسساته في دول أفريقيا»[٣٨].

٨- واقع التعامل التجاري/ الاستثماري الخليجي مع أفريقيا

لفت رئيس مركز الخليج للأبحاث (أحد منظمي المؤتمر) إلى أن المشاريع الاستثمارية في الدول الأفريقية لم تتأثر بالمشكلات السياسية والأمنية

(٣٨) الشرق الأوسط (طبعة بغداد)، ٦/ ١٢/ ٢٠١٠، ص ٧.

فيها على الرغم من وجود مشاريع أجنبية في هذه الدول منذ أكثر من ٤٥ عامًا، نافيًا وجود مركز لحماية الاستثمارات الخليجية في الدول الأفريقية، وأشار إلى أن حجم التبادل الاقتصادي بين الدول الأفريقية ودول الخليج يبلغ ٢٥ مليار دولار، فيما تبلغ حصة النفط من حجم التبادل الاقتصادي ٩,٨ مليارات دولار[٣٩]. وقال «نأمل أن يساهم المؤتمر في تعزيز علاقاتنا بدول الخليج، من خلال الكثير من الأسس والفرص المتاحة، بخاصة في مجالات الأمن الغذائي التي تركّز عليها دول الخليج. وتُمثل موزمبيق وجهة رئيسة لهذا النوع من الاستثمار الزراعي». واستعرض بعضًا من ملامح البيئة الاستثمارية في بلاده، ومن بينها نظام العمل والمنافع المتبادلة والقوانين المتعلقة بالاستثمار. وأضاف أن هناك فرصًا استثمارية كبيرة في قطاعات كالزراعة والثروة الحيوانية وزراعة الأعلاف وغيرها.

أوضح أيضًا أن هذه القطاعات تُبرز فرصًا أخرى في مجال البنية التحتية كإنشاء الخزانات والسدود لتوفير الري، كما أن موزمبيق تتيح سوقًا أفريقية إقليمية ضخمة بالنسبة إلى صادرات دول الخليج[٤٠].

أما أحمد الهارون، وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت، فقال إن حجم التعاون بين الدول العربية وأفريقيا يقدر بـ ٢٥ مليار دولار، منها ١٠ مليارات دولار من النفط. وأضاف أنه على الرغم من تدني الرقم فإنه يمكن استكشاف المزيد من فرص التعاون والاستثمار المتبادل بين الجانبين، بخاصة الاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة لدى الدول الأفريقية في مقابل الاستفادة من الوفرة المالية الضخمة لدى الدول الخليجية، وهو ما سيحقق التنمية المستدامة للجانبين. وبيّن المسؤول الكويتي أن العلاقات التاريخية التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي بالدول الأفريقية تعود إلى فجر الإسلام، بيد أن الطموحات في المجالات الاقتصادية والتجارية لا تزال دون المستوى المطلوب على الرغم من توافر الإمكانات اللازمة لإقامة علاقات وثيقة[٤١].

---

(٣٩) نقلًا عن: عمارة، ص ١١٨، وقارن بـ: **الشرق الأوسط**، ٥/ ١٢/ ٢٠١٠، ص ١٠.

(٤٠) الهزاني وآل مغثم، ص ١٠.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٠.

شخّص المؤتمر في خلاصة نتائج أعماله، جملةَ مؤشرات، منها:

- «أن العلاقات الاقتصادية التجارية والاستثمارية بين دول الخليج وأفريقيا لا تزال دون المستوى المطلوب رغم توافر كل الإمكانات اللازمة لذلك.
- هناك فرص كبيرة لتعزيز التعاون والاستثمار المتبادل بين الجانبين، من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة لدى الدول الأفريقية، والاستفادة من الوفرة المالية لدى الدول الخليجية، وهو مدخل يمكن أن يحقق التنمية المستدامة للجانبين.
- وجود تباين بين الطرفين في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعويل رجال الأعمال على البنية الأساسية وتوفير التمويل اللازم للمشروعات المشتركة.
- تعتمد الاستثمارات في المنطقة الأفريقية على عاملين أساسين، هما ضمانات وعوائد الاستثمار.
- أهمية وجود وسائل وأدوات مالية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات بسبب ضعف وجود البنوك الخليجية في أفريقيا»[٤٢].

٩- المعوقات التي تواجه حركة التجارة والاستثمار الخليجية - الأفريقية

مقابل الفرص المتاحة في مجال التجارة والاستثمار بين الخليجيين والأفارقة، يبرز في الوقت نفسه بعض المعوقات والتحديات أمام تعزيز الشراكة والتعاون بين الكتلتين الأفريقية والخليجية، مثل ضعف البنية التحتية في القارة الأفريقية وتخلّف قطاع النقل والتشييد والبناء، ولا شك في أن مشاركة قطاع المقاولات في أعمال المؤتمر، وهو قطاع ناجح جدًا في دول الخليج كلّها ساهمت في إيجاد الحلول لمثل تلك التحديات في دول القارة جنوب الصحراء[٤٣].

للدقة، حدد المؤتمر أربعة معوقات تواجه تعزيز التبادل التجاري بين

(٤٢) عمارة، ص ١١٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

القارة الأفريقية ودول الخليج العربي، منها الارتباط المسبق للأسواق الأفريقية ببعض التكتلات الاقتصادية الدولية، وارتفاع الرسوم الجمركية، والمبالغة في اتخاذ الإجراءات الحمائية، والتقلبات المستمرة في أسعار الصرف، وضعف استمارات الصناديق السيادية الخليجية في القارة الأفريقية، وعدم استقرار القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي(٤٤).

١٠- استنباط الحلول والمقترحات

وضع المؤتمرون الخليجيون والأفارقة في نهاية لقائهم الاستراتيجي الأول ١٥ بندًا «لإزالة عوائق التجارة البينية، من خلال الانطلاق في بناء الشراكة الخليجية - الأفريقية من الواقع الحالي والتوقعات المستقبلية، في ظل المتغيرات والمستجدات الاقتصادية الدولية والإقليمية الحالية، وبعد المعرفة التامة بالمناخ الاستثماري والقوانين المنظمة، لتهيئة البيئة والمناخ الاستثماريين لاستقطاب رؤوس الأموال الخليجية، إضافة إلى أهمية الدور الحكومي من الجانبين (الخليجي والأفريقي) في النهوض بالعلاقة الاقتصادية نحو مستويات أعلى، ووضع آليات ملائمة لتشجيع تدفقات الاستثمار والتجارة البينية.

دعا المؤتمر إلى إنشاء صندوق خليجي - أفريقي مشترك لدعم الصادرات الخليجية إلى أفريقيا، لتشجيع إنشاء شركات استثمارية في المجالات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، وحث البنوك التجارية الخليجية على فتح فروع لها في أفريقيا، وتشجيع إقامة المعارض والملتقيات بين رجال الأعمال من الجانبين، وتأسيس مؤسسة لدعم الاستثمار بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي.

كما اتُفق على إنشاء مكتب إقليمي خليجي أفريقي لتسهيل الإجراءات وتقديم المعلومات لرجال الأعمال في الجانبين، وتوقيع اتفاقات أفريقية - خليجية مشتركة تسمح بسهولة تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الطرفين، وتخصيص صندوق استثماري تشارك فيه الصناديق السيادية الخليجية والدول الأفريقية لدعم مشاريع الاستثمار المشتركة في أفريقيا،

---

(٤٤) «الخليجيون والأفارقة يرصدون ٤ معوقات للتبادل التجاري،» الشرق الأوسط، ٦/١٢/٢٠١٠، ص ٧.

وضرورة العمل على زيادة الإنتاجية في أفريقيا، إضافة إلى أهمية قيام المنظمات والتكتلات الإقليمية بدور في دعم التعاون بين الطرفين.

أخيرًا، شدد الطرفان على تعزيز دور الصندوق السعودي للتنمية وصندوق أبو ظبي وصندوق الكويت للتنمية، وكذلك دور الصناديق السيادية في أفريقيا، وأهمية استفادة الدول الأفريقية من البرنامج السعودي لتمويل الصادرات»[٤٥].

ثالثًا: إحياء لجنة التعاون العربي - الأفريقي

أول من تنبه - بين العرب - إلى أهمية أفريقيا على نحو عام، وضرورة التعاون معها على وجه خاص، هو الرئيس الراحل جمال عبد الناصر؛ إذ أشار، وفي وقت مبكر، إلى ضرورة الانفتاح على القارة وتفعيل العلاقة بها، بينما كان معظم بلدان القارة يرزح تحت نير الاستعمار الأوروبي. وهنا نشير إلى بعض ما جاء في كتابه فلسفة الثورة الذي يقول فيه:

«إننا لا نستطيع اليوم أن نقف بأي حال بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أعماق القارة، ذلك لأننا نحن من أهل أفريقيا، وبلادنا هذه القارة، وأهلها جميعًا يتطلعون إلينا على اعتبارنا حراس بابها الشمالي الشرقي الذي يوصل أوروبا بالشرق الأقصى كله»، ويضيف في الكتاب عينه: «ولسوف أظل أحلم باليوم الذي أجد في (القاهرة) معهدًا ضخمًا لأفريقيا يسعى لكشف القارة أمام أعيننا ويخلق في عقولنا وعيًا أفريقيًا مستنيرًا يشترك مع كل العاملين في أنحاء الأرض لتقدُّم شعوب أفريقيا ورفاهيتها»، ويضيف كذلك «ولا نستطيع أن نتنحى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع لنشر الثورة والحضارة حتى أعماق القارة العذراء».

«ولن نستطيع أن نقف أمام الذي يحدث في أفريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا»[٤٦].

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٧.

(٤٦) نقلًا عن: بركات موسى الحواتي، «دور الزعامات التاريخية: عبد الناصر نموذجًا لبدايات التأسيس،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٦٢. وللمزيد من التفاصيل، انظر: محمد محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٤).

هذه الخطوط المحورية التي انتهجها جمال عبد الناصر لم تأت من فراغ بل إنها ارتبطت تمامًا بالجيوبولتيك وبحركة التاريخ في المنطقة، ولم تكن مصادفة أنها ارتبطت في ما أورده بالدائرة الإسلامية، ودائرة عدم الانحياز، والدائرة العالمية، وهي التي شكلت في ما بعد استراتيجية مصر الخارجية التي أكدها ميثاق ٢١ أيار/مايو ١٩٦١[٤٧].

عليه، وكما يرى رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، وهي الهيئة المعنية في جزء كبير من مهماتها بالشأن الأفريقي، يُعد التعاون العربي - الأفريقي من أسبق تجارب التعاون الإقليمي تاريخًا، ومن أوسعها نطاقًا «حيث بدأت ملامحه وتشكلت ما قبل العهد الاستعماري، وانطلقت مسيرته مدعومة بمقومات الجوار الجغرافي، والتقارب الثقافي واللغوي، وتشابه الظروف السياسية والاقتصادية، ووحدة الأهداف والتوجهات، والحاجة الملحة إلى تبادل المصالح والخدمات، والنفع المشترك.

كان لهذا التعاون آثاره ومنافعه ليس فقط في تحرير الدول العربية والأفريقية من قيود الاستعمار والتبعية، ونيل استقلالها، وامتلاكها لقرارها السياسي، واختيارها لتوجهها الاقتصادي، ولكن أيضًا في دعم حركات التحرر الوطني على المستوى العالمي، وإنشاء منظومة من الهياكل السياسية، والاقتصادية الدولية التي دافعت - ولا تزال - عن مصالح الدول النامية في أفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية، وفرضت طموحات وأماني شعوب تلك الدول على جداول أعمال المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية»[٤٨]. وكانت باكورة التعاون العربي - الأفريقي قد ظهرت في أوائل عام ١٩٧٤، عندما أقامت الأمانة العامة في جامعة الدول العربية، إدارة خاصة بالشؤون الأفريقية والعلاقات العربية - الأفريقية. ومن ناحيته اتخذ المجلس الوزاري الأفريقي قرارًا في شهر شباط/فبراير ١٩٧٤ بإنشاء إدارة تابعة للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، تختص بشؤون التعاون العربي - الأفريقي[٤٩].

(٤٧) الحواتي، ص ٦٢.

(٤٨) إسماعيل خيرت، «القمة الأفريقية - العربية الثانية: إنجاز الماضي وآفاق المستقبل،» آفاق افريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٢.

(٤٩) بيبرس، ص ٨٠.

كان مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول الذي عقد في القاهرة في آذار/مارس ١٩٧٧ بحضور ٦٢ دولة عربية وأفريقية من أهم وأبرز المحطات في مسيرة التعاون العربي - الأفريقي المشترك حيث عكس المؤتمر في القرارات المصيرية والمهمة الصادرة عنه رغبة قوية وصادقة من جانب المؤتمرين في دفع أوجه التعاون بين العرب والأفارقة، وتعزيز تنامي العلاقات بينهما في المجالات كافة(٥٠).

كذلك كان إنشاء اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي من أهم ثمار القمة العربية الأفريقية الأولى في عام ١٩٧٧. إذ حدد إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي - الأفريقي الصادر عن مؤتمر القمة المذكور، آليات التعاون أو أجهزته المشتركة على النحو الآتي:

- مؤتمر القمة العربي الأفريقي: وهو الجهاز الأعلى للتعاون الذي يرسم التوجهات العامة.
- المجلس الوزاري العربي - الأفريقي: ويتكون من وزراء خارجية كلٍّ من الدول العربية والأفريقية.
- لجنة التنسيق: وتتألف من رئيسي الجانبين العربي والأفريقي في اللجنة الدائمة، والأمينين العامين لكلٍّ من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ورؤساء ومقرري مجموعات العمل المختلفة.
- اللجنة الدائمة: التي تتكون من ٢٤ وزيرًا، ١٢ منهم عن الجانب الأفريقي، و١٢ منهم عن الجانب العربي، وتعنى اللجنة الدائمة بتنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر القمة والمجلس الوزاري والإشراف الشامل على التعاون في المجالات المختلفة. ويُمثل الجانب الأفريقي في اللجنة الدائمة كلٌّ من: أنغولا والكونغو الشعبية وغانا وغينيا وموريشيوس وموزمبيق ومصر وتونس وسيراليون وسوازيلاند وتنزانيا وبوركينافاسو. أما الجانب العربي في اللجنة الدائمة فيمثله كلٌّ من: الأردن والإمارات والسعودية وسورية ولبنان والعراق وفلسطين والكويت وليبيا والجزائر والصومال وموريتانيا(٥١).

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٨٠-٨١.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٨٠-٨١.

ينضم إلى اللجنة أمين منظمة الوحدة الأفريقية ونظيره أمين الجامعة العربية، ويُفترض أن تعقد اللجنة اجتماعًا عاديًا مرة كل ستة أشهر ومن مهماتها متابعة وتوجيه أعمال التعاون العربي - الأفريقي وإنشاء مجموعات العمل لدراسة نواحي التعاون المختلفة(٥٢). ويمكن أن تعقد اللجنة اجتماعات غير دورية بحسب الحاجة. واجهت هذه اللجنة صعوبات عديدة، من أهمها الخلاف وعدم التنسيق الكافي داخل كل مجموعة من جهة، وعدم التوصل إلى صيغة عملية تخرج بها هذه الاجتماعات من جهة أخرى(٥٣).

ظهرت هذه الخلافات عندما دعت الجزائر إلى عقد هذه اللجنة في عام ٢٠٠١ بعد غياب سنوات عدة(٥٤)، إذ قالت الكويت في حينه (نيسان/ أبريل ٢٠٠١) إنها «بصفتها رئيس الجانب العربي (١٢ دولة) لم توجه دعوة إلى اجتماع اللجنة، وإنها فوجئت بأن الجزائر هي التي توجه الدعوة إلى الاجتماع، لذلك أرسلت رسالة إلى الجزائر والجامعة العربية تقول فيها إن الجزائر لم تتشاور معها وإن الدعوة في غير محلها وإن الكويت لن تشترك في هذا الاجتماع»(٥٥). وفعلًا لم تشترك الكويت في اجتماع الجزائر، كما

---

(٥٢) محمد علي، ص ٧.

(٥٣) حجاج، ص ١٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٥٥) عبد الملك عودة، «الدبلوماسية المصرية والعمل الأفريقي المشترك،» **الأهرام الاقتصادي** (القاهرة)، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١، ص ٧٢. هنا يعلق عبد الملك عودة، وهو أستاذ الدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة: إن رأي الكويت «هو رأي صحيح قانونًا، فطبقًا لوثائق المؤتمر الأفريقي العربي الأول الذي انعقد بالقاهرة عام ١٩٧٧، تتشكل اللجنة الدائمة من ٢٤ وزيرًا للخارجية يُنتخبون مناصفة من الجانبين، وأن دعوتها للاجتماع تصدر بالتشاور بين رئيس الجانب العربي والجانب الأفريقي، أو تصدر من لجنة التنسيق التي تضم الأمينين العامين للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ورئيسي الجانبين في اللجنة الدائمة. ومن هذا المنطلق أعلنت المملكة العربية السعودية أنها لن تحضر الاجتماع، وطالبت بتأجيله حتى تتوافر له الأسباب المطلوبة لنجاح الاجتماع الذي ينعقد أول مرة بعد توقف عمل اللجنة منذ عام ١٩٨٩». وأوردت الأنباء في حينه « أن عددًا من وزراء الخارجية بالدول العربية الأعضاء باللجنة الدائمة والموجودين في الجانبين العربي والأفريقي من عضوية اللجنة، قد اعتذروا عن عدم الحضور، وأرسلوا مندوبين يُمثلون الدول في الاجتماع. وهذا يعني أن المستوى السياسي لاتخاذ القرار غير مكتمل ومن ثم سيكون غير فاعل، وأن الصورة العامة للجانب العربي لن تكون كما يجب أن تكون عليه قرارات القمة العربية، ومن الأمثلة: غياب وزراء خارجية مصر وسورية ولبنان والعراق والأردن والإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية». المصدر المذكور، ص ٧٢.

لم تشترك دول عربية أخرى على مستوى وزراء الخارجية، بل على مستوى المندوبين، وهذه الدول هي مصر والعراق ولبنان والأردن وسورية والإمارات العربية والمملكة العربية السعودية(٥٦).

مع ذلك - وعلى الرغم من هذه الخلافات - عاودت اللجنة نشاطها في عام ٢٠٠١ بعد انقطاع استمر منذ عام ١٩٨٩، أي ما يعادل ١٢ سنة(٥٧)، أو ١٠ سنوات برأي مصدر آخر(٥٨).

هكذا، بعد سنوات الانقطاع عادت الحياة مرة أخرى إلى مفاصل الحراك العربي - الأفريقي المشترك، وعليه شهدت العاصمة الجزائرية على مدى يومين (١٨ -٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١) انعقاد الدورة الـ ١٢ للجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي بمشاركة وزراء خارجية الدول الـ ٢٤ الأعضاء فيها (أو من ينوب عنهم) بعد توقف دام ما يقرب من ١٠ أعوام وذلك في محاولة لتنشيط التعاون العربي - الأفريقي وإعادة تفعيل وتطوير ما توصلت إليه القمة العربية الأفريقية الأولى في القاهرة في عام ١٩٧٧ في ظل التغيرات الهائلة التي شهدتها وتشهدها الساحة الدولية وأحوال الدول العربية والأفريقية.

كان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قد افتتح أعمال الدورة الـ ١٢ للّجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي منهيًا بتلك الخطوة الإيجابية والمبادرة الجزائرية حال التجمد التي أصابت اللجنة لمدة ١٠ أعوام متصلة. وتضم اللجنة ٢٤ دولة يتم اختيار نصف أعضائها بواسطة الجامعة العربية والنصف الآخر بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية إضافة إلى رئيسي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. شارك في الدورة الحالية كلٌ من: أنغولا وبوركينا فاسو والكونغو وغانا وغينيا وموريشيوس وموزمبيق وسيراليون وتنزانيا وسوازيلاند ومصر وليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا والصومال والعراق والأردن والكويت ولبنان وفلسطين والسعودية وسورية والإمارات العربية المتحدة. وبدا واضحًا أن المشاركين عقدوا العزم على تفعيل الشق الاقتصادي والتجاري للتعاون العربي - الأفريقي في الدرجة الأولى بجانب

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٥٨) الأهرام الاقتصادي، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١، ص ٦٠.

تفعيل التفاوض في المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية في ظل حقيقة وجود ورقة أعدتها الجامعة العربية بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بهدف دفع التعاون العربي - الأفريقي.

جاء في مقدمة الورقة الاهتمام بتفعيل دور البنك العربي للتنمية في أفريقيا وتعزيز التجارة التفضيلية بين الدول العربية والأفريقية. والدعوة إلى تنشيط الاستثمارات العربية في أفريقيا وإعطاء دفعة للتعاون في مجال المواصلات بأنواعها البرية والبحرية والجوية في محاولة إيجابية لتشجيع حركة التجارة البينية. وبعيدًا مما ستتوصل إليه اللجنة، فإن التعاون العربي - الأفريقي عاد من جديد ليطفو على سطح الاهتمامات العربية بخاصة بعد أن تبنّى القادة العرب المشاركون في القمة العربية الدورية الأولى في الأردن في آذار/ مارس ٢٠٠١ قرارات تهدف إلى إعادة بث الحياة في العلاقات العربية - الأفريقية، وتطوير التعاون العربي للعلاقة بأفريقيا على وجه الخصوص بما يتماشى مع المتغيرات العالمية الجديدة التي أضفت قدرًا من «التقادم» على بعض الاستراتيجيات والركائز التي تم وضعها في السبعينيات من القرن العشرين. وكانت نتيجة هذا التحرك الإيجابي أن كلّف القادة العرب الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة اتصالاته مع نظيره في منظمة الوحدة الأفريقية، كما ارتكز التحرك الأخير على ورقة العمل الثلاثية التي تقدمت بها مصر والسودان وليبيا إلى القمة العربية في شأن العلاقات العربية - الأفريقية، مستعرضة في ذلك النجاحات التي تحققت في هذا المضمار وتقويمها لما آلت إليه العلاقات حاليًا، إضافة إلى تصور مستقبلي لهذا التعاون يتضمن المناداة بعقد قمة عربية أفريقية لتنشيط التعاون العربي - الأفريقي تجديدًا لروح القمة العربية الأفريقية التي عقدت في القاهرة أول مرة في آذار/ مارس ١٩٧٧. ومن الواضح أن عودة الاهتمام العربي بالبعد الاقتصادي للعلاقات بدول القارة الأفريقية جاءت على مرحلتين: **الأولى**، وكانت خلال السبعينيات، تميزت بتعاون اقتصادي وتمويلي «أحادي الاتجاه» من العالم العربي إلى دول القارة الأفريقية جنوب الصحراء، وهو ما تمثّل في الآليات والمؤسسات الاقتصادية والتمويلية التي قامت من أجل تحقيق هذا الهدف الذي كان في منزلة استخدام واضح للأداة الاقتصادية على المستويين الثنائي والجماعي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية العربية من خلال أفريقيا، ومن هذا المنطلق ظهرت مؤسسات عدة مثل الصندوق العربي للقروض الذي

أُسس كإحدى ثمار الاهتمام العربي بأفريقيا بقمة الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ انتهاءً بالصندوق المصري للمعونة الفنية لأفريقيا (١٩٨٠). وجاء جانب كبير مما قدمته تلك الآليات والمؤسسات إلى دول القارة الأفريقية منحًا لا تُرد أو مساعدات واستثمارات بشروط ميسرة. أما المرحلة الثانية فجاءت عقب إدراك العالم العربي أهمية إعادة الروح إلى التعاون مع أفريقيا على المستوى الاقتصادي في ظل التعاون المتزايد لدول القارة مع بقية الأطراف الاقتصادية العالمية الفاعلة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان[٥٩].

يُعد انعقاد الدورة (١٢) في الجزائر خلال المدة ١٨ - ٢٠ نيسان/ أبريل، خطوة ذات أهمية نحو تنشيط مسيرة التعاون واجتياز مرحلة الجمود الذي ظلت تعانيه طوال عقد التسعينيات. واستعرضت اللجنة في اجتماعها الأوضاع السائدة في المنطقتين العربية والأفريقية، بما في ذلك الأوضاع في الشرق الأوسط والعراق والأوضاع الأمنية المتدهورة في العديد من بلدان القارة الأفريقية، وأصدرت في ختام أعمالها بيانًا جددت فيه تمسكها بمبادئ التعاون وأهدافه[٦٠].

بعد هذه الخطوة، كان يُنتظر أن تستمر حلقات التعاون المشترك إلا أن التعثر والانقطاع عاودا الظهور مرة أخرى بسبب الخلافات السياسية والتناقضات الثانوية، إذ توقّف عمل اللجنة طويلًا إلى أن عقدت من جديد دورتها الثالثة عشرة (الدورة ١٣) في طرابلس، عاصمة ليبيا في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

جاء انعقادها بعد انقطاع دام ثماني سنوات. ورحّبت اللجنة بعقد القمة العربية الأفريقية الثانية في أواخر عام ٢٠١٠، وبتشكيل لجنة تحضيرية للإعداد الجيد للقمة من أربع دولة عربية هي ليبيا والجزائر والكويت والمغرب، وأربع دول أفريقية هي تنزانيا وبوركينافاسو وغانا ومصر، وكلٍّ من مفوضية

---

(٥٩) طارق الشيخ (إعداد)، «العرب وأفريقيا ومحاولة لإحياء التعاون،» الأهرام الاقتصادي، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١، ص ٦٠.

(٦٠) بيبرس، ص ٨٣.

الاتحاد الأفريقي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على أن تعقد اللجنة التحضيرية اجتماعًا شهريًا بالتناوب في مقر المفوضية الأفريقية والأمانة العامة للجامعة أو في أي دولة تطلب استضافتها[٦١].

كما عقدت اللجنة الدائمة دورتها الرابعة عشرة (١٤) في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ٤ آذار/ مارس ٢٠١٠، حيث رحّبت بنتائج أعمال اللجنة التحضيرية للقمة العربية الأفريقية الثانية، ودعتها إلى مواصلة اجتماعاتها الدورية حتى موعد انعقاد القمة للانتهاء من إعداد الوثائق والتوصيات والقرارات كلّها المزمع صدورها عن القمة، والعمل على الترويج لها بما يعكس الأهمية الاستراتيجية للتعاون العربي - الأفريقي[٦٢].

يعني هذا أنه إذا كانت مسيرة التعاون العربي - الأفريقي المشترك قد تعثرت في بعض العقود السابقة من جراء ظروف وأوضاع دولية وإقليمية معقدة، واجهتها الدول العربية والأفريقية، وتركت آثارها السلبية في مسيرة هذا التعاون باتجاه إضعاف أو تعطيل مقوماته وإمكاناته المتنوعة، فإن الحاجة اليوم أصبحت ماسة وضرورية إلى تكثيف العمل العربي - الأفريقي المشترك، ودعم مشاريع التعاون السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين، واستكمال المسيرة الطَموح التي بدأت في سبعينيات القرن الماضي. ولعل اتفاق القادة العرب والأفارقة على عقد قمتهم الثانية في مدينة سرت الليبية في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠[٦٣]، يُمثل خطوة إيجابية أخرى في الطريق إلى إحياء الظاهرة التعاونية بين دولهم، والوصول بها إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية، والانطلاق نحو آفاق المستقبل الرحبة بمنظومة متطورة من الآليات المؤسسية والتنظيمية التي يجب صوغها، والتركيز على جوانب التعاون ذات الاهتمام المشترك القائم على تبادل المصالح والمنافع والخبرات، بخاصة في المجالات المهمة مثل الطاقة، والربط الكهربائي،

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٨٣. لمزيد من التفاصيل حول الأعمال والنتائج والبيان الختامي للدورة (١٣) للجنة التعاون العربي - الأفريقي؛ انظر الملحق الرقم (١)، ص ١٠٤-١١٣ من هذا الكتاب.

(٦٢) بيبرس، ص ٨٤.

(٦٣) وهو المؤتمر الذي عُقد في ٩-١٠/ ١٠/ ٢٠١١ كما أشارت إلى ذلك هذه الدراسة في موضع سابق.

والنفط، والغاز، وإدارة الموارد المائية، ومشروعات البنية الأساسية، والاستثمار، والتجارة، وبناء القدرات، وتأهيل الكوادر البشرية[٦٤].

الجدول الرقم (٢-١)
اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي
المنبثقة من اجتماع القمة العربية - الأفريقية الأولى، القاهرة (١٩٧٧)

الدورة	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد
الدورة الأولى إلى الدورة الحادية عشرة	١٩٧٧-١٩٨٩	القاهرة في العادة وعواصم أخرى
الدورة الثانية عشرة	١٨-١٩/ ٤/ ٢٠٠١	الجزائر
الدورة الثالثة عشرة	١٠-١٠-٢٠٠٩	طرابلس
الدورة الرابعة عشرة	٤-٣-٢٠١٠	القاهرة

المصدر: الجدول من وضع الباحث استنادًا إلى معلومات متناثرة وردت في البحث.

الملاحظات المستمدة من الجدول الرقم (٢-١)

- يُلاحظ من الجدول، انتظام اجتماعات اللجنة خلال المدة من عام ١٩٧٧ (عام التأسيس) حتى عام ١٩٨٩.
- يظهر من الجدول انقطاع اللجنة عن العمل والاجتماع لمدة ١٢ سنة، منذ عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠١. والسبب الرئيس، هو اندلاع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) وما تركته من تداعيات وتصدعات على العلاقات العربية - العربية، وانعكاساتها على العلاقات العربية - الأفريقية بين مؤيد ومعارض ومتحفظ.

---

(٦٤) خيرت، ص ٢.

- تُلاحظ عودة اللجنة إلى الالتئام بمبادرة من الجزائر، على الرغم من معارضة الكويت لذلك، كما ورد في البحث..

- تظهر عودة الانقطاع (التوقف) في أعمال اللجنة واجتماعاتها مرة أخرى منذ عام ٢٠٠١ لغاية عام ٢٠٠٩، أي ما يعادل ثماني سنوات، وعودتها إلى الاجتماع بمبادرة ليبية في عام ٢٠٠٩.

- انتظام عمل اللجنة بانعقادها في عام ٢٠١٠ في القاهرة. وهذا يُظهر الحاجة مرة أخرى إلى التئام عمل اللجنة.

- يظهر من الاجتماعات الثلاثة الأخيرة (٢٠٠١، ٢٠٠٩، ٢٠١٠) أنها جاءت بمبادرات عربية (الجزائر/ ليبيا/ مصر على التوالي)، وهذا يعني أن الطرف المبادر هنا، هو الطرف العربي لا الأفريقي.

الفصل الثالث

تحريك الدائرة الاقتصادية العربية / الأفريقية المشتركة

أدرك القادة العرب والأفارقة في قمتهم الأولى (القاهرة - ١٩٧٧) أنه لا يمكن إدامة التعاون العربي - الأفريقي، إلا من خلال تحريك عجلة الاقتصاد بفرعيها التجاري والاستثماري، وبقطاعيها العام والخاص. لذا فإن استحداثهم اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي، التي أشارت إليها الدراسة في موضع سابق كان اللبنة الأولى على طريق تفعيل هذا المسار. ثم حاولوا إنشاء مؤسسة عربية - أفريقية للتمويل والاستثمار، وإقامة منطقة للتجارة التفضيلية العربية - الأفريقية، إلا أن المشروعين جُمِّدا ولم يدخل أيٌّ منهما حيز التنفيذ[1]. لأسباب تتعلق بالخلافات التي عصفت بالدائرتين العربية والأفريقية (اتفاقات كامب ديفيد وملحقاتها بين مصر وإسرائيل (١٩٧٧-١٩٧٩)، وحروب الخليج الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٨) والثانية (١٩٩٠-١٩٩١) والثالثة (٢٠٠٣)، والتدخلات الدولية والإقليمية في شؤون العرب والأفارقة)، ولصعوبات تتعلق بالتمويل.

لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، إذ كان الطموح ولم يزل قائمًا عند تنشيط ما هو قائم من مؤسسات اقتصادية مشتركة، أو استحداث فاعليات اقتصادية متداخلة، أو إنشاء منتديات للتعاون الثنائي في مجالات التجارة والاستثمار المختلفة؛ ومن هذه المؤسسات والفاعليات، نذكر:

---

(١) سامية بيبرس، «مسيرة التعاون العربي الأفريقي: رؤية عربية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٨٢. مما يجدر ذكره هنا، أن المشاركين في ملتقى التعاون العربي - الأفريقي، توصلوا في ختام اجتماع لهم في الشارقة، في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، إلى إقامة منطقة تجارية تفضيلية عربية أفريقية. لكن لم يُترجم هذا الأمر إلى واقع ملموس. انظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا، جنوب الصحراء (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٧٤٨، والجمهورية (بغداد)، ٧ و١٦/ ١٢/ ١٩٩٧.

أولًا: تنشيط عمل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا - BADEA)

يُذكر أن هذا المصرف أنشئ بمقتضى قرار مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في عام ١٩٧٣، وبدأ نشاطه من مقره الرسمي في مدينة الخرطوم في عام ١٩٧٥ بصفته مؤسسة متخصصة بتمويل مشروعات التنمية وتقديم العون الفني للدول الأفريقية غير العربية وفق مبادئ عمل المصرف، ومنها اشتراط أن تكون المشروعات التي يقبل المساهمة فيها مدرجة في خطة التنمية للبلد المتلقي، لضمان اتساقها مع أولويات التنمية في الدولة. كما أن المصرف يفضّل المشروعات التي يرتفع في تنفيذها دور الخبرة العربية والأفريقية تمشيًا مع مبدأ الاعتماد على الذات[٢].

يعمل المصرف بتنسيق مع المؤسسات التمويلية العربية الأخرى. وساهمت ثماني عشرة دولة عربية في رأسماله، هي: العراق وسورية والسعودية وليبيا وتونس والإمارات والبحرين والجزائر والأردن والسودان (دولة المقر) وعُمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا والمغرب. أما بين أكبر المساهمين في الرأسمال، فتأتي السعودية في المرتبة الأولى، بنسبة ٢٤,٤ في المئة ثم ليبيا بنسبة ١٦,٣ في المئة[٣].

عمد المصرف منذ إنشائه في عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٨ إلى تشجيع الاستثمارات العربية لتساهم في شتى مجالات التنمية في البلاد الأفريقية. وخلال هذه السنوات غطت تمويلات المصرف مشروعات البنية الأساسية كالطرق، والموانئ، والمطارات، والسكك الحديدية، والسدود، وتوفير مياه الشرب، ومشروعات الصرف الصحي، وفي مجال الزراعة واستصلاح الأراضي، وحفر الآبار وقنوات الري، وتنمية الثروة الحيوانية، والمياه الريفية، والمشروعات التي تساهم في الحد من آثار الجفاف والتصحر، وفي مجال توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها. إضافة إلى بناء المستشفيات

---

(٢) بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ٧١٧.

(٣) المصدر نفسه، وقارن بـ: عبد العزيز المنصور، «العلاقات الدولية الاقتصادية العربية الأفريقية،» معلومات دولية (دمشق)، العدد ٦١ (صيف ١٩٩٩)، ص ٨٧، وأحمد الهوني، «المصرف العربي للتنمية بأفريقيا: صرح اقتصادي يجب تطويره،» العرب العالمية (لندن)، ٥/ ٧/ ٢٠٠٠.

والمراكز الصحية، والمدارس والجامعات إلى جانب تقديم القروض الائتمانية وتمويل القروض الصغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الخاص. استفادت ٤٢ دولة أفريقية من تمويلات المصرف للمشروعات التي تُعتبر ذات أولوية بالنسبة إليها. وفي بعض الحالات تكون هذه المشروعات ذات صبغة إقليمية تفيد عددًا من البلدان الأفريقية في آنٍ واحد[٤].

وفّر المصرف أيضًا القروض الميسّرة والمعونة الفنية اللازمة للدول الأفريقية، وإعداد دراسات الجدوى وتوفير الدعم المؤسسي بوصفه رمزًا للتضامن العربي - الأفريقي في صيغة عملية فاعلة[٥].

دخل المصرف، طبقًا لتقريره الأخير، مرحلة جديدة في الخطة الخمسية لموارده وأوجه استخدامها حيث تم تخصيص ٦٧٥ مليون دولار لتمويل مشروعات وعمليات عون فني في الدول الأفريقية. وارتكزت الخطة على مبدأ الزيادة التدرجية للمخصصات السنوية وكذلك بمزيد من التسهيلات في تقديم قروض المشروعات إذ يراوح سعر الفائدة ما بين ١ و٤ في المئة سنويًا ومدة القرض ما بين ١٨ و٣٠ سنة وفترة سماح ما بين أربع وعشر سنوات وتعطي الخطة أيضًا الأولوية للقطاع الزراعي والبنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية.

شملت تمويلات المصرف منذ إنشائه ٤٢ دولة من مجموع الدول المؤهلة للاستفادة من قروضه ومعوناته، كما شملت بعض المنظمات الإقليمية. وتتضمن القروض أيضًا نسبة كبيرة تقدّم منحًا لا تُرد. بلغ مثلًا صافي القروض التي قُدمت في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٠ ما قيمته ١٥٩٠ مليون دولار نال قطاع البنية الأساسية منه مبلغ ٨٣٦ مليونًا (٢,٦٠ في المئة) والزراعة ٤٧٦ مليونًا (٢٩,٩ في المئة) والطاقة ١١٦ مليونًا (٧,٣ في المئة) والصناعة ٥٢ مليونًا (٣,٣ في المئة) والقطاع المصرفي ٦٠ مليونًا (٣,٨ في المئة) والاجتماعي ٣٤ مليونًا (٢,١ في المئة) والقطاع الخاص ١٢ مليونًا (٠,٨ في المئة)[٦]. وبلغ إجمالي القروض التي قدّمها المصرف إلى

---

(٤) حسن مكي، «وحدة السودان ومؤتمر القمة العربية الأفريقية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٥٧.

(٥) بيبرس، ص ٨١.

(٦) أحمد حجاج، «التعاون العربي - الأفريقي: بين الواقع والأمل، لمحة تاريخية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ١٧.

الدول الأفريقية منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٥ مبلغ ٢,٧٩٠,٣٣٨ مليار دولار، خُصص مبلغ ٢,٧٠٦,١ مليار دولار لتمويل ٣٧٩ مشروعًا إنمائيًا[٧].

أوْلى المصرف اهتمامًا خاصًا بالعون الفني. وطبقًا لتقريره الأخير، فإنه قدّم تمويلًا لدراسات الجدوى والدعم المؤسسي للإدارات والهيئات الحكومية والمنظمات الإقليمية وإيفاد الخبراء وتنظيم دورات تدريبية. وبلغ ما أُنفق على العون الفني حتى الآن ما يقرب من ٨٠ مليون دولار. وساهم المصرف أيضًا في تمويل بعض نفقات إقامة المعارض العربية الأفريقية. كما عمل المصرف على المشاركة في دعم الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية حيث ساهم في رأسمال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بمبلغ عشرة ملايين دولار وخصص مبلغ ٥٠ مليون دولار لتمويل الصادرات العربية إلى أفريقيا[٨].

كما وضع المصرف برنامجًا لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية المستفيدة من مساعداته، وخصص له ١٠٠ مليون دولار منها ٧٥ مليون دولار أدارها البنك الإسلامي للتنمية، ثم أُسندت إدارتها بعد ذلك إلى المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC) بناء على اتفاق مع المصرف في هذا الشأن اعتبارًا من شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٨[٩].

لكن ما يؤخذ على المصرف، أنه لا يزال يتحاشى - إلى حد كبير - تمويل المشاريع ذات الطبيعة الثقافية مثل دعم الجامعات العربية والمدارس العربية أو الكتاب العربي واللغة العربية في أفريقيا، وهذا ما يؤثّر سلبًا في الدعم الاقتصادي الذي يقدّمه المصرف، لأنه من دون محركات ثقافية ولغوية لا يمكن تحقيق الأهداف الكاملة لأي مؤسسة اقتصادية ذات أهداف إنسانية نبيلة[١٠].

---

(٧) بيبرس، ص ٨٢.

(٨) حجاج، ص ١٧؛ أدياب علي محمد علي، «دور مصر في تعزيز العلاقات التجارية العربية الأفريقية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٣٧، وبغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ٧١٩، وانظر اللقاء الذي أجرته ضحى طليق مع المدير العام للمصرف العربي للتنمية في أفريقيا مدحت لطفي، في: العرب العالمية، ٤/ ٧/ ٢٠٠٠، ص ٨.

(٩) علي، ص ٣٧.

(١٠) مكي، ص ٥٧.

قُدمت مساهمات عدة لتحسين أداء المصرف ومساعدته بصفته ركيزة مهمة في التعاون العربي - الأفريقي، نذكر منها المساهمة في تمويل التكاليف بالعملات المحلية لعمليات المصرف المستقبلية بخاصة بالنسبة إلى السلع والخدمات، وتنويع المساهمات بحيث تُوجّه إلى رفع مستوى معيشة الشعوب كما تفعل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) والصندوق الأفريقي للتنمية[11].

ثانيًا: تشجيع عمل الصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والأفريقية

أُسس الصندوق عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وهو من الصناديق التابعة لجامعة الدول العربية، وتخصّص بتنمية الموارد البشرية الكفيلة بدعم الجهود التنموية للأقطار العربية والأفريقية، إذ برز دوره في تقديم العون الفني إلى الدول الأفريقية في مجالات الطب والهندسة والعلوم والزراعة والمياه والغابات والثروة الحيوانية والصحافة والطباعة. ومن هذه الدول: السنغال وزامبيا وليسوتو والنيجر ورواندا وبوروندي وغينيا وغانا وكينيا[12].

قدّم الصندوق - الذي أُسّس بموجب قرار مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط (المغرب) في عام ١٩٧٤ - إضافة إلى ما تقدّم، منحًا تدريبية ودراسات متخصصة، وخدمات استشارية ووفّر الخبراء[13]. والجديد في موضوع الصندوق الذي يعمل برأسمال قدره خمسة وعشرون مليون دولار أميركي[14]، أنه نال استحسان اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي وتقديرها في ختام أعمال دورتها الثالثة عشرة التي عُقدت في طرابلس (ليبيا) يوم ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، لدوره في دعم مسيرة التنمية في أفريقيا؛ وحثت اللجنة

---

(١١) حجاج، ص ١٧-١٨.

(١٢) بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ٧٥١؛ عبد الملك عودة، «قضايا العلاقات العربية الأفريقية وإستراتيجية مقارنتها،» السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٤٨ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، ص ٣١، ومحيي الدين صابر، العرب وأفريقيا: العلاقات الثقافية، ط ٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٨)، ص ٥٠١.

(١٣) حلمي شعراوي، «من أجل دور للثقافة في تعزيز العلاقات العربية - الأفريقية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٥٠، وبيبرس، ص ٨١.

(١٤) شعراوي، ص ٥٠.

إدارة الصندوق على مواصلة دوره وتقديم تقارير عن نشاطاته في اجتماع اللجنة المقبل[15].

ثالثًا: تفعيل البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد

أُسس هذا البنك بقرار من بنك التنمية الأفريقية، لأغراض تمويل حركة التجارة العربية - الأفريقية وتنشيطها، وتنمية التجارة الأفريقية مع العالم الخارجي وتعميق التواصل التجاري بين الدول الأفريقية كلّها. ويتخذ البنك الذي أُسس في عام ١٩٩٣ من القاهرة مقرًا له، لذا كانت مصر أحد أبرز المساهمين في رأسماله، حيث تستحوذ على نحو ٣٠ في المئة من الرأسمال البالغ ٧٥٠ مليون دولار[16]. بينما تتوزع المساهمات الأخرى على بعض الحكومات الأفريقية وأبرزها نيجيريا، ومؤسسات مالية[17] ومستثمرين من القطاع الخاص من دول أفريقية وأوروبية وأميركية. وللبنك فروع أخرى في هراري عاصمة زيمبابوي، وأبوجا عاصمة نيجيريا[18].

آخر مستجداته، أن اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في اجتماعها الثالث عشر (طرابلس - ٢٠٠٩) طلبت من البنك الأفريقي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وهما من المساهمين في رأسمال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، مواصلة دورهما وتقديم تقارير دورية عن نشاطهما في هذا المجال، ودعم نشاطات المنتدى الإنمائي الأفريقي[19] الذي أنشئ أخيرًا، والذي سيُشار إليه في فقرة لاحقة.

---

(١٥) بلال الشريف، تقرير، «اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي تؤكد حرصها على استقرار العراق،» *Pukmedia*، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(١٦) انظر: حجاج، ص ١٢، وقارن بـ: علي، ص ٣٦.

(١٧) ساهم المصرف العربي للتنمية في أفريقيا (باديا) في جزء من رأسمال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بمبلغ قدره عشرة ملايين دولار، لدعم الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية. انظر: حجاج، ص ١٧.

(١٨) علي، ص ٣٦. مما يجدر ذكره هنا، أن العرب قدموا حتى عام ٢٠١٠، ستة مليارات دولار لدعم ١٠٠٠ مشروع في القطاع العام الأفريقي، انظر: حجاج، ص ١٢.

(١٩) الشريف، ص ٥.

رابعًا: تنظيم المعرض التجاري العربي - الأفريقي

كانت آخر المستجدات الاقتصادية، إقامة المعارض التجارية المشتركة العربية - الأفريقية التي لاقت نجاحًا ملحوظًا، إذ جمعت أول مرة العرب والأفارقة في مكان واحد لعرض منتجاتهم، كما أنها وفرت فرصة لرجال الأعمال العرب والأفارقة للتعارف بعضهم إلى بعض، إضافة إلى عقد ندوات على هامش هذه المعارض[٢٠]. وتعقد المعارض بشكل منتظم مرة كل عامين - وفقًا لما اتُفق عليه - وعلى أساس مبدأ التناوب، مرة في دولة عربية والأخرى في دولة أفريقية. أقيم المعرض الأول في تونس العاصمة في عام ١٩٩٣، والثاني في جوهانسبورغ في جمهورية جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٥، والثالث في الشارقة في الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٧، والرابع في داكار في جمهورية السنغال في عام ١٩٩٩، والخامس في طرابلس في الجمهورية اللبنانية في عام ٢٠٠١، والسادس في جمهورية تنزانيا في عام ٢٠٠٣[٢١].

من أجل تفعيل أداء هذه المعارض، وتحقيق أهدافها كاملة دعت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في اجتماعها الثالث عشر في مدينة طرابلس (ليبيا) في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ إلى ضرورة إجراء دراسة تقويم لأثر المعرض التجاري الأفريقي - العربي قبل تنظيم معرض جديد، ودعت الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى القيام على نحو مشترك بتغطية تكاليف الدراسة في حالة عدم توافر تمويل خارجي[٢٢].

خامسًا: إنشاء المنتدى العربي - الأفريقي للاستثمار والتنمية

يُعد إنشاء المنتدى العربي - الأفريقي للتنمية والاستثمار من أبرز المشاريع التي وافقت عليها القمتان الأخيرتان لكلٍّ من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية (٢٠١٠)، وخلال الفترة المنصرمة عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - لكونها صاحبة المبادرة بإقامة المنتدى - اجتماعات

---

(٢٠) حجاج، ص١٠، وقارن بـ: عادل عبد الرزاق، «البعد الاقتصادي في العلاقات العربية - الأفريقية،» آفاق أفريقية، العدد ٥٠٦ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، ص ٢٤.

(٢١) بيبرس، ص ٨١، وقارن بـ: بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ٧٤٨.

(٢٢) انظر الموقع الإلكتروني: <Pukmedia.com/News/14-10-2009/news21.html>.

عدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي[٢٣]. وتنفيذًا لقرار التأسيس عُقدت أعمال منتدى التعاون العربي - الأفريقي في طرابلس (ليبيا) يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، ونظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

يشارك في المنتدى ممثلو المنظمات المعنية بالتعاون العربي - الأفريقي وغرف التجارة والصناعة والزراعة وعدد من الخبراء والأكاديميين. ويناقش المنتدى الذي شارك فيه سالم إبراهيم بن أحمد النقبي القائم بأعمال سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة بالإنابة في طرابلس محاور عدة تتناول آفاق التعاون الاقتصادي العربي - الأفريقي وتعزيزه في مجال الاستثمار والتجارة والعوامل الكامنة وراء ضعف تدفقات الاستثمار والتجارة بين الدول العربية والأفريقية.

يتعرف المشاركون في المنتدى إلى فرص التعاون العربي - الأفريقي في مجالات الاستثمار والتجارة بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقتين.

يهدف المنتدى أيضًا إلى تبادل الآراء في شأن السياسات والإجراءات المطلوبة التي تشجع القطاع الخاص على القيام بدوره بفاعلية في تعزيز تدفق الاستثمارات والسلع التجارية بين البلدان الأفريقية والعربية. ويتضمن برنامج المنتدى دراسة التعاون العربي - الأفريقي في مجال الأمن الغذائي وفي مجالات الطاقة والنفط والغاز والبنية التحتية والموارد البشرية. وتقرر أن يرفع المنتدى ما توصل إليه من نتائج إلى القمة العربية الأفريقية الثانية المقرر عقدها في سرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠[٢٤]. وهذا ما تحقق فعلًا، إذ عُقدت القمة في مكانها وزمانها، وتوافقت الآراء على أن يستضيف السودان الدورة الأولى للمنتدى العربي - الأفريقي للتنمية خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١ تحت عنوان «نحو استراتيجية عربية أفريقية» مع التأكيد على أهمية الإعداد الجيد لانعقاد هذه الدورة[٢٥].

---

(٢٣) بيبرس، ص ٨٤.

(٢٤) الاتحاد (أبو ظبي)، ٢٦/٩/٢٠١٠، الملحق الاقتصادي، ص ٤.

(٢٥) بيبرس، ص ٨٤.

يُذكر هنا، أن اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في دورتها الـ١٣ التي عُقدت في طرابلس - ليبيا في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، أكدت دعمها بشدة إنشاء المنتدى الإنمائي الأفريقي - العربي، ودعت الدول الأعضاء والقطاعات الأفريقية والعربية الخاصة والمجتمعات المدنية إلى المشاركة بصورة نشطة في هذا المنتدى، ودعت أيضًا البنك الأفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمؤسسات المالية الأفريقية والعربية الأخرى إلى رعاية عملية تنظيم المنتدى على أساس دوري وفاعل[٢٦].

سادسًا: طرح خريطة استثمار عربي في أفريقيا

صدرت هذه الفكرة عن ليبيا التي طرحت مشروعًا لعقد مؤتمر خاص بالاستثمار العربي في أفريقيا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، بالاتفاق مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبحضور عدد كبير من المستثمرين العرب من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي.

طرح هذا الاجتماع الذي عُد الأول من نوعه، خريطة الاستثمار العربي في أفريقيا بما تتضمنه من مشروعات، مع مناقشة الضمانات التي ينبغي أن تتوافر للمستثمرين، بحضور اتحاد المستثمرين العرب[٢٧].

تنتشر في أفريقيا حاليًا تجارب استثمارية عربية ناجحة[٢٨]. . . نشير من بينها إلى ما ورد في فقرة سابقة من هذه الدراسة ونعني به مساهمة الدول الخليجية العربية التي عقدت مؤتمرًا خاصًا عن الاستثمار الخليجي في أفريقيا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠. وكذلك الحال بالنسبة إلى التجارب الأخرى (المصرية، الليبية، الجزائرية وغيرها)[٢٩].

لتفعيل الاستثمار العربي في أفريقيا، تداعى العرب والأفارقة إلى

---

(٢٦) انظر الموقع الإلكتروني: <Pukmedia.com/News/14-10-2009/news21.html>.

(٢٧) بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ٧٤٩، والعراق (بغداد)، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٢.

(٢٨) جون قاي نوت يوه، أفريقيا والعالم في القرن القادم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٩٧.

(٢٩) عالجنا هذا الموضوع في دراسة مفصلة عن «الاستثمار العربي في أفريقيا» تصدر قريبًا.

عقد اجتماع عن آفاق الاستثمار في أفريقيا والوطن العربي. وكان يُفترض عقده في النصف الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. وعن ذلك عبّرت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في ختام أعمال دورتها الثالثة عشرة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، عن تقديرها البالغ لأهمية هذا الاجتماع الخاص، وحثت الدول الأعضاء في اللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة بصورة نشطة في تنظيمه ورعايته[٣٠].

على صعيد ذي صلة، رحبت اللجنة بإنشاء غرفة أفريقية - عربية مشتركة للتجارة والصناعة والزراعة والمهن، وحثت مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على إجراء الاتصالات بالمؤسسات ذات الصلة وتيسير إنشاء الغرف المشتركة في وقت مبكر.

كما ذكّرت اللجنة بالقرار الخاص بإنشاء هياكل آليات مؤسسية لدعم التجارة والاستثمار، وحثت الجانبين على اتخاذ الإجراءات الضرورية على وجه السرعة، للتأسيس الفاعل لمنطقة تجارية تفضيلية عربية أفريقية ولتعاون مالي واستثماري[٣١].

سابعًا: تنظيم الاجتماع الوزاري العربي الأفريقي حول الأمن الغذائي - مصر - شباط/ فبراير ٢٠١٠

كانت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في اجتماعها الـ ١٣ في طرابلس - ليبيا قد أشارت إلى هذا الاجتماع، ورحّبت بعقده من طرف وزراء الزراعة الأفريقيين والعرب لدراسة واعتماد خطة عمل مشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في أفريقيا والوطن العربي واستراتيجية تنفيذها، ودعت البلدان والمنظمات المعنية الأفريقية والعربية كلّها إلى المشاركة بصورة نشطة في هذا الاجتماع الذي عُقد في شرم الشيخ في مصر خلال المدة ١٤-١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٠، وحثت اللجنة في حينه (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩) على اتخاذ الخطوات المطلوبة كلّها للتنفيذ الكامل لخطة العمل

(٣٠) الشريف، ص ٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥-٦.

المشتركة، لأن الأمن الغذائي يُمثل أحد أهم التحديات التي تواجه القارة الأفريقية والعالم العربي. وتفعيلًا لقرار قمة الدوحة (القمة العربية - ٢٠٠٩) الذي رحّب بتنظيم اجتماع مشترك لوزراء الزراعة العرب والأفارقة حول الزراعة والأمن الغذائي في المنطقتين العربية والأفريقية، عُقد هذا الاجتماع الوزاري المشترك في شرم الشيخ في التاريخ المنوه عنه أعلاه[٣٢].

اعتمد الاجتماع خطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في المنطقتين الأفريقية والعربية، كما اعتمد إنشاء وحدة «تيسير» في المنطقة العربية للتنمية الزراعية للتنفيذ الفاعل لخطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في المنطقتين. كما دعا الاجتماع أيضًا كلًا من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا)، والبنك الأفريقي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، والبنك الإسلامي للتنمية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى إعداد مقترح يتعلق بوسائل وآليات تمويل خطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في أفريقيا والمنطقة العربية ليتم عرضه للبحث والدراسة من جانب القمة العربية الأفريقية الثانية[٣٣]، وهي القمة التي التأمت في مدينة سرت الليبية من ٩ إلى ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

(٣٢) انظر: الشريف، ص ٤٥ وقارن بـ: بيبرس، ص ٨٤.

(٣٣) بيبرس، ص ٨٤.

الفصل الرابع

تنشيط المجال السياسي / الأمني / الثقافي المشترك

أولًا: تفعيل العمل الدبلوماسي العربي مع أفريقيا

يعكس واقع العلاقات العربية - الأفريقية من الناحية الدبلوماسية عدم اهتمام عربي بهذه العلاقات، فإذا استثنينا ثلاث دول عربية (مصر والجزائر وليبيا) أبدت خلال الأربع أو الخمس عقود الماضية اهتمامًا دبلوماسيًا بأفريقيا فإن معظم الدول العربية لا تفعل ذلك، وبالنظر إلى التمثيل الدبلوماسي العربي نجد أنه كان للدول الثلاث المذكورة على التوالي ٤٢ و٣٣ و٣٢ سفارة في أفريقيا في عام ٢٠٠٠، أما دول أخرى مثل السودان وهو دولة عربية أفريقية فليس له سوى ٩ بعثات دبلوماسية منها واحدة على مستوى القائم بالأعمال، والمغرب وهو دولة عربية أفريقية أيضًا ليس له سوى ٨ سفارات في أفريقيا، أما التمثيل الدبلوماسي الموريتاني فلا يتعدى أربع سفارات. وإذا سلّمنا بأن جزءًا من العوامل المتحكمة في عدد سفارات كل دولة في العالم يرتبط بالإمكانات المادية للدولة، أي كلما كانت الإمكانات المادية للدولة جيدة كلما زادت بعثاتها الدبلوماسية فإن ذلك لا ينطبق على المملكة العربية السعودية التي لها ١٢ بعثة دبلوماسية في أفريقيا فقط (٧ سفراء و٥ قائمين بالأعمال)، كما ليس للبنان المنتشرة جواليه في معظم الدول الأفريقية سوى ٨ بعثات دبلوماسية في أفريقيا التي تضم ٤٤ دولة غير عربية[١].

عليه، حاولت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سد جزء من هذه

(١) البشير الكوت، «العلاقات العربية الأفريقية، الفرص والتحديات،» آفاق أفريقية (القاهرة)، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٧٥، وعبد السلام إبراهيم بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا، جنوب الصحراء (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٧١٥. للمزيد من التفاصيل حول التمثيل الدبلوماسي العربي الخليجي (دول مجلس التعاون الخليجي) مع أفريقيا، انظر: محمد عاشور مهدي، العلاقات الخليجية - الأفريقية، الولقع وآفاق المستقبل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠)، ص ١٣٧-١٤١.

الثغرة الدبلوماسية، عبر قيام الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ووزير خارجية كينيا بتوقيع اتفاق البعثة الدبلوماسية لجامعة الدول العربية في كينيا، في مقر وزارة الخارجية الكينية في نيروبي، في ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

كما وقّعت جامعة الدول العربية ووزارة الخارجية في جنوب أفريقيا اتفاقًا مماثلًا في شباط/ فبراير ٢٠٠٨ بهدف فتح بعثة دبلوماسية للجامعة العربية في جنوب أفريقيا. وبتاريخ ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ وقّعت الأمانة العامة مذكرة تفاهم مع سكرتارية الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)[٢].

ثانيًا: انبثاق فكرة إنشاء تجمع لدول الجوار العربي- الأفريقي

ظهرت هذه الفكرة خلال مؤتمر القمة العربية الثانية والعشرين الذي عُقد في طرابلس، عاصمة ليبيا، في آذار/ مارس ٢٠١٠. وجاءت على شكل مقترح طرحه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، تحت عنوان «إنشاء تجمع لدول الجوار العربي» يضم الدول غير العربية ذات القواسم المشتركة، وبينها إثيوبيا[٣] وأريتريا[٤] وتشاد وإيران وتركيا، مستبعدًا إسرائيل من هذا التجمع.

(٢) سامية بيبرس، «مسيرة التعاون العربي الأفريقي: رؤية عربية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٨٥. وهي منظمة إقليمية وظيفية تهتم بمكافحة الجفاف والتصحر في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، لكنها انخرطت أيضًا في الشأن السياسي، وتضم سبع دول، هي: كينيا وأوغندا والصومال وجيبوتي وأريتريا وإثيوبيا والسودان.

(٣) من الجدير بالذكر، أن القوميتين المسيطرتين في إثيوبيا هما الأمهرة والتغرين وكلتاهما من أصول ساميّة، قدمتا في الأصل من جنوب الجزيرة العربية (اليمن) قبل الميلاد بقرون عدة. ويسيطر أحد أبناء التغرين الآن على السلطة في إثيوبيا منذ عام ١٩٩١؛ أما القومية الأكبر، وهي الأورومو التي تشكل ٤٠ في المئة من مجموع السكان، فأغلب أبنائها يعتنقون الإسلام. وهذا يعني أن للقوميات الثلاث الكبرى وشائج قوية مع العرب والمسلمين. انظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٥-٤٧.

(٤) يُذكر أن اللغة العربية، هي اللغة الثانية بعد التغرينية (التجرانية) في أريتريا. والتغرينية، لغة ساميّة شمالية تتضمن في ثناياها ٦٠-٧٠ في المئة من المفردات العربية. انظر في ذلك: بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص١٩٠؛ محمد سعيد ناود، العروبة والإسلام في القرن الأفريقي ([د.م.: د.ن.]، ١٩٩٨)، ص ١٣٧ و١٥٢-١٥٣، وزكريا عبد الجواد، «أريتريا: هل آن للطائر أن يُغرد في سربه،» العربي (الكويت)، العدد ٥٠٦ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، ص ٤٨.

وقال عمرو موسى في كلمته: «إذا وافقت الدول العربية على الاقتراح، فسيُعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب لوضع المبادرة موضع التنفيذ»، مشيرًا إلى أن الهدف من التجمع هو «إحداث حركة إقليمية في المنطقة»(٥).

ولفت الأمين العام للجامعة العربية إلى أن تشاد(٦) «تربطنا بها قواسم؛ منها اللغة العربية الرسمية لديها»(٧).

هكذا بما أن هذه الدراسة غير معنية بموضوع الجوار الإيراني، أو التركي أو حتى الأوروبي، بل الأفريقي حصرًا، نقلت رد فعل أبو الغيط، وزير خارجية مصر في حينه - على هامش اجتماعات القمة العربية المذكورة - الذي علّق قائلًا: «إن مصر ترى دول الجوار العربي على أنها دول ذات أهمية، سواء من أريتريا في الشرق، وصولًا إلى غينيا في الغرب»(٨). ومن الطبيعي أن هذه الفكرة - في ما يخص الجوار الأفريقي - تُعَد إيجابية، وتخدم العلاقات العربية - الأفريقية إلى أقصى حد ممكن لأنها ستجعل العرب والأفارقة في لقاء مستمر حول طاولة مستديرة لمعالجة مختلف القضايا المشتركة «الإيجابية» لتعزيزها وتطويرها، و«السلبية» لاستنباط الحلول الملائمة في شأنها، وتفادي تداعياتها على الطرفين.

ثالثًا: استحداث مؤسسات للسلم والأمن والتبادل المشترك للخبرات

من المجالات التي من الممكن أن تشهد تعاونًا بين الجانبين العربي والأفريقي على الساحة الإقليمية التعاون بين مجلسي السلم والأمن العربي والأفريقي، وكذلك بين البرلمانين العربي والأفريقي. بالنسبة إلى مجلس

---

(٥) الشرق الأوسط (طبعة بغداد)، ٢٨/٣/٢٠١٠، ص ٥.

(٦) العربية هي اللغة الرسمية جنبًا إلى جنب مع الفرنسية في تشاد. وتشاد وإن لم تدخل الجامعة العربية حتى الآن، إلا أنها عربية بلغتها وتاريخها وتطلع كثير من أبنائها. انظر: بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ٥٤٣، والكوت، ص ٧٤.

(٧) الشرق الأوسط (طبعة بغداد)، ٢٨/٣/٢٠١٠، ص ٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥.

السلم والأمن الأفريقي، جاء الإعلان عن إنشائه في قمة ديربان (٢٠٠٢) ودخل حيز التنفيذ في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٤، وبدأ مؤتمراته في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ وهو يتكون من ١٥ عضوًا منتخبًا على أسس متساوية منهم ١٠ أعضاء يُنتخبون لمدة عامين، و٥ أعضاء يُنتخبون لمدة ثلاث سنوات من جانب مؤتمر القمة الأفريقي. أما مجلس السلم والأمن العربي، فتم توقيع نظامه الأساسي في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٦، واستُكمل أخيرًا النصاب القانوني حيث صدّقت ٧ دول عربية على نظامه الأساسي آليةً جديدة للعمل العربي المشترك. ومن الممكن الموافقة على دمج عمل المجلسين معًا والتوجه نحو تبادل الرؤى والخبرات مع دراسة التحديات المتشابهة التي تهدد الأمن والسلام لدى الجانبين.

يعزز من هذه الفرضية، أو الرغبة في الامتزاج، تقبُّل النظام الأساسي لكلا المجلسين فكرة التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والبدء في إعطاء كل طرف صفة المراقب للآخر في حضور اجتماعاته بخاصة في ضوء تشابك المشكلات والاهتمامات لدى الجانبين، والمصير المشترك الذي يجمعهما[٩]. ومما يجدر ذكره هنا، أن القادة العرب والأفارقة الذين التقوا في القمة الأفريقية - العربية الثانية التي اختتمت أعمالها في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، أفصحوا عن وجود نوع من التنسيق بين المجلسين العربي والأفريقي، وأعربوا عن «الارتياح للتعاون القائم بين مجلس السلم والأمن الأفريقي ومجلس السلم والأمن العربي». وقاموا بـ «التذكير بإعلان طرابلس حول القضاء على النزاعات وتعزيز السلام المستدام في أفريقيا». والتشديد على «أهمية تبادل الخبرات في مجال حل النزاعات بالوسائل السلمية» والإعراب عن «القلق العميق في شأن استمرار عمليات القرصنة البحرية وتوسعها»[١٠].

كما اعتُمد ضمن سياق السلام وحفظه في القارة الأفريقية، الملتقى الأول لمبعوثي السلام من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والمبعوثين

---

(٩) جوزيف رامز أمين، «البعد الدولي في العلاقات العربية الأفريقية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٩٠.

(١٠) الشرق الأوسط (طبعة بغداد)، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ٦.

الدوليين لأفريقيا (نداء القاهرة من أجل السلام). ورحّبت مصر من خلال وزير خارجيتها (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠) أحمد أبو الغيط، بتبني الملتقى نداء القاهرة من أجل السلام، مبرزًا ما تضمّنه من التزام رؤساء بعثات حفظ السلام في أفريقيا ومبعوثي السلام إلى القاهرة باعتبار يوم السلام العالمي في الحادي والعشرين من أيلول/ سبتمبر يومًا لوقف كل أعمال العنف والقتال في القارة، وتكثيف المساعدات الإنسانية للمحتاجين، بحيث يكون في منزلة هدنة تتيح للجميع الاستفادة منها والعمل على استمرارها. وطالب أبو الغيط المبعوثين الدوليين ببذل مساعيهم لتحويل تلك الفكرة إلى واقع ملموس سوف يستفيد منه أكثر المحتاجين وهم الشعوب الواقعة في مناطق الصراع. وصرّح السفير حسام زكي - المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية - بأن انعقاد ملتقى القاهرة يُعتبر نقطة انطلاق نحو جهد دؤوب لا لمحاولة وقف الصراعات في القارة الأفريقية فحسب بل لمنع إعادة اندلاعها في ما بعد وهو ما عكسه اهتمام مبعوثي السلام بالفكرتين اللتين طرحهما أحمد أبو الغيط على الملتقى[11].

رابعًا: تطوير العمل الثقافي العربي- الأفريقي

تجمع بين العرب والأفارقة - ثقافيًا - مؤسسة رائدة تتجسد في المعهد الثقافي الأفريقي - العربي الذي يُعدّ من أبرز برامج التعاون الثقافي العربي - الأفريقي. وقّع اتفاقَ إنشائه في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في دمشق كلٌّ من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والمدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) في إطار اجتماعات الدورة الثامنة للّجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي...

اختار مجلس جامعة الدول العربية كلًا من: الأردن والعراق ولبنان وليبيا ومصر لتمثيل الجانب العربي في المجلس التنفيذي للمعهد، بينما اختار الجانب الأفريقي كلًا من: تونس وتشاد والسنغال وكينيا ومالاوي.

اتفق الجانبان على أن يكون مدير المعهد من الجانب العربي ونائب

---

(١١) سالي وفائي، «مصر ترحب باعتماد نداء القاهرة من أجل السلام بأفريقيا،» الأهرام، ١/٩/٢٠١٠، ص ١٤.

المدير من الجانب الأفريقي، وأن تكون موازنة المعهد مناصفة بين الجانبين العربي والأفريقي. يوجد مقر المعهد في باماكو في جمهورية مالي حيث وُقّع اتفاق المقر في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وقد استكمل المعهد خطوات إنشائه وبدأ في مباشرة نشاطاته[١٢].

من بين أهداف المعهد، رعاية مختلف نشاطات البحث والتبادل الثقافي بين البلدان العربية والأفريقية، والمعنية بالتراث المشترك والمخطوطات، والتعاون بين الجامعات والهيئات الثقافية، وإقامة المهرجانات وأعمال التدريب، وإعداد الكوادر في التربية والمجالات الثقافية المختلفة[١٣]. وفي إطار الجهود الجديدة المشتركة لتطوير المعهد الثقافي الأفريقي - العربي ورفع مستوى أدائه تمت الموافقة على رفع موازنته السنوية إلى مليون دولار أميركي تغطى مناصفة بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي. وأقر الجانبان أيضًا تحويل اسم المعهد إلى المعهد الثقافي العربي الأفريقي للثقافة والدراسات الاستراتيجية[١٤].

مما يجدر ذكره، أن اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي رحّبت خلال دورتها الثالثة عشرة التي عُقدت في ليبيا (طرابلس) بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بتحويل المعهد الثقافي الأفريقي - العربي إلى معهد أفريقي- عربي للثقافة والدراسات الاستراتيجية ودعت البلدان الأفريقية والعربية كلّها وكذلك المنظمات الشريكة إلى توفير الدعم المالي والفني اللازم لتشغيل المعهد الجديد[١٥].

على صعيد آخر، لكن مقارب، وفي إطار الجهود المبذولة لتنشيط التعاون العربي - الأفريقي في المجال الثقافي، تم أيضًا الاتفاق على إقامة الأسبوع الثقافي العربي في بريتوريا عاصمة جنوب أفريقيا خلال الفترة من ٢٥

---

(١٢) بيبرس، ص ٨١.

(١٣) بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ٧٤٥.

(١٤) بيبرس، ص ٨٤.

(١٥) بلال الشريف، تقرير، «اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي تؤكد حرصها على استقرار العراق،» *Pukmedia*، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩، على الموقع الإلكتروني: <Pukmedia.com/News/14-10-2009/news21.htm/>.

إلى ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، ينظمه مجلس السفراء العرب، وبعثة الجامعة في جنوب أفريقيا[١٦].

خامسًا: دعوات إلى ترتيب آليات للتعاون المستقبلي في مجالات متعددة

اعتمدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي خلال اجتماعها في سرت في عام ٢٠٠٩، المبادرة الخاصة بالانخراط في التعاون في مجال البيئة وتغيُّر المناخ، وشجعت بشدة على تحقيق هذه المبادرة في وقت مبكر.

عبّرت اللجنة عن دعمها الشديد للمبادرة الخاصة بإقامة مسابقة رياضية أفريقية - عربية، وحثت البلدان الأفريقية والعربية كلّها، علاوة على المنظمات ذات الصلة على توفير الدعم المالي واللازم في هذا الصدد. ودعت اللجنة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى النظر في توسيع التعاون في مجالات البيئة وقضايا الطاقة والنقل والاتصالات والمهرجانات السينمائية وتنمية المرأة والطفل[١٧].

كما كشف السفير إبراهيم علي حسن، مساعد الوزير المصري للشؤون الأفريقية (٢٠٠١)، عن إعداد مشروع لتوقيع اتفاقات بين مصر وجنوب أفريقيا، في مجال التعاون القضائي وبين وزارتي خارجية البلدين إلى جانب التشاور بينهما في ظل المبادرة الخماسية التي تضم إلى جانب مصر وجنوب أفريقيا، كلًا من الجزائر ونيجيريا والسنغال بغرض تحقيق النهضة الأفريقية ومواجهة مشكلات القارة وصوغ علاقة جديدة بالدول المتقدمة[١٨].

لكن على الرغم من إيجابية هذه المبادرة، فإنها كما يبدو لم تُنفذ، وظلت مجرد مبادرة إذ لم تدخل إلى دائرة الفعل الملموس والمؤثّر، على الأقل حتى الآن.

---

(١٦) بيبرس، ص ٨٥.

(١٧) *Pukmedia*,14/10/2009,p.6.

(١٨) الأهرام الاقتصادي (القاهرة)، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١، ص ١٩.

خاتمة

شهدت السنوات العشر الأخيرة تطورات مختلفة على صعيد العلاقات العربية - الأفريقية على نحو عام، وفي مجال التعاون الأفرو - عربي بشكل خاص. وهو تطور تبلور من خلال إرادة دؤوب من لدن الطرفين اللذين وجدا ضرورة ملحة في بناء أطر من العلاقة البناءة والتعاون المتعدد الأبعاد وصولًا إلى تحقيق شراكة استراتيجية في الأمد المنظور.

يدرك الطرفان أن دون ذلك صعابًا ومطبات كثيرة، لكنهما يعرفان في الوقت نفسه، أن العزلة والانكفاء والعمل المنفرد لا تنفع في زمن العولمة الذي لم يعد فيه مكان للحجوم الصغيرة أو الوحدات المتصارعة. وبما أن العرب والأفارقة يمتلكون سمات وخصائص مشتركة كثيرة بدءًا بالتاريخ الموغل في القدم، والجغرافيا المتلاصقة، ووحدة النضال ضد الاستعمار بشكليه القديم والحديث، والتطلع المشترك إلى التخلص من أسمال التخلف وقيود التبعية، واستشراف مستقبل واعد بالتقدم والرخاء من خلال برنامج تنموي ديمقراطي اجتماعي طموح، فإنهم (العرب والأفارقة) اتفقوا على إنجاز بعض طموحاتهم عبر اللقاءات المشتركة، وهي اللقاءات التي أشارت إليها الدراسة، في مفردات عدة منها لقاء القمة العربية - الأفريقية الثانية (٢٠١٠) الذي جاء بعد مرور ٣٣ سنة على اللقاء الأول، مع اتفاق على تجديد اللقاء مرة أخرى في عام ٢٠١٣ في الكويت الأمر الذي يدل على وجود تصميم حقيقي على تنظيم أطر اللقاءات العربية ومَأْسَستها من أجل أن تأخذ طابعًا دوريًا ووظيفيًا.

كما اتخذ اللقاء العربي الأفريقي شكلًا آخر عندما التقى القادة الخليجيون والأفارقة في مؤتمر استثماري - تجاري في الرياض خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في العاصمة السعودية الرياض للنهوض بسبل الارتقاء بالعلاقة الاقتصادية وتحويلها إلى مجال استثماري يخدم الطرفين، في ضوء تحول القارة الأفريقية إلى ميدان واسع لاستقبال الطاقات الاستثمارية من الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي. ولعل اللقاء الأمثل الذي أشارت إليه الدراسة، إنما يتمثل بإحياء اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي التي استأنفت نشاطها بقوة في السنتين الأخيرتين لتفتح بابًا واسعًا أمام فرص تحقيق الشراكة الاستراتيجية التي يطمح الطرفان إلى نيل ثمارها في المستقبل المنظور.

بل إن اللقاء اتخذ أبعادًا أخرى، منها ما هو ثقافي متمثلًا بتفعيل دور المعهد الثقافي الأفريقي - العربي، ومنها ما هو أمني - سلمي متجسدًا في استحداث مجلسي السلم والأمن العربي والأفريقي واستيلاد التعاون والتنسيق بينهما، فضلًا عن ميادين أخرى تم استحداثها وتفعيلها أو تطويرها في السنوات العشر الأخيرة، أملًا في تحقيق الاصطفاف البنّاء على طريق التعاون والشراكة من جهة ولتجاوز المشكلات الكثيرة التي تعترض هذا المسار من جهة أخرى.

مقترحات على طريق بناء أسس للشراكة والتعاون بين العرب والأفارقة

أوردت الدراسة كثيرًا من المقترحات التي جادت بها قريحة خبراء وباحثين عملوا في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والأمن والاستراتيجيا، لتمهيد الطريق نحو وصول آمن وسليم لتحقيق هذه الغاية الاستراتيجية، وحولت يد الباحث هذه المقترحات إلى إطار عام مرشد لمن يعمل في هذا المجال ومن هذه المقترحات نورد:

سياسيًا

لا يتحقق التعاون العربي - الأفريقي عبر الخطابات السياسية مهما بلغت من الفصاحة، بل يتحقق في المقام الأول برغبة الملوك والرؤساء من كلا الطرفين الملحّة والأكيدة. وفي هذا الإطار، من الضروري رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين، إضافة إلى تكثيف زيارات الرؤساء والملوك إلى الدول الأفريقية، والعكس صحيح لما له من دور في تعزيز الدبلوماسية الشعبية[١٩].

دعوة الدول العربية إلى ضرورة مراجعة سياستها الأفريقية، وإعادة تقويم علاقاتها الدبلوماسية بالبلدان الأفريقية غير العربية بما يتوافق مع منطق الانتماء والمصالح[٢٠].

---

(١٩) ديجينه تسيما، «العلاقات الإثيوبية المصرية نموذج للعلاقات الأفريقية العربية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٥٥.

(٢٠) الخضر عبد الباقي محمد، «صورة العرب لدى الأفارقة،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ١١٣.

وظيفيًا واقتصاديًا

- بناء جسور الثقة بين العرب والأفارقة، عبر تقديم مبادرات التنمية على مستوى القارة الأفريقية، ونشير هنا إلى مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد Nepad). عملت مصر والجزائر على تفعيل هذه المبادرة والعمل على الحضور ضمن مشاريعها ودعم توجهاتها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ليبيا، وهو ما يوفر إمكانية للبناء على تلك الجهود لإسناد التعاون بين العرب والأفارقة، ولا سيما أن المبادرة تحظى بدعم وتأييد أفريقيين ودوليين[٢١].

- بما أنه تتوافر في جغرافيا الوطن العربي والقارة الأفريقية الموارد الطبيعية والمعدنية الهائلة، يتطلب التعاون وضع استراتيجية واضحة المعالم تقوم على تطوير أداء المؤسسات المالية العربية لتُخرج التعاون الاقتصادي من إطار المانح والمتلقي إلى تشجيع استثمارات عربية في أفريقيا، وزيادة حجم التبادل التجاري بين المنطقتين.

كي تتم عملية التبادل التجاري والمالي بصورة ناجحة بين المجموعتين من الضروري إعداد خريطة استثمارية أفريقية واضحة تركّز على دراسات جدوى، وبصورة مناسبة تتيح للمستثمريْن العربي والأجنبي التعرف إلى الفرص الاستثمارية بشكل جيد في أفريقيا، مع وضع قانون صارم يحفظ للمستثمر ماله من التلف ويتيح له حرية التصرف وتحويل هذا المال إلى حيثما يريد، وفي أي وقت يشاء. إضافة إلى هذه الاقتراحات، يجب تشجيع مؤسسات وشركات وصناديق عربية وأفريقية لزيادة الاهتمام بقضايا التعاون العربي - الأفريقي وتشجيعهم على تقديم المعونات اللازمة لدفع عجلة التنمية في القارة، فلا تقتصر على دور المؤسسات الحكومية، بل يجب الاستفادة من وجود الجوالي العربية والأفريقية في كلتا المنطقتين مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني[٢٢].

---

(٢١) راوية توفيق، «دول الشمال الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)،» في: محمد عاشور مهدي وأحمد علي سالم، محرران، **التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق: أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية، ١٦-١٧ أبريل ٢٠٠٥** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية؛ مشروع دعم التكامل الأفريقي، ٢٠٠٥)، ص ٣١٣.
(٢٢) تسيما، ص ٥٥.

- هناك أيضًا التفكير في إنشاء منطقة تجارة تفضيلية عربية - أفريقية لدفع علاقات التبادل التجاري والاستثمار وانتقال السلع والخدمات بينهما، الأمر الذي يصب في إطار استراتيجية تنموية متكاملة لتحقيق التعاون العربي - الأفريقي بشكل عملي خصوصًا أن كلا الجانبين يسعى إلى دعم التنمية والاهتمام بها[٢٣].

- تنسيق أدوار التنظيمات في غرب القارة وشرقها على حد سواء. لأنه لا بد من أن يأتي اليوم لتنسيق دور التنظيمات الإقليمية (المغاربي، الإيكواس، سادك، الساحل والصحراء، شرق أفريقيا) في دعم هدف الوحدة والتعاون الشامل، بل ضرورة التفكير الجاد في إقامة تنظيم لدول حوض النيل، يقوم على أساس ثقافي واقتصادي وسياسي معًا مستثمرًا العلاقات التاريخية في هذه المنطقة، ليكون نموذجًا لعلاقات عربية - أفريقية ضروريةٍ لأن المشكلات التنموية حول المياه والطاقة تشكل معوقات لتنمية كلٍ من دول الحوض على حدة. لذا فالتعاون السياسي نفسه ضرورة لعلاج مشكلات القرن الأفريقي والبحر الأحمر على حد سواء، ومعنى ذلك أن تنظيمًا إقليميًا جديدًا يُعتبر ضرورة ملحة وليكن التفاوض الدائم، حوله، واللجوء إلى البعد الثقافي المعمَّق له هو منهج التفكير الأساسي لمصلحة شعوب القارة والعالم العربي[٢٤].

- اختصار أجهزة التعاون العربي - الأفريقي بأقل عدد من المؤسسات ذات الفاعلية، لأن من يدرس تعقيدات اللجان المشتركة المتعددة والمجالس الوزارية والفنية لا يمكنه توقُّع انتظامها في العمل على النحو الذي نرجوه[٢٥].

- يمكن أن تتم عملية التعاون تحت ظل الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي حتى لا تسود التعاونَ روحُ الفوضى والتنافس بين أطراف القوى.

---

(٢٣) أمين، ص ٩٠.

(٢٤) تسيما، ص ٥٠.

(٢٥) حلمي شعراوي، «من أجل دور للثقافة في تعزيز العلاقات العربية - الأفريقية،» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٤٩.

- تكوين صندوق يسمى الصندوق الأفرو - عربي لدعم التعاون الزراعي بين الطرفين تحت قيادة الأمين العام للجامعة العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- تكوين فريق بحثي علمي عربي لدراسة كل المساحات القابلة للزراعة في أفريقيا وكتابة تقرير عن كيفية أداء التنمية في هذه المناطق تحت قيادة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي أيضًا[٢٦].

استراتيجيًا

الاكتفاء بجهاز تخطيطي أساسي، يقوم على مؤسسة أو معهد للفكر والبحث الاستراتيجي المعمق لقضايا التعاون العربي - الأفريقي وهناك خطوات تم تحقيقها لتطوير هيكل ووظيفة المعهد الثقافي الأفريقي - العربي في باماكو للقيام بهذا الدور[٢٧].

ثقافيًا واجتماعيًا

- تنسيق العمل بين الأجهزة العربية والإسلامية والأفريقية الكبرى مثل منظمات التربية والثقافة والعلوم أو اتحاد الجامعات أو المؤسسات المشرفة على المهرجانات الثقافية والفنية المعروفة، بل وتشجيع التحام المؤسسات النقابية والتنظيمات الشعبية ذات الطابع الثقافي.
- الاهتمام المكثف بعلاقات الجامعات ومؤسسات التعليم ومجالس الثقافة، وتمويلها بشكل ملائم، لا لدعم التعاملات المتبادلة فقط، بل لدراسة دورها في معالجة مثالب الصور المتبادلة في برامج التعليم والفنون والإعلام والترجمات. إن هذا المجال يُعتبر من أهم مجالات العمل العربي - الأفريقي المشترك في هذه المرحلة لأن تفجر الصور السلبية عن تحرك هذه الدولة أو تلك أو حول بعض الأخطاء العربية أو الأفريقية التي تفرضها وسائل الإعلام يخلق معوقات شاملة تتعثر معها أي محاولات لدفع التعاون الذي ننشده[٢٨].

---

(٢٦) علي عبد الله بسيوني أبو خليفة، «التعاون العربي الأفريقي في مجال الزراعة.» آفاق أفريقية، السنة ٩، العدد ٣٢ (٢٠١٠)، ص ٩٤.

(٢٧) شعراوي، ص ٤٩.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٩.

- يجب إشراك الجامعات ومعاهد البحوث المتخصصة والمؤسسات التعليمية في كلا الجانبين، لتضطلع بدورها في نشر المعرفة وتوحيد الجهود الفكرية، وتبادل البحوث والدراسات، والتعاون في مجال الترجمة والنشر، وتدريس اللغة العربية في الجامعات الأفريقية، واللغات الأفريقية في الجامعات العربية مع تبادل الأساتذة، وتقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة للالتحاق بالجامعات في الوطن العربي، مع توفير التخصصات العلمية التي تواكب احتياجات سوق العمل في أفريقيا، والتي تسمح لأبنائها بتولي المناصب الفاعلة والمؤثّرة في بلدانهم التي يشغلها خريجو الجامعات الغربية(٢٩).
- من المهم في هذا الجانب حسن معاملة الطلاب الأفارقة في الوطن العربي، فقد يؤمل أن يحمل الطالب معه انتباهات حسنة من البلد العربي الذي درس فيه، ويكون سندًا قويًا في دعم أواصر التعاون بين العرب والأفارقة(٣٠).
- من المهم إنشاء موقع أفرو - عربي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تشرف عليه نخبة من المفكرين والمثقفين عربًا وأفارقة حتى يتميز بجودة الإخراج وقوة الأداء، واستمرار العطاء، على أن يحوي هذا الموقع كل المجالات العلمية من جغرافيا، وتاريخ، واقتصاد، وسياسة، وآداب، ويحوي أيضًا تعريفًا شاملًا بالدول العربية والأفريقية، وهو ما يساهم في بلورة الآراء والرؤى في بناء علاقات متينة ورصينة بين المجموعتين(٣١).
- نظرًا إلى أهمية الرياضة في وقتنا الراهن، بخاصة كرة القدم، المطلوب من الجانبين إنشاء منتدى أفريقي - عربي تحت رعاية جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، يقوم بإعداد تصور متكامل يضمن إقامة دورات ومنافسات رياضية باستمرار على مستوى أفرو - عربي. إن مثل هذه الدورات الرياضية المشتركة تساهم بلا شك في خلق العلاقات والصداقات بين الشعبين ولا سيما في أوساط الشباب(٣٢).

---

(٢٩) تسيما، ص ٥٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٦.

- ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام العربي نحو تعزيز العلاقات بمنظمات المجتمع المدني في البلدان الأفريقية وتفعيلها، بهدف توسيع المعارف وتنميتها ورفع مستوى المعلومات الخاصة بالعرب والبلاد العربية بجوانبها كافة لدى الأفارقة غير العرب[٣٣].

- دعوة الجهات ذات العلاقة بالثقافة والأعمال الفكرية والإبداعية لتفعيل صلاتها بمثيلاتها الأفريقية، وتوثيقها ولا سيما عبر التجمعات والمنظمات ذات الطابع الشعبي الجماهيري مثل: اتحاد الكتاب، واتحاد الصحافيين، واتحاد السينمائيين والفنانين، والمؤسسات العاملة في مجال المرأة والطفل وغيرها[٣٤].

إعلاميًا

بما أن المجال الثقافي والإعلامي لم يحظ بالاهتمام الأكبر من الجانبين، أعتقد أنه آن الأوان لتعزيز التواصل الفكري والثقافي. من هنا يجب العمل على تنمية التبادل الإعلامي بين وكالات الأنباء العربية والأفريقية، إضافة إلى خلق علاقات ودية بين رابطة الصحافيين العرب ونظرائهم الأفارقة، والعمل على تكوين إذاعات محلية وصحف باللغات الأفريقية والعربية، وذلك من خلال خدمة مصالح الشعبين.

المطلوب إذًا من هذه الوسائل الإعلامية المذكورة استكشاف مقومات الثقافة الفاضلة والقيم النبيلة والعادات المشتركة التي تساعد في قراءة صحيحة للتاريخ العربي والأفريقي القديم والمعاصر، ونشر ثقافة التعايش السلمي والتنوع العرقي والديني في المنطقتين[٣٥]. مع ضرورة مراجعة الوجود الإعلامي للعرب في أفريقيا، بوضع خطة عمل شاملة لآلية التحرك الإعلامي العربي الجماعي في إطار جامعة الدول العربية، بما يتلاءم مع المتغيرات والتطورات العصرية الجديدة.

---

(٣٣) محمد، ص ١١٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٣٥) تسيما، ص ٥٥.

كما يجب العمل على الأمور التالية:

- دعوة المؤسسات الإعلامية العربية (التلفزيونية والفضائيات) إلى إعادة الاعتبار إلى الجمهور الأفريقي غير العربي، من خلال اعتماد سياسات واضحة المعالم والأهداف في البرامج العامة والموجهة إلى أفريقيا.

- دراسة شكل انتشار الإعلام العربي وجمهوره من الأفارقة، باختلاف خصائصه وقدراته وعاداته وأنماط تعرضه لوسائل الاتصال المختلفة، واحتياجاته الإعلامية، بما يساعد في الوصول إليه وتحقيق الهدف بشكل أكثر دقة.

- الاستفادة من قدرات الكوادر الأفريقية، ممن ينتمون إلى الثقافة العربية الإسلامية بإشراكهم في مسألة تحديد الاحتياجات الإعلامية ورسم خريطتها، بحيث تستند إلى السياسات الأفريقية للبلاد العربية.

- وضع استراتيجية خاصة لتصحيح المفاهيم المغلوطة عن العرب لدى الأفارقة، وبعض تجاوزات الماضي مثل: مفاهيم العنصرية ضد السود، وإبراز العرب ذوي البشرة السمراء وأدوارهم في المجتمعات العربية المعاصرة[٣٦]. ويجب أن تغيّر وسائل الإعلام العربية الأفريقية خطابها ولهجتها عند تناولها القضايا الأفريقية، لتعزيز مستوى التعبير، وإبراز الشعور بالانتماء الحقيقي إلى القارة الأم. مع ضرورة تجنب وسائل الإعلام العربية المواد التي من شأنها تكريس النزعة العنصرية ضد الإنسان الزنجي، وهو ما قد يساهم في إيقاظ مشاعر الكراهية بين الشعوب العربية والأفريقية.

- الحث على ضرورة وضع تصور مبدئي للانطلاق الإعلامي للعرب عبر وسائل الإعلام الأفريقية الوطنية، بخطة مدروسة ومحددة المعالم والأجندة، مع الحرص على أن ترصد مؤسسات العمل العربي المشترك الميزانيات اللازمة لذلك.

- حض وسائل الإعلام العربية والأفريقية على تجاوز المعايير والنماذج الغربية

---

(٣٦) محمد، ص ١١٣-١١٤.

في تقويم الأخبار ونشرها، للانعتاق والتحرر من التبعية الثقافية والفكرية، للوقوف على الصورة الحقيقية لواقع كلٍ من الطرفين لدى الآخر.

- مطالبة وسائل الإعلام العربية بإيلاء البرامج الموجهة إلى أفريقيا مزيدًا من الاهتمام، مع الحرص على تنوع المداخل وأطر المقاربات، متجاوزة الاقتصار على الإطار الديني فقط لتشمل آفاقًا واسعة. والمطالبة بوضع مشروع قناة فضائية أفريقية مشتركة موضع الاهتمام الجاد لدى القيادات العربية والأفريقية والمعنيين في البلاد العربية والأفريقية لترى النور في أقرب وقت ممكن[٣٧].

ملحق
مخرجات الدورة (١٣)
للّجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي (١٠/ ١٠/ ٢٠٠٩ - طرابلس/ ليبيا)

أكدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في ختام أعمال دورتها الثالثة عشرة على الأهمية الاستراتيجية للتعاون الأفريقي - العربي في ضوء الأزمات الاقتصادية العالمية المتواصلة والنزاعات المستمرة دون هوادة في بعض أجزاء أفريقيا والشرق الأوسط، وعبّرت عن تقديرها لمختلف المبادرات التي اتخذها كلٌ من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لتعزيز وتوطيد العلاقة الراسخة بين المنطقتين.

وشددت اللجنة في البيان الختامي الصادر في ختام أعمالها في طرابلس بمشاركة ٢٤ من وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من الجانبين بواقع ١٢ من كل جانب من جديد، التزامها ودعمها لمبادرات السلام الإقليمية والعالمية الرامية إلى معالجة أوضاع النزاعات في أفريقيا والعالم العربي.

وأكدت اللجنة الدائمة حرصها على وحدة العراق وسلامته واستقراره، ودعم الجهود التي تقوم بها الحكومة العراقية من أجل إنجاح المسار السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

وبحثت اللجنة الدائمة الوضع في موريتانيا وجزر القمر، حيث رحّبت

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١١٤.

بالتطورات الإيجابية وبالجهود العربية الأفريقية التي ساهمت في تحقيق السلم والاستقرار في هذين البلدين وأشادت اللجنة بالجهود الحثيثة التي تبذلها الجماهيرية العربية الليبية في إطار توحيد مواقف الحركات الدارفورية، ورعاية اجتماعات الوفاق الأهلي والحوار الدارفوري، والمبادرات الدبلوماسية التي تبذلها لتطبيع العلاقات التشادية السودانية تسهيلًا لمساعي استئناف محادثات السلام وإنهاء الأزمة.

وقدّرت اللجنة الجهود المبذولة لاستئناف محادثات السلام بشأن دارفور من خلال مساعي اللجنة الوزارية الأفريقية - العربية المعنية بدارفور برئاسة رئيس وزراء قطر والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع كبير وسطاء الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة، ورحّبت بتوقيع حكومة السودان وحركة العدل والمساواة على اتفاق النوايا الحسنة والثقة في [شباط/] فبراير ٢٠٠٩ في الدوحة.

كما رحّبت بمبادرة كلٍّ من دولة قطر والجماهيرية الليبية العظمى التي أدت إلى توقيع اتفاق الدوحة بين تشاد والسودان في [أيار/] مايو ٢٠٠٩، وأكدت مجددًا على اقتناعها الراسخ بضرورة إشراك جميع الحركات المعنية في دارفور بغية إيجاد حل شامل للنزاع، كما رحّبت اللجنة بالجهود التي تبذلها مصر للمساعدة في تسهيل المواقف التفاوضية للحركات بما يسرّع من مباحثات السلام.

وأكدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في البيان الختامي الصادر في ختام أعمال دورتها الثالثة عشرة بالعاصمة الليبية طرابلس، من جديد على قرارات الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية بشأن رفض قرار الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس عمر حسن البشير، وأعربت عن تأييدها للجهود المبذولة من الفريق الأفريقي عالي المستوى المعني بدارفور برئاسة السيد ثابو أمبيكي لتقديم التوصيات الملائمة للمساعدة في حل أزمة دارفور بكافة أبعادها.

وأعربت اللجنة الدائمة عن ارتياحها للجهود المشتركة التي بذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية منذ بدء الأزمة في الصومال في ١٩٩١،

ورحبت بالتركيز الدولي الجديد على الوضع في الصومال آملة أن يمنح زخمًا إضافيًا لعملية السلام والمصالحة.

كما أعربت اللجنة عن قناعتها بأن المواجهة الناجحة لتهديدات القرصنة أمام السواحل الصومالية يجب أن تنطلق من ضرورة معالجة جذور المشكلة التي تعود إلى انهيار مؤسسات الدولة الصومالية، واستمرار عمليات الصيد غير المشروع ودفن النفايات السامة قبالة السواحل الصومالية.

وأعربت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في البيان الختامي، مجددًا عن دعمها الراسخ ومساندتها الكاملة لنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي حتى ينال كامل حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره والعيش بسلام واستقرار وأمان داخل حدود دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، وحقه في العودة إلى وطنه طبقًا لقرارات الشرعية الدولية.

ودانت اللجنة الدائمة بشدة الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية العنصرية والاعتداءات الوحشية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، ومساعيها المتواصلة لتهويد مدينة القدس وتغيير الطبيعة الديموغرافية لسكانها، وممارسة الحفريات حول المسجد الأقصى وتحته، وتدمير المنازل وطرد السكان المحليين.

كما دانت السياسات الاستيطانية التوسعية التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كافة الأراضي المحتلة بهدف القضاء على إمكان إنشاء الدولة الفلسطينية، ودعت اللجنة الدائمة المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الوقف الفوري لهذه السياسات والممارسات، وكذلك إلى تعزيز العدالة الدولية وإحالة ملفات الانتهاكات الإسرائيلية وجرائم الحرب المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، والتي كشف عن فظاعتها تقرير جولدستون، إلى المحاكم الدولية المعنية لمقاضاة المسؤولين عن ارتكابها وإنهاء سياسة إفلات إسرائيل من العقاب التي تؤدي إلى فشل مبادرات السلام المختلفة.

وأعربت اللجنة الدائمة عن دعمها الراسخ لطلب سوريا العادل وحقها في استعادة الجولان العربي السوري المحتل كاملًا إلى حدود ٤ [حزيران/] يونيو ١٩٦٧، طبقًا لأسس عملية السلام والقرارات الشرعية الدولية.

وأكدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في البيان الختامي الصادر عن دورتها الثالثة عشرة بالعاصمة الليبية طرابلس من جديد ضرورة انسحاب إسرائيل من مزارع شبعة اللبنانية ومرتفعات كفرشوبا، ورحّبت بالخطة السباعية التي اعتمدتها الحكومة اللبنانية. وشددت أيضًا على ضرورة انسحاب إسرائيل من الجزء اللبناني من قرية الغجر إلى الخط الأزرق طبقًا للقرارات الدولية ذات الصلة لا سيما القرار ١٧٠١.

ورحّبت اللجنة الدائمة بالجهود التي بذلها المبعوثون لاحتواء التصعيد بين جيبوتي وأريتريا ودعت الطرفين إلى احترام الحدود المعترف بها دوليًا واحترام مبادئ سياسة حسن الجوار والامتناع عن الأعمال التي قد تزيد من تعقيد الوضع.

كما رحّبت كذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين حكومة بوروندي وجبهة التحرير الوطنية (ونهنئ جميع الأطراف البوروندية لما تحلت به من إرادة سياسية) وحثتها على بذل قصارى جهدها لإجراء انتخابات عام ٢٠١٠ بطريقة سلمية وعادلة وشفافة.

كما أعربت عن ترحيبها باتفاقات مدينة «قوما» بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ودعوة كافة الأطراف لتنفيذ هذه الاتفاقيات دون إبطاء والتشجيع على إعادة الثقة بين البلدان ودول المنطقة، وخاصة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ودعت اللجنة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز علاقات حسن الجوار والثقة بين السودان وتشاد، وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينهما، وتشجيع المساعي الرامية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين، وحث الرئيسين المشاركين لمجموعة الاتصال لاستئناف العمل الذي قامت به في إطار اتفاق طرابلس وإعلان داكار.

وأعربت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في البيان الختامي الصادر عن دورتها الثالثة عشرة بالعاصمة الليبية طرابلس، عن الانشغال للتطورات الأخيرة في جمهورية غينيا، ودعت المجلس العسكري للالتزام بما تعهد به

من التزامات، وحثت المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لإعداد وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية التي ينبغي أن تكلل نهاية المرحلة الانتقالية.

ورحّبت بالتطورات السياسية في غينيا بيساو التي تكللت بانتخابات رئاسية ناجحة ودعمت المطالبة بإجراء تحقيق في اغتيال الرئيس السابق لهذا البلد جواو برناردو فييرا.

وأعربت عن الانشغال إزاء عدم إحراز التقدم في إعادة النظام الدستوري إلى مدغشقر وحثت أطراف النزاع على تنفيذ اتفاق مابوتو بغية الإعادة السريعة إلى النظام الدستوري في هذا البلد.

ورحّبت اللجنة الدائمة بما تحقق من تقدم تنفيذًا لاتفاق واجادوجو السياسي بشأن الوضع في كوت ديفوار، وحثت الأطراف الإيفوارية على التحلي بالإرادة السياسية من أجل تهيئة المناخ الملائم لإجراء الانتخابات الرئاسية.

ولاحظت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في البيان الختامي الصادر عن دورتها الثالثة عشرة بالعاصمة الليبية طرابلس بقلق بالغ قيام قوى من خارج أفريقيا بالتدخل في شؤون أفريقيا والعالم العربي، وزرع بذور الفتنة بين سكانهما من خلال تشجيع حركات التمرد فيهما بمدها بالمال والسلاح، والسعي الاستغلالي للموارد الطبيعية في أفريقيا والعالم العربي واستعمالها أداة لتهديد الأمن الغذائي لعدد من دولهما، وحثت اللجنة الدول العربية والأفريقية على التصدي لهذه الممارسات، وأعربت اللجنة عن عميق قلقها من التقارير الخاصة عن المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى زعزعة الاستقرار في مناطق من القارة الأفريقية.

أكدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في ختام أعمال دورتها الثالثة عشرة على الحاجة إلى مواصلة وتضافر جهود جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ودول حركة عدم الانحياز لتشكيل قوة دفع باتجاه إحداث إصلاح شامل وجوهري للأمم المتحدة بما يستجيب لمتطلبات وتطلعات الشعوب العربية والأفريقية في الحصول على تمثيل عادل ودائم في مجلس الأمن بحيث تصبح الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وأكثر قدرة على تحقيق العدالة والأمن والسلام والتنمية في العالم.

وثمنت اللجنة، في قراراتها الختامية، عاليًا الأفكار التي طرحها القائد معمر القذافي رئيس الاتحاد الأفريقي في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة في دورتها العادية الـ ٦٤ بشأن إصلاح الأمم المتحدة، وشددت على أحقية القارة الأفريقية في الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن دون انتظار لإنجاز عملية الإصلاح المنشودة باعتبار أن ذلك استحقاق عن الماضي لا يحتمل التأخير، ودون المساس بالموقف الأفريقي الجماعي الذي تم تبنيه في «أورلويني» بسوازيلاند والخاص بإصلاحات الأمم المتحدة (مجلس الأمن) والذي تم تبنيه من جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

ولاحظت اللجنة العقبات التي تواجه عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن العالميين واهتزاز دول مجلس الأمن وتهميش دور الجمعية العامة «الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة».

ونوهت اللجنة بالقرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن، وتعزيز دور الجمعية العامة بما يواكب التطورات والمتغيرات الكبرى التي شهدها العالم خلال العقود التي تلت تأسيس المنظمة الدولية.

أشادت اللجنة الدائمة للتعاون العربي- الأفريقي بالجهود المبذولة من جانب الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لمواءمة السياسات والإجراءات في معالجة أوضاع النزاع في السودان والصومال وفلسطين والشرق الأوسط وجزر القمر وموريتانيا وبلدان أفريقية وعربية أخرى وتحثهما على مواصلة المشاورات.

ورحّبت اللجنة، في ختام أعمالها في طرابلس بمشاركة ٢٤ من وزراء الخارجية ورؤساء الوفد من الجانبين بواقع ١٢ من كل جانب، بالمبادرة الخاصة بإنشاء لجان مشتركة من السفراء الأفريقيين والعرب في عواصم مختارة، وحثت الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للإسراع بإنشاء هذه اللجان، كما أشادت أيضًا بإقامة علاقات عمل مباشرة بين مجالس السلم والأمن الأفريقية والعربية، ودعت المنظمتين إلى تحقيق المبادرة بصورة سريعة.

وحول إحياء التعاون الأفريقي - العربي واستحداث آلية تنسيق جديدة، عبّرت عن تقديرها وتشجيعها لاستحداث اجتماعات تشاورية منتظمة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على أن تكون فعالة في تعزيز التعاون المؤسسي ومتابعة البرامج والمشروعات الأفريقية-العربية المشتركة، كما رحّبت بالتوصيات الصادرة عن الخبراء الأفريقيين والعرب المستقلين الذين اجتمعوا في القاهرة خلال الفترة من ٢١- ٢٣ [كانون الثاني/] يناير عام ٢٠٠٣ وتشجع على القيام بتنفيذها.

ورحّبت القرارات الصادرة عن اللجنة بالتوقيع على الاتفاق الجديد للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وحثت على تفعيلها من خلال إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات مشتركة تقوم على أساس الأهداف والتوجيهات المنصوص عليها في الاتفاق.

وعبّرت اللجنة عن تقديرها إزاء الاتفاق الجديد الخاص بإقامة تعاون وعلاقات عمل مباشرة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات والوكالات العربية المتخصصة ذات الصلة وتشجيع وضع وتنفيذ برامج ومشروعات مشتركة، وعبّرت عن ترحيبها وتشجيعها بإقامة تعاون وعلاقات عمل مباشرة بين المؤسسات الأفريقية والعربية المماثلة بهدف ضمان التكاملية وتفادي ازدواجية الجهود.

وعبّرت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في ختام أعمال دورتها الثالثة عشرة عن تقديرها لدور كلٍّ من الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في دعم مسيرة التنمية في أفريقيا وحثتهما على مواصلة دورهما وتقديم تقارير عن أنشطتهما في الاجتماع المقبل للجنة.

وحول التعاون التجاري والاقتصادي، أكدت اللجنة دعمها بشدة إنشاء المنتدى الإنمائي الأفريقي - العربي، ودعت جميع الدول الأعضاء والقطاعات الأفريقية والعربية الخاصة والمجتمعات المدنية إلى المشاركة بصورة نشطة في هذا المنتدى، ودعت أيضًا البنك الأفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمؤسسات المالية الأفريقية والعربية الأخرى إلى رعاية عملية تنظيم المنتدى على أساس منتظم.

كما أكدت اللجنة من جديد ضرورة إجراء دراسة تقويم حول أثر المعرض التجاري الأفريقي - العربي قبل تنظيم معرض جديد، ودعت الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى القيام على نحو مشترك بتغطية تكاليف الدراسة في حالة عدم توفر تمويل خارجي.

ورحّبت اللجنة ترحيبًا بالغًا بتنظيم الاجتماع المشترك لوزراء الزراعة الأفريقيين والعرب لدراسة واعتماد خطة عمل مشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي واستراتيجية تنفيذها، ودعت جميع البلدان والمنظمات المعنية الأفريقية والعربية إلى المشاركة بصورة نشطة في هذا الاجتماع الهام الذي من المقرر عقده في مصر خلال الفترة من ١٢- ١٤ [كانون الأول/] ديسمبر ٢٠٠٩ وحثت على اتخاذ كافة الخطوات المطلوبة للتنفيذ الكامل لخطة العمل المشتركة.

ورحّبت اللجنة بإنشاء غرفة أفريقية - عربية مشتركة للتجارة والصناعة والزراعة والمهن، وحثت مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على إجراء الاتصالات مع المؤسسات ذات الصلة وتيسير إنشاء الغرف المشتركة في وقت مبكر.

وعبّرت اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في ختام أعمال دورتها الثالثة عشرة عن تقديرها البالغ لأهمية الاجتماع الخاص بآفاق الاستثمار في أفريقيا والعالم العربي «المقرر عقده خلال النصف الثاني من [كانون الأول/] ديسمبر ٢٠٠٩ وحثت جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة بصورة نشطة في تنظيمه ورعايته.

وذكّرت اللجنة بالقرار الخاص بإنشاء هياكل آليات مؤسسية لدعم التجارة والاستثمار وحثت الجانبين لاتخاذ الإجراءات الضرورية على وجه السرعة، للتأسيس الفعال لمنطقة تجارية تفضيلية عربية أفريقية ولتعاون مالي واستثماري.

وأجازت اللجنة المبادرة الخاصة بتعزيز التعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية وطلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي تولي القيام بالدراسات اللازمة لتحديد وسائل التعاون، واعتمدت أيضًا المبادرة الخاصة بالانخراط في

التعاون في مجال البيئة وتغيّر المناخ، وشجعت بشدة تحقيق هذه المبادرة في وقت مبكر.

وحول التعاون الاجتماعي الثقافي، رحّبت اللجنة بالمبادرة الخاصة بتحويل المعهد الثقافي الأفريقي - العربي إلى معهد أفريقي - عربي للثقافة والدراسات الاستراتيجية، ودعت جميع البلدان الأفريقية والعربية وكذلك المنظمات الشريكة إلى توفير الدعم المالي والفني اللازم لتشغيل المعهد الجديد.

وأكدت مجددًا على أن الميزانية السنوية للمعهد والمتمثلة في مبلغ مليون دولار أمريكي واحد يجب أن تغطى مناصفة بين المنظمتين، وعبّرت عن دعمها الشديد للمبادرة الخاصة بإقامة مسابقة رياضية أفريقية - عربية، ودعت جميع البلدان الأفريقية والعربية علاوة على المنظمات ذات الصلة إلى توفير الدعم المالي والفني اللازم في هذا الصدد.

وحول المجالات المقترحة الجديدة للتعاون، دعت اللجنة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لاتخاذ الخطوات الضرورية لإنشاء آلية تعاون بين المنظمتين في مجال حقوق الملكية الفكرية.

كما دعت اللجنة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية للنظر في توسيع التعاون في مجالات البيئة وتنمية الطاقة والنقل والاتصالات والمهرجانات السينمائية وتنمية المرأة والطفل.

وحول المستجدات في قضية لوكيربي، رحبت اللجنة بالإفراج عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكيربي، وعبرت عن تقديرها لكافة الأطراف التي ساعدت على إنهاء المعاناة الطويلة له.

وأكدت مجددًا على حق الشعب الليبي في الحصول على تعويضات عادلة جراء الأضرار البشرية المادية والمعنوية التي تسببت فيها العقبات التي كانت مفروضة عليه، ونوهت اللجنة بالقرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي المطالبة بالإفراج عن المقرحي وتبادلت اللجنة الدائمة الآراء حول تاريخ ومكان القمة الأفريقية - العربية الثانية، وأعربت عن

ترحيبها باستضافة الجماهيرية العربية الليبية للقمة العربية الأفريقية الثانية في العاصمة الليبية طرابلس في أواخر عام ٢٠١٠.

وأعربت اللجنة الدائمة عن تقدير للأخ معمر القذافي، قائد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وحكومة وشعب الجماهيرية العظمى على الترحيب الحار والتسهيلات الممتازة التي قُدمت للدورة الثالثة عشرة.

الفصل الخامس

إشكالية التعددية الإثنية والثقافية في القرن الأفريقي وانعكاساتها على استقرار دول الإقليم

مقدمة

ليس غريبًا أن تتصدر دولتان من دول القرن الأفريقي، قائمة الدول الأكثر فشلًا في العالم - وفقًا لما جاء في الدليل السنوي لمجلة *Foreign Policy* (السياسة الخارجية) الأميركية لعام ٢٠٠٨. الصومال جاء في المرتبة الأولى، تلاه السودان الذي حل في المرتبة الثانية، ضمن حالة الدول الفاشلة (Failed) في العالم، وفقًا لعدد من المعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[1].

هذا يعني أن فشلًا مركّبًا (جامعًا مانعًا!) أدى إلى موت الدولة (على المستوى الصومالي) وتمزقها (على المستوى السوداني). وهذا لا يعني أن حال بقية دول القرن الأفريقي بخير، أو على ما يرام، فالكل يعاني أزمات حادة ومشكلات مستعصية، ولا سيما أن هذه الدول تشهد تنوعًا إثنيًا متعدد الأشكال ومختلف السمات وُظِّف في كثير من الأحيان لتحقيق مآرب سياسية لمصلحة النخب الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى تصعيد نبرة التوترات والتنافرات الاجتماعية والسياسية بين هذه الجماعات الإثنية المتعددة، خصوصًا أنه توافق بشكل مزمن مع تدخلات دولية وإقليمية. صحيح أنه لا توجد علاقة حتمية بين تعقّد التركيبة السكانية وتأثير الخارج في عملية صنع القرار، لكن توجد علاقة محتملة بين المتغيرين، تفيد بأنه كلما قلّ التجانس زاد احتمال التأثير الخارجي، ولا سيما في حال سوء إدارة هذا التجانس. عليه قامت فرضية هذا البحث الأساسية على أن المشكلة ليست في التعددية بل في إدارة هذه التعددية؛ فالتعددية - كما يرى كثير من الباحثين - «ليست خيرًا أو شرًا، ويمكن أن تكون عامل قوة أو عامل ضعف، كل ذلك رهن بالصيغة السياسية المطروحة للتعامل مع ظاهرة التعددية»[2].

---

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، **العرب وأفريقيا في زمن متحول** (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٩)، ص ٩٤.

(٢) من كلمة لعلي الدين هلال في «ندوة التعددية في الوطن العربي»، في: **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ٩، العدد ٩٦ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ١٧٦.

يضيف آخرون أن الأمر يزداد تعقيدًا مع اقتران التعددية أو التنوع العرقي - الثقافي بالتخلف (Underdevelopment)، فيقولون إن التعددية هي في أي حال «ظاهرة إنسانية تاريخية تعرفها كل المجتمعات بسبب اختلاف طبيعة البشر ومصالحهم، وهذه التعددية لها وجهان: الأول إيجابي حيث تصبح التعددية عامل قوة تدعم وتعمق التطور السياسي - الاجتماعي، وبهذا المعنى يمكن فهم التعددية في الدول المتقدمة. والثاني سلبي حيث تصبح التعددية خطرًا يهدد الدولة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وتفتح الباب أمام الأطماع الخارجية، وهذا هو الوجه السائد للتعددية في كثير من دول العالم الثالث التي تواجه مشكلات التنمية والاستقلال ومحاولات الاختراق الخارجي»[٣].

يزداد الوضع سوءًا داخل الجماعة الوطنية (المجتمع أو الشعب) - في نظر جون فيرنفال[٤] - إذا ما اقترن الانقسام الإثني بالتمايز الاجتماعي أو الطبقي، لأن ذلك سوف يؤدي إلى اهتمام كل مجموعة إثنية بمطالبها الخاصة، وهو الوضع الذي يمنع تكوّن أي إرادة جماعية، لأنه سوف يمنح كلًا من هذه الجماعات هيئة البنى الاجتماعية المستقلة[٥].

بكلمة أخرى يرى فيرنفال من خلال دراساته الميدانية العديدة، أن التعددية الإثنية ستنعكس سلبًا على استقرار الجماعة الوطنية ككل ووحدتها، وذلك إذا ما اقترن التعدد الإثني بالوضع الاجتماعي، أي حين يكون تقسيم العمل قائمًا على اعتبارات إثنية[٦]، لا على أساس الكفاءة أو غيرها من المعايير الموضوعية.

---

(٣) من كلمة لخليل السالم، في: المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٤) جون فيرنفال (J. S. Furnivall)، عالم أنثروبولوجي - سياسي، وهو أول من أدخل مصطلح التعددية (Pluralism) للتداول في حقل الدراسات الإثنية والسياسية، عقب الحرب العالمية الثانية. واستوحى ذلك من واقع دراساته عن مجتمعات تعددية في بلدان جنوب شرق آسيا التي تحتضن جماعات مختلفة. انظر: *The New Encyclopaedia Britannica*, 30 vols., 15th ed. (Chicago: [The Encyclopedia], 1978), vol. 12, p. 363.

(٥) محمد جمال عرفه، «التعددية في المجتمع الإسرائيلي،» المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٨٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، ص ٤٩، نقلًا عن: John Sydenham Furnivall, *Colonial Policy and Practice; a Comparative Study of Burma and Netherlands India* (Cambridge, [Eng.]: Cambridge University Press, 1984), p. 304.

(٦) نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: جامعة القاهرة؛ مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص ٧٥.

من هنا، فإن المجتمع التعددي، في رأيه، هو «مجتمع ليس له مطلب اجتماعي مشترك»[٧] إذا لم تتم إدارته وفق منطق العدالة والمساواة والقانون والمواطنة، بمعنى أن الإدارة الناجحة للمجتمع التعددي، هي التي تسعى إلى تحقيق حدّ أدنى من القيم والمبادئ الأساسية، عبر المواءمة والتنسيق بين الثقافة الوطنية العامة - على مستوى الدولة - والثقافات الفرعية للمجموعات الإثنية المختلفة التي تكوّن مجموع المجتمع أو الشعب أو الجماعة الوطنية، وإلا فإن المجتمع يغدو مشرذمًا، وعندها يصعب تحقيق الاتفاق بين جماعاته المختلفة[٨].

عليه، إن سوء إدارة قلة التجانس الإثني أو إدارة التنوع الإثني على نحو عام من جانب الدولة بنظامها السياسي القائم سوف يؤدي بالنتيجة إلى إثارة التوترات والصراعات والحروب الأهلية؛ وهنا تتحول الدولة من طرف محايد يمتلك الشكل الشرعي أو المشروع لاستخدام العنف إلى كيان يعدّ القتل شرطًا لوجوده وبقائه[٩].

نستوضح مما تقدم، أن الغاية التي يسعى هذا البحث إلى بلوغها، هي تأكيد الفرضية التي تقول إن التنوع ليس مشكلة بحد ذاته، وإن التعددية ليست معضلة، بل المشكلة تكمن في إدارة هذا التنوع وتحويل هذه الإدارة إلى تسييس يخدم أغراضًا فئوية ضيقة تتعلق بالنخبة الحاكمة التي تُمثل مصالح جماعة إثنية معينة أو شريحة اجتماعية محددة، وهي مصالح لا تخلو من الارتباط بجهة خارجية (دولية أو إقليمية، أو الاثنين معًا). ولتأكيد فرضيته سعى البحث بمفرداته المتعددة إلى الاستشهاد بثلاثة نماذج لإدارة التنوع على الصعيد العالمي.

النموذج الأول يختص بالولايات المتحدة - وهي من شريحة الدول

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٨٠، وقارن بـ: عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٦.

(٩) باتريس ينجو، «العولمة والنظام الحربي الجديد وإدامة الصراعات في أفريقيا،» **كودسيريا** (*CODESRIA*) (القاهرة): العدد ٤٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص ٤٨.

المتقدمة؛ فهي على الرغم من تكوّنها من ٥٠ ولاية (دولة) وأكثر من ٣٠٠٠ مجموعة إثنية، فإنها لا تعاني مشكلة على صعيد إدارة التنوع وانعكاس ذلك على الاستقرار السياسي الداخلي. والسبب معروف، ويكمن في تبنّي معايير المواطنة والقانون، وهذا لا يعني خلو الدولة من مشكلات عدة.

النموذج الثاني هو الهند، وهي دولة من شريحة الدول الناشئة (الناهضة)؛ إذ على الرغم من توزعها على مساحة تزيد على ٣ ملايين كلم٢، واحتضانها ما يزيد على مليار إنسان، نصفهم يعاني الحرمان والفقر، موزعين على أكثر من ٤٠٠ جماعة إثنية، إلا أنها (الهند) لا تعاني مشكلات إثنية حادة؛ والسبب يكمن في الإدارة الناجحة نسبيًا لهذا التنوع الثقيل، وهي إدارة قائمة على احترام مبادئ القانون وتفعيل أسس الديمقراطية القائمة على احترام التعددية الإثنية بكل أشكالها.

النموذج الثالث يختص بتنزانيا، وهي من شريحة الدول الأفريقية المختلفة والمجاورة للقرن الأفريقي، فهذه الدولة المصنفة آخر دولة في العالم على صعيد التجانس الإثني - إذ لا تزيد نسبة تجانسها عن ٧ في المئة - لا تعاني مشكلة حقيقية على صعيد وحدتها الوطنية، والسبب ببساطة يعود إلى حسن إدارة التنوع الإثني في بلد متخلف وفقير ويتكون من ١٢٠ - ١٣٥ جماعة إثنية[١٠]. إدارة تقوم على إشاعة أجواء من المساواة والعدالة واحترام روح المواطنة وعدم تفضيل جماعة إثنية على حساب أخرى.

إن هذا البحث معني بإماطة اللثام عن طبيعة الصراع القائم حاليًا في دول القرن الأفريقي، وهو صراع لا يهدد كيانات هذه الدول - مثلما حصل مع الصومال والسودان (وإثيوبيا إلى حد ما) وحسب - بل يهدد بإشاعة حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسي، لا على نطاق القرن الأفريقي فقط، بل على نطاق جواره العربي، وهنا مكمن الخطورة، من المنظور العربي.

---

(١٠) انظر في ذلك: محمود شاكر، تنزانيا، مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا؛ ٧ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧١)، ص ٦٧؛ بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٣٩-٤٠؛ George Thomas Kurian, *Encyclopedia of the Third World*, 3 vols., Rev. ed. (New York: Facts on File, 1982), vol. 3, pp. 1713, 1715 and 1793, and Crawford Young, *The Politics of Cultural Pluralism* (Madison: University of Wisconsin Press, 1976), p. 224.

لتتحقق الغاية المعقدة والشاقة للبحث، اعتمدنا منهجًا اجتماعيًا سياسيًا مقارنًا من دون إهمال المناهج الأخرى، ولا سيما النظمية منها، متأملين في ذلك أن يجيب عن الأسئلة العديدة التي يطرحها متابعو الشأن الخاص بالقرن الأفريقي، وهي أسئلة تتمحور حول الأسباب التي تدفع القرن الأفريقي إلى أن يعيش هذا الوضع. ولا يزعم البحث أنه نجح في الإجابة عن هذه الأسئلة كلّها، لكنه يزعم أنه أجاب عن بعضها، متوسلًا الحكمة التي تقول إن ما لا يُدرك كله لا يُترك جله.

يضم القرن الأفريقي، بعدد سكانه الذي يقترب من ٢٠٠ مليون نسمة(١١)، حزمة كبيرة من الجماعات الإثنية تزيد على مئة جماعة(١٢). بل إن ثمة من يرى أنها تربو على الألف جماعة إذا ما احتُسبت مئات القبائل المنتشرة في الإقليم(١٣) بوصفها وحدات اجتماعية متميزة؛ إذ تعد كل قبيلة (Tribe) أو عشيرة (Clan) وحدة مستقلة بذاتها في كثير من مناطق القرن الأفريقي، لأن كلًا منها يتحدث لغة خاصة ويمتلك ثقافة تميزه من جواره القبلي. الأفريقي كثيرًا ما يعبّر عن هويته من خلال انتمائه القبلي أولًا وقبل أي شيء آخر(١٤).

---

(١١) يقول أحد الباحثين إن عدد سكان القرن الأفريقي يبلغ نحو ١٥٠ مليون نسمة، انظر: حسن، **العرب وأفريقيا**، ص ٦٦؛ ولكن هذه الدراسة ترى أن عدد سكان القرن هو أكثر من ذلك؛ وهذا ما سوف يتضح من سياق البحث، عبر الاطلاع على عدد سكان كل دولة من دول القرن.

(١٢) عبد السلام بغدادي، «التحديات والإشكاليات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا،» في: أحمد الأصبحي [وآخرون]، **القرن الأفريقي وشرق أفريقيا: الواقع والمستقبل**، شهرية الشرق الأوسط؛ ١٠ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠)، ص ١٢.

(١٣) مثلًا يقول أحد الباحثين إن إقليم دارفور السوداني يحتضن وحده ٥٠٠ قبيلة عربية وزنجية. انظر: أحمد موسى قريعي، **الجنجويد والنزاع المسلح في دارفور: الجنجويد القصة الكاملة: الجنجويد وأزمة الخطاب المسلح في دارفور** (الجيزة: مدبولي الصغير، ٢٠١٠)، ص ١٩.

(١٤) ثمة من يرى أن القبيلة قد تكون في بعض الحالات نتاجًا استعماريًا تطلبته أعمال الإدارة والسيطرة. وأن بعض الزعماء المحليين ساهم في تكوين القبائل في المرحلة الاستعمارية للتوسط بين الحكومة (الدولة) الاستعمارية والقبيلة. كما أن القبيلة بنظر آخرين ليست ظاهرة طبيعية أصيلة، بل هي أبنية اجتماعية ذات طابع وظيفي. وأن بعض الأفارقة يعرّف نفسه قبليًا (عشائريًا) لأن من مصلحته فعل ذلك. انظر: حمدي عبد الرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧)، ص ١٨٧-١٨٨ بتصرف.

لأنه يستطيع أن يحدد هويته ببساطة، وينسب نفسه من خلال القبيلة، فهي الهوية المباشرة والملموسة عنده، ولا يتعب كثيرًا في تحديدها؛ بخلاف الهوية المتعلقة بالدولة أو الجماعة الوطنية التي لم يشعر بها أو يستشعرها أو يدركها، لأنها لم تقدّم له شيئًا نظير مواطنته أو انتمائه الرسمي إليها، بينما القبيلة تقدّم له - فضلًا عن الهوية الملموسة - الحماية والشعور بالانتماء، لأن الأساس المفترض الذي تقوم عليه القبيلة، إنما هو القرابة (Kinship) أو الرابطة القائمة على القرابة؛ وهي علاقة اجتماعية تعتمد على رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة، ولا يعني اصطلاح القرابة في الأنثروبولوجيا علاقات العائلة والزواج فقط، بل يعني أيضًا المصاهرة[١٥]. كما أنه لا يعني دائمًا التحدر السلالي من جد مشترك، لأن الانتماء القبلي لا يمنع من وجود أفراد آخرين ضمن القبيلة ليسوا أصلًا منها، وذلك لما تقتضي الظروف (من استعاضة عن ذلك بعلاقات الحلف والتعاضد والتعايش، ومن الاستجابة لمستلزمات التلاحم الجماعي، فينتفي النسب القريب حينئذ بوصفه رابطة فعلية، لتظل ثماره ووظائفه وحدها الضمانة الأساسية لاستمرار النسب)[١٦].

لا داعي للإفاضة في أن الرابطة القبلية لا يمكن أن تستمر ما لم تكن هناك عصبية تشد المرء إلى قبيلته، بمعنى «تشيّع الإنسان لأقاربه ولقبيلته على حد السواء، وهي رباط يشد أفراد القبيلة بعضهم إلى بعض، ويُلقي على عاتق كل منهم سلسلة من المهام والالتزامات المتقابلة أساسها المدافعة والمناصرة»[١٧]. ولا يستقيم وضع الرابطة القبلية المعززة بالعصبية التي تحدد ولاء الفرد لجماعته القرابية، فحسب، بل يتحدد في الوقت نفسه بروابط جغرافية، واجتماعية وسياسية، لها هي أيضًا وزنها في رسم معالم الكيان الواحد على اعتبار أن النسب الظاهر، إن وُجد فعلًا، يظل غير مكتمل ما لم تعززه عناصر الألفة والتعامل الطويل، وما لم يكتسب الفرد عادات وأعراف

---

(١٥) دينكن ميتشيل، محرر، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠)، ص ١٨٣-١٨٦.

(١٦) المختار الهراسي، «القبيلة والدورة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/ أبريل ١٩٨٧)، ص ٤٨.

(١٧) فارسي أشتي، «القبلية في لبنان وآثارها السلبية،» قضايا عربية، السنة ٨، العدد ١ (١٩٨١)، ص ١٩٤.

القبيلة، ولم يتطور لديه الوعي بوجود مصلحة عامة ومشتركة تشده إلى بقية أعضاء جماعته[١٨].

لعل أبرز ما يستدعي «تكتل أعضاء القبيلة وتوحدهم، هو توافرهم على أرض جماعية، إلى جانب ملكيتهم العائلية، لذا كانت حماية هذه الملكية الجماعية، والدفاع عنها ضد مهاجميها من مرتكزات الحياة القبلية، ما دام الحرص عليها لا يخص أفرادًا من دون الآخرين بقدر ما هو مسؤولية الجميع»[١٩]. القبيلة غالبًا ما تتخذ موقعًا أو إقليمًا معينًا لها، فتشكل رابطة الإقليم عاملًا مضافًا إلى عامل القرابة والمصاهرة، يؤكده ويعززه، بل وقد يكون واحدًا من الأسس التي تقوم عليها العلاقة بين أفراد القبيلة الواحدة[٢٠]. وهذا ما يدفع بعض الباحثين إلى اعتبار القبيلة، مجموعة اجتماعية حقيقية بسبب تمتعها بمركز ثابت قائم على إقليم معين[٢١]. وهذا يعني أن الرباط القبلي يقوى ويشتد بصورة أكبر في حالة الانتماء إلى منطقة واحدة وقبيلة واحدة، ويصبح الاثنان شيئًا واحدًا، وبهذا تدخل العلاقة بين القبيلة والمنطقة أو الإقليم، لتشكل علاقة واحدة متداخلة (القبيلة - المنطقة، أو القبيلة - الإقليم)[٢٢].

تدخل القبيلة - ضمن منهج هذه الدراسة - في إطار الجماعة الإثنية، وفي هذه الحالة فهي إما أن تكون جماعة إثنية قائمة بذاتها، مثلما هي حال كثير من قبائل أوغندا وكينيا والسودان والصومال، أو تكون جزءًا من جماعة إثنية أكبر، مثلما هو حاصل في غرب إثيوبيا، جنوب السودان أو أريتريا أو شمال السودان؛ إذ تُعدّ القبيلة جزءًا من كيان أكبر. الأمهارا في إثيوبيا - على سبيل المثال - لا يمكن عدّها قبيلة، بل هي قومية أو نواة قومية، لأنها تزيد على ٢٥ مليون نسمة، وكذلك الحال بالنسبة إلى العرب في السودان، أو التغرين في أريتريا، أو الكيكويو في كينيا، أو الباغندا في أوغندا، مثلما سنرى

---

(١٨) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط ٢ (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢)، ص ٢٥٤.

(١٩) الهراسي، ص ٤٨.

(٢٠) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٢٠٥.

(٢١) عبد الرضا الطعان، «أثر النظام القبلي في نشأة النظام الفدرالي في ليبيا،» القانون والاقتصاد (جامعة البصرة)، السنة ٢، العددان ٣-٤ (١٩٨٠)، ص ٣١٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣١٠، وبغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٢٠٥.

في الصفحات المقبلة من هذه الدراسة. لكن مع ذلك، ولأغراض فك اللبس أو إزالة الالتباس، فإن الدراسة ستعد أي جماعة ذات تميز معين على صعيد الهوية الفرعية، ما دون هوية الدولة، بمعنى الهوية التي لا تتماثل بهوية الدولة أو الجماعة الوطنية (عموم الشعب) بالكامل، جماعة إثنية، سواء أكانت أغلبية أم أقلية، قومية أو قبلية أو دينية، أصيلة أم وافدة.

لكن ما هي الإثنية أو الجماعة الإثنية، على الأقل لأغراض هذه الدراسة؟

يمكن تعريف الإثنية (Ethnicity) بأنها «جماعة من الناس لديها اعتقاد راسخ بأنها تمتلك هوية مشتركة ومصيرًا واحدًا استنادًا إلى اعتبارات الجذور التاريخية وروابط الدم ووشائج القربى والعادات والمواريث الثقافية المشتركة وربما إضافة إلى ذلك التحدث بلغة واحدة. يعني ذلك أن الجماعة الإثنية هي أقرب إلى الفهم المعاصر لمدرك الأمة (Nation). بيد أنه يبقى مع ذلك، أن الإثنية تدور في فلك الانحياز إلى الأصل والتراث المشترك وذلك بشكل يتجاوز الاعتبارات الجغرافية والإقليمية التي تُمثل أحد أركان الأمة»[٢٣].

يُستخدم مفهوم «الإثنية» عادة لوصف جماعة من الناس وتميزها من جماعة أخرى تقطن في الإقليم نفسه. ولعل ذلك يضفي على الإثنية أهمية معتبرة في الدراسات السياسية بوجه عام، أو يمكن من خلال المنظور الإثني فهم العلاقات بين الجماعات الإثنية المختلفة، وكذلك التفاعلات بينها وبين التنظيمات الاجتماعية الأعلى مثل الدولة والأمة. ويصدق ذلك القول على الوضعية التي تشهد فيها الدولة أكثر من جماعة إثنية واحدة... يدفع ذلك إلى القول إن الإثنية شعور بالانتماء يعبّر عنه الأفراد سواء أكانوا ينتمون إلى مجتمع الأقلية (Minority) أو مجتمع الأغلبية (Majority) في الدولة[٢٤]. ولعل من نافلة القول إنه لا توجد ظاهرة في أفريقيا أشد تهديدًا وتحديًا للنظم السياسة أو لتماسك الدول من الظاهرة الإثنية (العرقية - الثقافية).

يمكن تحديد الإثنية بصفتها ظاهرة - فضلًا عمّا تقدم - بأنها الاعتقاد

(٢٣) عبد الرحمن، ص ١٨٤، نقلًا عن: Joshua B. Forrest, *Subnationalism in Africa: Ethnicity, Alliances, and Politics* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2004).

(٢٤) عبد الرحمن، ص ١٨٤-١٨٥. ولمزيد من التفصيلات حول تعريف الإثنية، انظر: بغدادي، **الوحدة الوطنية**، ص ٩٤-١٠٧، ومحمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢).

- ربما الأسطوري - بالانحدار الجماعي من أصل مشترك واحد، الأمر الذي يحمل معه عادة سمات وخصائص نظرية مشتركة، تدفع نحو مزيد من الإحساس بانصهار الجماعة وامتزاجها وتميّزها من غيرها.

قد يكون هذا المفهوم واسعًا، غير أنه يُعدّ ملائمًا لتناول الجماعات المختلفة، ولا سيما في أفريقيا، حيث يشتمل على أي نمط من أنماط الجماعات سواء أكانت مرتكزة على أسس عنصرية (عرقية/ جنسية) أو ثقافية، أي سواء أكانت مستندة إلى أصل مشترك أو لون أو مظهر أو لغة أو دين أو قبيلة أو أي رابطة من هذا القبيل[٢٥].

ولأغراض هذه الدراسة، فإننا نعدّ الجماعة الإثنية أيَّ جماعة بشرية تتميز بسماتها الطبيعية (اللغة، الدين، القومية، العرق، القبيلة، خصوصًا في أفريقيا) من غيرها من الجماعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة، بغض النظر عن حجمها وعددها. الجماعة الإثنية قد تكون أقلية وقد تكون أغلبية.

هكذا يمكن القول إن الإثنية إنما هي تمايز أو اختلاف بين الجماعات وفقًا لصفاتها الطبيعية، وإن وضعها داخل الدولة لا علاقة له بعددها فهي قد تُمثل الأغلبية في الدولة، أو قد تكون في وضع الأقلية وهكذا فالأقلية إذا كانت جماعة إثنية، فإنه ليس بإمكان الجماعة الإثنية أن تكون أقلية دائمًا.

الإثنية تتضمن كلتا الجماعتين الأقلية والأغلبية، وكلتاهما تُعد جماعة إثنية. من هنا لا يقتصر وضع الإثنية على الأقلية فقط، وهذا ما اعتمدته هذه الدراسة في تبنيها مفهوم الإثنية[٢٦]. ولتناول الموضوع، عرضت الدراسة لمحات عن الجماعات الإثنية، من منظور اجتماعي - سياسي، مع وقفات قصيرة عند

---

(٢٥) انظر: محمود محمد أبو العينين، «التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية،» الدراسات الأفريقية (العدد الخاص بالمؤتمر العالمي للدراسات الأفريقية بالخرطوم) (١٩٩٤)، ص ٤٩-٥٠، وقارن بـ: Larry Diamond, "Ethnicity and Ethnic Conflict," *Journal of Modern African Studies*, vol. 25, no. 1 (March 1987), p. 117, and Donald L. Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1985), pp. 17-18 and 55.

(٢٦) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ١٠٦-١٠٧، وقارن بـ: Ali Mazrui, "Francophone Nations and English-Speaking States: Imperial Ethnicity and African Political Formations," and John stone, "Ethnicity Versus the State: The Dual Claims of State Coherence and Ethnic Self-Determination," in: Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola, eds., *State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas*, Westview Special Studies on Africa (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), pp. 25 and 85 resp.

الجماعات المؤثّرة منها، ولا سيما تلك التي مارست أو لا تزال تمارس دورًا سياسيًا مؤثّرًا، سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الإقليم، وتداعيات ذلك الدور على الاستقرار السياسي في الإقليم أو جواره العربي.

أولًا: تحديد نطاق إقليم القرن الأفريقي وعلاقته بالعرب قديمًا وحديثًا

تضم منطقة القرن الأفريقي - جغرافيًا - ثماني دول هي: أريتريا وجيبوتي والسودان والصومال وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وجنوب السودان[٢٧]. وهناك الآن من الباحثين والمهتمين، من يرى أن لهذا النتوء الأفريقي النافر الذي يشبه رأس وحيد القرن (الخرتيت) تشعبات جيوستراتيجية وسياسية، تمتد شرقًا - عبر مضيق باب المندب - لتضم بلدان جنوب الجزيرة العربية ولا سيما اليمن، فضلًا عن بلدان الخليج العربي[٢٨].

بالنسبة إلى اليمن شبه الملتصق بالقرن عبر مضيقه وجزره، فإنه أُدخلَ ضمن نطاق القرن الأفريقي جيوستراتيجيًا وسياسيًا في إثر أكثر من متغير، وبعد تقدير موقف من لدن أطراف في القرن الأفريقي، بعد احتلال أريتريا الجزر اليمنية في عام ١٩٩٥، وظهور موجة ما يسمى محاربة الإرهاب، واندلاع الحرب الأريترية - الإثيوبية (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) وكانت قمة صنعاء (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢) التي جمعت رؤساء اليمن والسودان وإثيوبيا، بداية مرحلة أشّرت إلى دخول اليمن في دائرة القرن الأفريقي من الوجهة الجيوسياسية والاستراتيجية. ومما يجدر ذكره هنا أن هدف القمة المعلن كان محاربة الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي[٢٩].

زاد من ارتباط اليمن بنطاق القرن الأفريقي استراتيجيًا وسياسيًا توقيع اليمن اتفاقًا لإنشاء مركز إقليمي في صنعاء لمكافحة القرصنة بالتعاون بين وزارة النقل

---

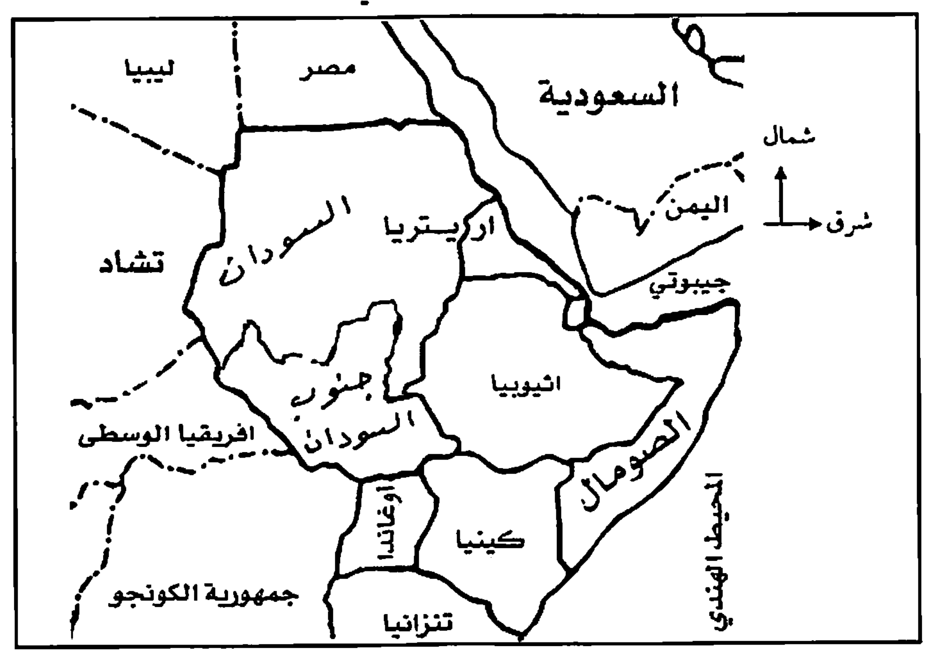
(٢٧) صبحي عسيلة، «اليمن: دوافع التوجه نحو القرن الأفريقي،» السياسة الدولية، العدد ١٣٧ (١٩٩٩)، ص ١٨٨، وانظر الخريطة الرقم (٥-١)، ص ١٢٧ من هذا الكتاب.

(٢٨) علي العمودي، يوميات من القرن الأفريقي (الجيزة: دار صفصافة، ٢٠١٠)، ص ١٧٢.

(٢٩) انظر: عبد الرحمن، ص ١٦، وقارن بـ: بغدادي، «التحديات والإشكاليات الأمنية والسياسية والاقتصادية،» ص ١٢-١٣.

اليمنية والمنظمة البحرية العالمية. يتولى المركز التنسيق بين الدول المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر، وتبادل المعلومات، وتنسيق القيام بمهمات مشتركة لمكافحة القرصنة، أو بالاشتراك مع القوات الدولية على غرار المركز الدولي لمكافحة القرصنة الموجود في كوالالمبور في ماليزيا[٣٠].

الخريطة الرقم (٥-١)
دول القرن الأفريقي



المصدر: علي الشرعة [وآخرون]، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، التقرير الاستراتيجي؛ ٣٠ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥)، ص ١٢ بتصرف.

يسعى اليمن إلى تعميق اتصاله بالقرن الأفريقي من جهة، وتعزيز دوره حلقة وصل بين دول القرن ودول مجلس التعاون الخليجي - وانطلاقًا من إيحاءات قمة صنعاء التي باتت تضم خمس دول بعد دخول جيبوتي والصومال إلى عضويتها - يسعى إلى وضع نفسه في قلب الخريطة الاستراتيجية التي تشمل منطقتي الخليج العربي والقرن الأفريقي، عبر دعوته إلى إنشاء منتدى

(٣٠) أحمد الأصبحي، «آفاق الاستقرار والدور العربي المطلوب في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا،» في: الأصبحي [وآخرون]، ص ٦٠.

التعاون لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقي الذي سيقوم بتفعيل آليات التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي بين الطرفين[٣١].

هناك شعور قوي لدى النخبة اليمنية بارتباط بلدهم بمنطقة القرن الأفريقي - استراتيجيًا - وهو ما يجعلها في قمة أولويات السياسة الخارجية اليمنية، لاعتبارات عدة، منها أن اليمن ودول القرن تقع في إطار منطقة البحر الأحمر، كما أن اضطرابات المنطقة تنعكس مباشرة على الأوضاع في اليمن؛ فاستقلال أريتريا في عام ١٩٩٣، وسعيها إلى تثبيت حدودها فجّرا مشكلة جزر حنيش مع اليمن خلال أعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٨ واحتدام الصراع بين أريتريا وإثيوبيا، ثم إن اندلاع الحرب بينهما زاد عدد اللاجئين إلى اليمن، مع ما يحمل ذلك من أثر اقتصادي وأمني سلبي في البلاد[٣٢]. كما أن تدفق السلاح والمساعدات إلى الحوثيين في صعدة عبر أريتريا قوّى ارتباط اليمن بقضايا الأمن في القرن الأفريقي[٣٣].

عن اتساع نطاق القرن الأفريقي - جغرافيًا واستراتيجيًا وسياسيًا - وامتداده إلى اليمن، بل إلى الجزيرة والخليج العربي، يقول نفر من الباحثين، إنه:

«رغم تعدد الكتابات التي تناولت قضايا القرن الأفريقي وبؤر التوتر فيه، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تحديد مفهوم القرن الأفريقي نفسه، إذ إنه لا يجسد مدركًا فكريًا للقاطنين في هذه المنطقة من شمال شرق أفريقيا، بقدر ما يُعبّر عن واقع جغرافي يمكن ملاحظته بالنظر إلى خريطة القارة السمراء. ويذكر الكاتب البريطاني بيتر وُدوارد (Peter Woodward) أن مفهوم القرن ارتبط في نشأته وتطوره بتاريخ العلاقات الصومالية - الإثيوبية، وإن كان اتسع في دلالته بعد ذلك ليشمل السودان ودولًا أخرى. وربما يعزى هذا التوسع في الاستخدام إلى عوامل عدة ومتغيرات، لعل من أبرزها أنه يُعبّر عن تاريخ

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٣٢) عسيلة، ص ١٨٨.

(٣٣) انظر: أحمد محمد الدغشي، الحوثيون دراسة منهجية شاملة: طبيعة النشأة والتكوين، عوامل الظهور وجدلية العلاقة بالخارج، مشاهد المستقبل (الدوحة: المورد للإعلام؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص ٧٠-٧٤، وقارن بـ: بغدادي، «التحديات والإشكاليات الأمنية والسياسية والاقتصادية،» ص ١٢.

مشترك من الصراعات والمشكلات التي عصفت بالمنطقة ككل، فثمة نزاعات حول الحدود بين الدول بعضها بعضًا بل داخل الدول نفسها، كما أن هناك حروبًا أهلية وصراعات ممتدة لا تهدد فقط استقرار الحكومات ولكنها تقوض دعائم دول المنطقة ذاتها. واستنادًا إلى هذا التطور في سيرة المفهوم أصبح القرن الأفريقي الكبير يمتد بقوة دفعه الجيوستراتيجية صوب اليمن وقلب جزيرة العرب حتى يشمل منطقة الخليج العربي، وقد أطلق بعض الكتاب على هذا الشكل الذي ينطوي عليه التحديد الجغرافي السابق اسم «قوس الأزمة» إشارة إلى جملة القضايا والصراعات بالغة التعقيد في تلك المنطقة.

وعلى أي الأحوال فإن القرن يُطلق على ذلك النتوء البارز من اليابسة الذي يشق الماء نصفين في الشمال الشرقي لأفريقيا من مرتفعات كلمنجارو حتى أراضي جيبوتي المنخفضة ومن صحراء السودان الغربية حتى سواحل البحر الأحمر باتجاه الجنوب مرورًا برأس عسير وبلاد بونت (Punt)»[٣٤].

هناك من يرى إدخال اليمن ضمن نطاق القرن الأفريقي على الرغم من أنه بلد آسيوي، وذلك لأن اليمن يؤثّر ويتأثر بأحداث القرن الأفريقي (الصراع في الصومال وعليه، التمزق في السودان، حروب أريتريا، تدفق السلاح واللاجئين. . .)، فضلًا عما يعانيه اليمن نفسه من تفجر أمني وحركة تغيير سياسي لم يشهدها البلد في تاريخه المعاصر - وهي حركة جاءت ضمن موجة التغيير والإصلاح التي تجتاح المنطقة - وتراجع اقتصادي ونزاع ذي طابع سياسي (الحكومة والمعارضة) وقبلي ومذهبي ومناطقي، له أبعاد إقليمية ودولية، استوجب تدخلًا واضحًا من السعودية وإيران وأريتريا، ولا سيما في ما يتعلق بالتحرك الحوثي، علاوة على ما يعانيه اليمن من حراك جنوبي ونشاط تنظيم القاعدة الممتد إلى الصومال وجواره، إضافة إلى التدخل الأميركي المباشر وغير المباشر تحت شعار مكافحة الإرهاب[٣٥].

فيما نحن بصدد تحديد نطاق القرن الأفريقي بمعناه الضيق (الجغرافي) والواسع (الاستراتيجي - الجيوبوليتيكي) عبر إدخال اليمن وأجزاء من الجزيرة

(٣٤) حسن، العرب وأفريقيا، ص ٦٦.
(٣٥) بغدادي، «التحديات والإشكاليات الأمنية والسياسية والاقتصادية،» ص ١٢.

العربية، ينبغي ألّا يفوتنا، البعد التاريخي أو الإرث التاريخي في تحديد هذا النطاق.

ذهب علماء التاريخ والآثار إلى أن أقدم النقوش التي عُثر عليها في الحبشة (إثيوبيا) هي سبئية بخط المسند اليمني ويرجّحون أن أصحابها كانوا سبئيين مهاجرين من اليمن، كما أن الخط الحبشي المعاصر مشتق في معظمه من خط المسند، وهو الخط اليمني القديم الذي كُتبت به النقوش اليمنية القديمة.

هاجرت الموجة الأولى من القبائل اليمنية في الألفية الثانية قبل الميلاد، وسكنت الجزء الشمالي من الموضع الذي أطلقوا عليه اسم «الحبشة»، واشتقت كلمة «الحبشة» من اسم إحدى القبائل اليمنية، وهي قبيلة «حبشات» التي نزحت من اليمن إلى أريتريا، وتوغلت غربًا وجنوبًا في المناطق الجبلية في القرن الخامس قبل الميلاد[٣٦]. ويذهب باحث متخصص بالشأن الأفريقي إلى القول:

«جاءت قبائل يمنية قديمة إلى المنطقة التي تُمثل سواحل أريتريا حاليًا وسرعان ما توجهت صوب الداخل حتى وصلت جنوب مصر، واختلط هؤلاء المهاجرون بالمجتمعات المحلية وكونوا لغة مشتركة هي أقرب إلى العربية القديمة، وشهدت المنطقة ازدهارًا حضاريًا مع تأسيس مملكة أكسوم بطرازها المعماري الحجري الفريد، ومع تحوُّل ملكها إيزانا إلى المسيحية وارتباطها بالكنيسة القبطية المصرية ازدهرت العلاقات المصرية - الحبشية، بيد أنه في عام ٥٧٠ من الميلاد قاد أبرهة الحبشي حملة لتدمير الكعبة المشرّفة وإن فشل في مسعاه هذا.

مع ذلك ظلت علاقات العرب في شبه الجزيرة العربية بالحبشة وجوارها قوية ولا سيما في المجالات التجارية والاقتصادية، وهو ما لوّح به زعماء قريش في أثناء سعيهم لاسترداد المسلمين المهاجرين إلى الحبشة، فقد أمر الرسول نفرًا من أصحابه بالهجرة إلى الحبشة في عصر النجاشي حيث إن «فيها

---

(٣٦) محمد محسن الظاهري، «الحالة اليمنية،» في: أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، تحرير وتنسيق نيفين مُسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٤٧-١٩٥.

ملك لا يُظلم عنده أحد أبدًا» وبالفعل تعهّد النجاشي للمسلمين بالحماية ورد وفد قريش على عقبيه. ولما مات النجاشي صلى عليه الرسول صلاة الغائب. ما يلفت النظر أن الحوار الذي دار بين النجاشي والعرب، قد تم من دون ترجمان، وهو ما يدل على أنهم كانوا يتحدثون بلغة واحدة فقط أو على الأقل بلهجتين متقاربتين. يعكس ذلك عمق الارتباط القديم بين العرب ومنطقة شرق أفريقيا»[٣٧].

يذهب باحث آخر إلى القول، إن الإسلام دخل إلى إثيوبيا (الحبشة) بعد الهجرة الأولى «لأصحاب الرسول (ﷺ) الذين عاشروا الأحباش في زمن الشدة، ووصل الإسلام إلى إثيوبيا قبل المدينة المنورة وأجزاء من الجزيرة العربية. وتُعد مدن مثل هرر وجما ومناق ووقرو من المناطق التي هاجر إليها المسلمون الأوائل، وشهدت بروز علماء وفقهاء من أمثال الشيخ نور حسين، وهي مناطق ذات طابع إسلامي لحضارة من التسامح. وهناك سلالات بشرية يعود تاريخها لتلك الحقبة ساهمت في نشر الإسلام في مناطق العفر والصومال الإثيوبي [أوغادين]، وكان لها اتصال روحي بمناطق في اليمن، وإن كانت الحضارتان الإثيوبية واليمنية تتصلان منذ ما قبل الإسلام، حتى إن الخط الأمهري الذي تُكتب به اللغة الأمهرية الإثيوبية هو خط سبئي، خط حضارة سبأ في عهد الملكة بلقيس، وتوجد آثار شاهدة على هذا التواصل المبكر في الشواهد التي توجد بمدينة إب اليمنية لذلك فإن أرضًا بهذا التاريخ الثري والزاخر لا نقبل أن يحاول البعض تصويرها على أنها تابع أو من صنيعة أحد»[٣٨].

يقول المؤرخ والكاتب الأريتري المعروف محمد سعيد ناود[٣٩] في معرض حديثه عن الارتباط التاريخي بين العرب وهذه الأجزاء من القارة الأفريقية المتمثلة بالقرن الأفريقي، إن الهجرة السبئية القادمة من اليمن وجنوب الجزيرة العربية، تركت بصماتها وآثارها بشكل واضح من خلال موجات متتالية، ويضيف ناود «أن الكتب لا تحدد لنا الكيفية التي جاءت

---

(٣٧) حسن، العرب وأفريقيا، ص ٣٧-٣٨.

(٣٨) العمودي، ص ٨٣.

(٣٩) سبق له أن انخرط في صفوف حركة تحرير أريتريا منذ عام ١٩٥٨.

بها هذه الموجات أو أعدادها، ولكن من الثابت أنها جرت قبل ميلاد السيد المسيح (عليه السلام)، بآلاف السنين، البعض يذهب إلى ما لا يقل عن عشرة آلاف عام. وقال إن النقوش الحجرية المكتشفة تشير إلى قبائل سبئية وحميرية عبرت البحر عن طريق باب المندب وجزر دهلك باتجاه مرتفعات أريتريا والحبشة، وكان على رأس هذه القبائل النازحة من الجنوب العربي قبيلة تدعى الأجاعز اختارت الاستيطان في الأقسام الجنوبية من المرتفعات الأريترية ومنها انتشرت لغتها الجئزية (الجعزية) وهي لغة ساميّة مكتوبة ومعروفة بين سكان الهضبة. وهناك قبيلة أخرى عبرت البحر أيضًا تدعى قبيلة حبشات استقرت إلى الجنوب من مواطن القبيلة الأولى فيما يُعرف حاليًا بإقليم تيجراي في الحبشة والذي في ربوعه قامت مملكة أكسوم التاريخية، وبمرور الأيام أطلق اسم الحبشة على سائر البلاد».

يزيد ناود أن «الأحباش مدينون للجنوب العربي من ناحيتين الأولى الاسم الذي عُرفت به بلادهم، ومن ناحية ثانية اكتسابهم اللغة المكتوبة التي كانت مفتاح حضارتهم وكتبوا بها تاريخهم وتراثهم»[٤٠].

يتابع هذا المؤرخ الذي قضى عمره ينقب في تاريخ هذه المنطقة، ولا سيما في الجزء الأريتري - الإثيوبي منها أن «الشاطئ الشرقي و[الشاطئ] الغربي للبحر الأحمر مرتبطان تاريخيًا ومصيريًا ثقافيًا وحضاريًا وقد ربطتهما أديان ومصالح مشتركة منذ القدم، بحكم الهجرات المتتالية من جزيرة العرب باتجاه منطقة القرن الأفريقي. وقد أخذت مسالك وممرات مختلفة باتجاه موانئ أدت أدوارًا مهمة في تاريخ هذه المنطقة مثل عيذاب وسواكن ومصوع وزيلع وبربرة ومقديشو، أو الهجرات الأخرى التي تمت عبر باب المندب واتجهت شمالًا أو تلك التي تمت عبر مصر واتجهت جنوبًا». ويضيف: «ومن هنا يجيء أيضًا التأثير الأبرز الذي يتضح من خلال انتقال الأديان، كما هي في الجزيرة العربية إلى هذه المنطقة، فاليهودية والمسيحية والإسلام كلها نزحت مباشرة إلى المنطقة من الجزيرة العربية وكانت سائدة في ممالك سبأ وحمير والحجاز من بعدها. وعلى الرغم من بعض الحروب التي كانت تنشب

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٧٤-١٧٥، وقارن بـ: محمد سعيد ناود، **العروبة والإسلام في القرن الأفريقي** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٨)، ص ٢٩-٣٤.

بين الدويلات الإسلامية وملك الحبشة المسيحية إلا أن ذلك لم يمنع من تعايش الأديان والشعوب والقوميات في أتون الحضارات المتلاحقة في هذه المنطقة في أجواء من التسامح»[٤١].

أخيرًا، من منظور مغاير، لكن مقارب - منظور استراتيجي بحت - نذهب إلى ما نحتته الولايات المتحدة الأميركية من مصطلح حديث أو نطاق جديد للمنطقة، أطلقت عليه تسمية «القرن الأفريقي الكبير». وهو نطاق يشمل دولًا أفريقية أخرى تضم تنزانيا ورواندا وبوروندي، حيث منطقة البحيرات العظمى ومنابع النيل الأبيض الغنية بالموارد الطبيعية. منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها بين الولايات المتحدة وما كان يسمى المعسكر الاشتراكي (١٩٨٩-١٩٩١)، بات واضحًا أن القرن الأفريقي يشكل أحد مكونات الاستراتيجيا الأميركية الجديدة، وهي استراتيجيا سعت إلى إقامة تحالف إقليمي يشمل دول هذه المنطقة الاستراتيجية لتأمين المصالح الأميركية، ومحاصرة النظم المارقة - وفقًا للوصف الأميركي - وفي مقدمها النظام السوداني، وأي نظام آخر يخرج عن نطاق السيطرة، مثلما حدث مع نظام المحاكم الإسلامية برئاسة طاهر حسن عويس وشريف شيخ أحمد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦[٤٢] (قبل أن يقرر شريف التعاون مع الإدارة الأميركية وإثيوبيا في أواخر عام ٢٠٠٨ ليصبح رئيسًا موقتًا للصومال في مطلع عام ٢٠٠٩) ؛ أو محاصرة أي نظام يُقرر الابتعاد من الطوق الأميركي، مثلما نجد إرهاصات ذلك في أريتريا ، الغاضبة من انحياز الغرب لمصلحة إثيوبيا - إبان الحرب الثنائية (١٩٩٨-٢٠٠٠) وما تلاها من وقائع، منها تدخُّل أريتريا في الصومال بعد عام ٢٠٠٧ لمصلحة دعم حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي المناوئين للسياسة الأميركية ولحكومة شريف شيخ أحمد الحالية[٤٣].

---

(٤١) العمودي، ص ١٧٦-١٧٧، وناود، ص ٢٩-٣٤.

(٤٢) انظر: حمدي عبد الرحمن حسن، «القرن الأفريقي الجديد أمريكيًا،» ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة ١٣، العدد ١٤٧ (آذار/ مارس ٢٠٠٧)، ص ٣١، وقارن بـ: عبد السلام إبراهيم بغدادي، «تحولات الفرقاء المحليين في المشهد السياسي الصومالي المعاصر،» دراسات دولية (جامعة بغداد)، العدد ٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، ص ١٢-١٦.

(٤٣) عبد السلام إبراهيم بغدادي، «الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية،» دراسات شرق أوسطية (عمان)، السنة ١٣، العدد ٥٠ (شتاء ٢٠٠٩ - ٢٠١٠)، ص ١٢٧-١٤٢، والقدس العربي: ٢/ ١١/ ٢٠٠٦ و١٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٢ و٢ على التوالي.

هكذا فإن الإدارة الأميركية، منذ عهد بيل كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١) بدأت تروّج لمفهوم القرن الأفريقي الكبير وتحديدًا منذ عام ١٩٩٤، بعد إخفاقها في السيطرة العسكرية المباشرة على الصومال خلال أعوام ١٩٩٢-١٩٩٤ تحت ما يسمى عملية إعادة الأمل التي انتهت بمقتل ١٨ جنديًا أميركيًا من قوات المارينز[٤٤]. بل إن هناك طرحًا أميركيًا في عهد الرئيس جورج بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٩) لمد القرن الأفريقي لا إلى منطقة البحيرات الأفريقية العظمى (فكتوريا (نيانزا)، تنجانيقا وغيرهما) وحسب، بل ربط هذه المنطقة بالخليج العربي، باعتبارهما تشكلان وفق ما يذهب إلى ذلك الباحثون في المجال الاستراتيجي «قوس الأزمة». فأي تحركات عسكرية أميركية أو أوروبية متجهة صوب الخليج العربي عليها أن تمر عبر هذه المنطقة، وكذلك الحال بالنسبة إلى ناقلات النفط العملاقة المقبلة من الخليج العربي والمتجهة صوب الغرب عبر مضيق باب المندب[٤٥].

تعزز هذا الاتجاه، بعد انتشار نشاط القاعدة وتغلغله في هذا النطاق الاستراتيجي - ولا سيما في اليمن والصومال وشرق أفريقيا - وظهرت معالمه باستهداف السفارتين الأميركيتين في دار السلام (عاصمة تنزانيا) ونيروبي (عاصمة كينيا) في عام ١٩٩٨؛ وضرب المدمرة الأميركية «كول» في عام ٢٠٠٠ والتي كانت راسية في ميناء عدن، وهو الحادث الذي أدى إلى مقتل ١٧ بحارًا أميركيًا، وإعطاب المدمرة؛ وتفجير ناقلة النفط الفرنسية «لمبيرغ» على ساحل المكلا في حضرموت في اليمن في ٦/ ١٠/ ٢٠٠٢، وهذه العملية أدت إلى احتراق السفينة ومقتل عدد من بحارتها[٤٦].

بعد كل ما تقدم، نقول إن هناك من مدّ نطاق القرن الأفريقي شرقًا نحو اليمن والخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، وهناك من زحف به غربًا في

---

(٤٤) انظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، «التدخل الدولي في الصومال،» مجلة كلية العلوم السياسية (جامعة بغداد)، العدد ١٣ (١٩٩٥)، صفحات متفرقة، وقارن بـ: حسن، «القرن الأفريقي،» ص ٣١.

(٤٥) بتصرف عن: عبد الرحمن، ص ١٢٦-١٢٧ و١٤١-١٤٢.

(٤٦) الظاهري، ص ٦٢٤ و٦٢٨، وقارن بـ: التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠١ (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، [٢٠٠٢])، ص ٢٤٤-٢٤٥.

اتجاه المياه العذبة في البحيرات الأفريقية العظمى، بل وهناك من ربط بين التوسعتين المائيتين (المالحة والعذبة - الخليج والبحيرات) فأي نطاق نعتمد في هذه الدراسة؟

إن ما سنذهب إليه في هذه الدراسة ونعتمده، هو نطاق القرن الأفريقي بدوله التسع المحددة في الخريطة الرقم (٥-١)؛ وهذه الدول هي: إثيوبيا وأريتريا وجيبوتي والصومال وكينيا وأوغندا والسودان وجنوب السودان، مضافًا إليها اليمن، من دون أن نهمل امتدادات هذا النطاق عربيًا وأفريقيًا، وفقًا لتداعيات الاضطراب والصراع أو مقتربات التعاون والانتفاع!

هكذا تحددت معالم الإقليم الذي تبنته هذه الدراسة، وهو إقليم يبتدئ من الصومال الذي يُمثل قطب الرحى في تشكيل ملامح الإقليم وتحديد شكله الجغرافي على الخريطة لأنه بحدوده الطبيعية يُمثل رأس القرن الأفريقي. وتأتي بعده إثيوبيا التي تشكّل قلب القرن الأفريقي، وهو قلب متدفق بالمياه، إذ تشكّل بحيرات إثيوبيا وحدها - ولا سيما بحيرة تانا - قرابة ٨٣ في المئة من جملة منابع نهر النيل، من هنا جاءت تسميتها نافورة أفريقيا. وتشكّل أريتريا مع جيبوتي الركن الشمالي الساحلي من الإقليم عبر إطلالتيهما على المنافذ الجنوبية للبحر الأحمر في اتجاه باب المندب الذي أصبح اليوم بوابة مرور النفط الخليجي إلى أوروبا وأميركا الشمالية، ويدخل السودان بشطريه ٢,٥ مليون كلم^{٢} نطاق القرن الأفريقي من جهة الغرب، ومعه أوغندا التي تشكّل مع كينيا الأطراف الجنوبية للقرن الأفريقي، وهما دولتان تعجان بالمشكلات، كما أنهما في الوقت نفسه تُظهران استجابة عالية لفرص الاستثمار والتعامل مع التحرك الأميركي - الأوروبي بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية.

أخيرًا هناك دولة اليمن الرابضة على الضفة المقابلة، والتي عُدت ضمن نطاق القرن الأفريقي، على الرغم من أنها بلد آسيوي، وذلك لأن اليمن يؤثّر ويتأثر بأحداث القرن الأفريقي وتفاعلاته المستمرة[٤٧].

---

(٤٧) بغدادي، «التحديات والإشكاليات الأمنية والسياسية والاقتصادية،» ص ١١-١٢.

ثانيًا: الأهمية الاستراتيجية - الاقتصادية للقرن الأفريقي وعلاقة ذلك بالعرب

تُعدّ منطقة القرن الأفريقي من أهم المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية الفائقة في القارة الأفريقية وجنوب غرب الجزيرة العربية. وتستند هذه الأهمية إلى اعتبارات عديدة، يأتي في مقدمها الارتباط الوثيق بين هذه المنطقة وما يدور فيها ومدى استقرارها، والبحر الأحمر والبحر العربي والدول المطلة عليهما، ولا سيما مصر والعربية السعودية وبلدان الخليج العربي. وتزداد أهمية المنطقة استراتيجيًا من خلال تحكمها في إحدى بوابتي البحر الأحمر وهي مضيق باب المندب، وازدادت أهمية المنطقة مع اكتشاف النفط في الخليج العربي وإيران والعراق وشبه الجزيرة العربية، واستخدام البحر الأحمر لنقله إلى الغرب، الأمر الذي جعل الجزء الجنوبي من البحر الأحمر والقرن الأفريقي موضوعًا للتنافس أو الصراع الدولي ومحل اهتمام دائم ومستمر من القوى الدولية[٤٨].

هكذا تحتل المنطقة منذ القدم أهمية استراتيجية بالغة، وهو ما يُبرر ويفسر ظاهرة التنافس الدولي فيها من أجل السيطرة وبسط النفوذ على الممرات المائية الدولية في البحر الأحمر والمحيط الهندي. ومن الملاحظ أن هذه الممرات المائية بدأت في استعادة قيمتها الاستراتيجية في حركة التجارة البحرية الدولية، ولا سيما بعد أن سعت القوى الآسيوية الصاعدة وروسيا فضلًا عن بعض دول الشرق الأوسط إلى فتح أسواق جديدة لها في أفريقيا عقب انتهاء الحرب الباردة. وإذا أخذنا في الاعتبار الاختراق الآسيوي للأسواق الأفريقية، ولا سيما من جانب الصين والهند، إضافة إلى اكتشاف النفط في كثير من دول المنطقة يتضح لنا أن مستقبل منطقة القرن الأفريقي رهن بحالة الاستقرار والأمن فيها[٤٩].

---

(٤٨) انظر: عسيلة، ص ١٨٨، وقارن بـ: بغدادي، «التحديات والإشكاليات الأمنية والسياسية والاقتصادية،» ص ١٥-١٦.

(٤٩) حسن، العرب وأفريقيا، ص ٦٦-٦٧.

وفقًا لمنطق الجغرافية السياسية، تُعدّ المنطقة ذات أهمية بالغة، لأنها تطل على السواحل الشمالية الغربية للمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر الذي تتحكم به عبر باب المندب، فيعطيها هذا وزنًا كبيرًا في الإشراف على منافذ التجارة العالمية ولا سيما تجارة النفط المقبلة من الخليج العربي[٥٠]. وهذا يعني بكل المعايير أن القرن الأفريقي منطقة حيوية جدًا وذات أهمية عليا، لا لأنها على تماس مع الأمن العالمي وحسب، بل مع الأمن العربي الذي يرتبط بأمن هذه المنطقة واستقرارها على نحو حرج ومتشعب بحكم تحكّم هذه المنطقة في عصب الحياة الذي يهم أكبر دولتين عربيتين في أفريقيا (مصر والسودان)؛ فمن إثيوبيا وأوغندا كما مر بنا، تنبع وتمر مياه النيل التي تُعد شريان الحياة لشعبي مصر والسودان[٥١].

كما أن الجزء الجنوبي من البحر الأحمر بالنسبة إلى مصر ودول عربية عدة (السودان، الأردن، السعودية) هو في منزلة حزام الأمن الاستراتيجي الجنوبي، إذ تطل مصر على المدخل الشمالي للبحر الأحمر عبر قناة السويس، وبالتالي فإن «قناة السويس وخليج العقبة والقرن الأفريقي ومياه النيل وباب المندب من الرواسخ التي يشكّل المساس بها تهديدًا مباشرًا للأمن الاستراتيجي المصري»[٥٢]. وما يضفي أهمية إضافية قصوى على إقليم القرن الأفريقي بمنافذه البحرية وممراته الحيوية، عدد الجزر الاستراتيجية في بحاره وخلجانه «فاليمن الذي يُعد نموذجًا (للموقع) الجغرافي المتميز على البحر الأحمر وخليج عدن»[٥٣]. يمتلك من الجزر مثل: بريم وحنيش الكبرى وحنيش الصغرى وقمران وزقر وجبل الطير وهايكوك، ما يجعله متحكمًا - من الوجهة الجغرافية - بمداخل ومخارج

(٥٠) عبد الرحمن، ص ١٢٦-١٢٧.

(٥١) العمودي، ص ١٧٢.

(٥٢) الظاهري، ص ١٧٦، وقارن بـ: صلاح بسيوني، «حول النزاع اليمني - الأريتري: الحاجة إلى هيكل إقليمي للأمن والتعاون في البحر الأحمر،» الحياة، -/٧/١٩٩٦، ص ١٧.

(٥٣) نيفين مسعد، «صنع القرار في الوطن العربي من منظور مقارن،» في: أحمد [وآخرون]، ص ٦٧١.

البحر الأحمر الجنوبية[٥٤]. من بين هذه الجزر، جزيرة حنيش الكبرى التي تُعد إحدى الجزر الاستراتيجية الواقعة بالقرب من مضيق باب المندب، المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر، حيث تُمكن مراقبة السفن البحرية التي تمر عبر المضيق ورصدها، وتبلغ مساحتها ٨٢ كلم٢، وتبعد من الساحل اليمني حوالى ٢٨ ميلًا بحريًا، بينما تبعد من الشاطئ الأريتري حوالى ٣٢ ميلًا بحريًا، وهي تتكون من صخور بركانية قاحلة، وتنتشر حولها ثماني جزر صغيرة بركانية التكوين[٥٥].

أظهرت دراسة اقتصادية أن الجزر اليمنية التي يصل عددها إلى ١٨٢ جزيرة تحتفظ كلّها بمقومات استثمارية لتنوع تضاريسها الجغرافية. وقالت الدراسة التي نشرتها الصحف اليمنية إن هذه الجزر كلّها غير مأهولة بالسكان باستثناء ست منها على الرغم من تردد مجموعات بشرية موسميًا إلى عدد من الجزر الباقية مثل جزيرة ظهرة بكلان وأرخبيل زقر، وحنيش. وتحتوي تلك الجزر بحسب الدراسة على معالم أثرية تعود إلى قرون عدة مضت. وتتصدر جزر البحر الأحمر الأهمية الاستثمارية كونه يُعد من أغنى مناطق الصيد في العالم، وهناك ما يزيد على ١٢٠٠ نوع من الأسماك أغلبيتها صالحة للاستهلاك البشري والحيواني؛ إذ إن الجزر الواقعة في البحر الأحمر وحدها تحتوي على أكثر من ٧٠٠ نوع من أسماك القرش الكبيرة و٤٨٥ نوعًا من الطحالب البحرية.

في الجزر نحو ٣ آلاف نوع من الشعاب المرجانية المختلفة التي تتعدد مسمياتها بين قطع مرجانية وشعاب مرجانية هامشية، وشعاب مرجانية قاعية. وتشتهر الجزر بمستنقعات أشجار المانجروف (Mangrove) التي يصل طولها إلى ما بين ٢ و٥ أمتار، وكذلك بالسلاحف البحرية والطيور والإسفنجيات وأشجار الزينة وبالشواطئ الرملية والمواقع الأثرية.

---

(٥٤) سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، دراسات إستراتيجية؛ ٣١ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٨٩، ٩١ و١٠٦، وقارن بـ: محمد يسري قنديل وعبد الرحمن رشدي الهواري، «التواجد البحري الإسرائيلي في البحر الأحمر،» دراسات (القاهرة)، العدد ٥٣ (١٩٩٢)، ص ٨.

(٥٥) الظاهري، ص ٦١٣.

تنفرد الجزر اليمنية بأكثر من ٣٦٣ نوعًا من الطيور التي تُمثل ١٨ رتبة و٦١ عائلة و٧٧ صنفًا لتحتل بذلك صدارة الشرق الأوسط في الطيور، منها أنواع نادرة مثل الطائر الاستوائي أحمر المنقار والأطيش المقنع والأطيش البني، والخرشنة البيضاء، والنورس السويدي[٥٦].

لأريتريا أيضًا جزر تتحكم في جزء من حركة الملاحة في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، وأهم هذه الجزر، فاطمة وحالب وتقعان أمام ميناء مصوع؛ وتمتلك أريتريا أيضًا أرخبيل دهلك قرب ميناء عصب، وجزر روميدا، الزبير، الطير، نورة ومسجتكة[٥٧]. وللسودان جزيرة سواكن الواقعة قبالة الميناء الذي يحمل الاسم ذاته[٥٨].

تزخر أراضي الإقليم فضلًا عما تقدم، بثروات طبيعية كبيرة، يأتي الماء العذب في مقدمها، إذ يُعد الإقليم خزانًا هائلًا للمياه الصالحة للشرب، ومنه تنبع أكثر من أربعة أخماس مياه النيل، إضافة إلى أنهر شبيلي وجوبا (جنوب شرق إثيوبيا والصومال) والقاش (أريتريا) وغيرها[٥٩]. وبإمكان الإقليم - ولا سيما إثيوبيا - تصدير الطاقة الكهرومائية من منابع النيل الأزرق الذي يشكّل النسبة الأعلى من مياه النيل (أكثر من ٨٠ في المئة)[٦٠].

تحوي أراضي الإقليم - ولا سيما السودان وإثيوبيا - الذهب، كما يمتلك السودان قدرًا كبيرًا من النحاس والغاز الطبيعي[٦١].

---

(٥٦) اليمن: ١٨٢ جزيرة قابلة للاستثمار؛ انظر: المجتمع (الكويت)، العدد ١٧٣٤ (٢٠٠٧)، ص ١١.

(٥٧) للمزيد من المعلومات حول هذه الجزر استراتيجيًا. انظر: جواد وبغدادي، ص ٨٧.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٨٩. وانظر الجدول الرقم (٥-١)، ص ١٤٠ من هذا الكتاب، الذي يبيّن عدد الجزر في البحر الأحمر، مع الإشارة إلى أهم هذه الجزر.

(٥٩) بغدادي، «التحديات والإشكاليات الأمنية والسياسية والاقتصادية،» ص ١٥-١٦.

(٦٠) العمودي، ص ١٩٠.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٩٠، وعبد الرحمن، ص ١٣٥.

الجدول الرقم (٥-١)
توزع الجزر في منطقة القرن الأفريقي

الدولة	عدد الجزر	أهم الجزر
أريتريا	١٢٦	دهلك - فاطمة - حالب - روميدا - الزبير - الطير
اليمن	٤١	بريم - حنيش الكبرى - قمران - زقر - سقطرة
السودان	٣٦	سواكن

المصدر: سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، دراسات إستراتيجية؛ ٣١ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩)، ص٨٩، ومحمد يسري قنديل وعبد الرحمن رشدي الهواري، «التواجد البحري الإسرائيلي في البحر الأحمر،» دراسات (القاهرة): العدد ٥٣ (١٩٩٢)، ص ٨.

يمتلك السودان أيضًا ١٢٠ مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة، لم يُستغل منها سوى ١٦ مليون فدان[٦٢]. ويختزن الإقليم إمكانات اقتصادية من النفط، إذ اكتُشف النفط في السودان في حقبة التسعينيات (تحديدًا في عام ١٩٩٩ - حقل حجليج (هجليج) في ولاية جنوب كردفان)، ووصل إنتاجه خلال عام ٢٠٠٧ إلى ما بين ٤٧٠ و٥٠٠ ألف برميل يوميًا وهو قابل للزيادة مع اكتشاف حقول جديدة[٦٣]. ويتركز معظم الإنتاج النفطي في دولة الجنوب الوليدة، إذ يشكّل النفط ٩٨ في المئة من إيراداتها العامة، ويأتي معظمه من ولاية الوحدة وعاصمتها بانتيو[٦٤]، وهي ولاية محاذية لولايتي جنوب كردفان وغرب كردفان الشماليتين اللتين تضمان منطقة أبيي الغنية هي الأخرى بالنفط،

(٦٢) عبد الرحمن، ص ١٣٥.

(٦٣) انظر في ذلك: عبد السلام إبراهيم بغدادي، النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا: فرص الاستثمار في ضوء الإمكانات والتوقعات، سلسلة دراسات إستراتيجية؛ ٩٩ (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٩)، ص ١٠؛ خالد حنفي علي، «النفط الأفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي،» السياسة الدولية، العدد ١٦٤ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٦)، ص ٨٧؛ صباح فرج، «النفط والعلاقات العربية الأفريقية،» في: محمود أبو العينين، محرر، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث الأفريقية، ٢٠٠٨)، ص ٧٧، وعبد الرحمن، ص ١٠٤.

(٦٤) هيئة الإذاعة البريطانية (B. B. C.)، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١١.

والتي تقع ضمن السودان - بعد انفصال الجنوب - لكنها تشهد صراعًا بين قبائل المسيرية الحمر (العربية) وقبائل الدينكا نقوك (النيلية)[٦٥].

يتميز السودان باحتياطي كبير من الغاز الطبيعي، وصل في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٤ مليار م٣، وهو ما يجعله في المرتبة السادسة أفريقيًا في احتياطي الغاز الطبيعي، بعد كلٍ من نيجيريا والجزائر ومصر وليبيا وأنغولا[٦٦].

كما يُنتج اليمن كمًا لا بأس به من النفط، لكن إنتاجه تراجع في السنوات الأخيرة، ليصل إلى ٤٢٣ ألف برميل يوميًا[٦٧].

تتضح مما سبق الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لإقليم القرن الأفريقي، وهذا ما يجعله موضع اهتمام القوى الدولية وبالتالي فإنه يفرض التعاون العربي/الأفريقي/الإسلامي، لدرء الأخطار والتهديدات التي يتعرض لها الإقليم باستمرار، فضلًا عما يعتمل في داخله من صراعات إثنية بفعل سوء إدارة التنوع من طرف النظم الحاكمة في أغلبية دول الإقليم، وهذا التعاون هو لتطبيق مبدأ معين من مبادئ التعامل الحركي، يفرضه وجود البحر الأحمر، بوصفه ممرًا ملاحيًا عالميًا غاية في الأهمية والحساسية؛ وتفرضه أيضًا مصادر مياه النيل، حيث تستأثر إثيوبيا وحدها بأكثر من ٨٠ في المئة من هذه المصادر. عليه، فإن تلك الحقيقة تستلزم ضرورة تأمين التدفق الحالي لمياه النيل، وتفرضه أيضًا طبيعة الصراعات القائمة في منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك الوليد الجديد (جنوب السودان) والتي تتعدى الأشكال المعتادة في الصراعات الأفريقية الأخرى، حيث إنها تدخل في إطار نمط الصراعات الاجتماعية الممتدة. وتُلزمه أيضًا متغيرات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولا سيما منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتعاظم الدور الأميركي في المنطقة الذي ارتبط بوجود إسرائيلي مكثف في كثير من دول شرق أفريقيا[٦٨].

---

(٦٥) انظر: الخريطة الرقم (٥-٢)، ص ١٤٣ من هذا الكتاب.

(٦٦) بغدادي، **النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا**، ص ٣٧، و**التقرير الاقتصادي العربي، ٢٠٠٧** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٧)، ص ٣٣١.

(٦٧) الظاهري، ص ٥٨٣.

(٦٨) بتصرف عن: عبد الرحمن، ص ١١٢- ١١٣. من الإصدارات المعاصرة والمباشرة التي تناولت موضوع التدخل والحراك الإسرائيلي في أفريقيا ولا سيما القرن الأفريقي. انظر: حسين حمودة مصطفى، **إسرائيل في أفريقيا**، تقديم محمد سليم العوا وأحمد يوسف أحمد (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١)، وسمر إبراهيم محمد، **السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا: حالة القرن الأفريقي** (القاهرة: الجزيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

هكذا يرتبط استقرار القرن الأفريقي وامتداداته العربية وأمنها ارتباطًا وثيقًا بالفرضيات واللزوميات السابقة، والأمر الذي يجب تأكيده هنا، هو أن مفهوم الأمن والاستقرار الذي نعنيه هنا هو مفهوم مجتمعي متعدد الجوانب، ومتشابك الأبعاد، وهو ليس مفهومًا عسكريًا بحتًا، وإن كان في أبسط معانيه يتمثل بمبدأ أساسي هو ضمان الحد الأدنى للحماية الذاتية، والسلم الأهلي الذي تقتضيه ضرورة التعايش بين الجماعات المختلفة. وهنا يجب التذكير بأن منطقة القرن الأفريقي لا تطرح مفهومًا واضحًا للاستقرار السياسي والمجتمعي بل حتى للأمن القومي مناهضًا للأمن العربي، وذلك بخلاف مثلًا المنطقة الشمالية الشرقية لأفريقيا التي يصطدم فيها أمن دولة عربية كبيرة (مصر) بالأمن الإسرائيلي، كما يجب إدراك أن الضعف الاستراتيجي في منطقة شرق أفريقيا يمكن أن يكون سلاحًا ذا حدين فهو إذا كان يضمن الاستقرار النسبي أو المرحلي للعرب فإنه يجعل التدخل بمعنى الاختراق الخارجي وإمكان استغلاله من جانب القوى الدولية أمرًا سهل المنال.

عليه، يجب تحديد بؤر التوتر وتوصيف الصراعات في هذه المنطقة التي تصبح مصدرًا من مصادر تهديد الاستقرار والسلم الوطني (المدني/ الأهلي/ الاجتماعي) العربي في لحظة معينة، وأن يكون هناك حذر عربي من أن تخلق أطراف دولية أو إقليمية مؤثِّرة في أطراف الوطن العربي بؤر التوتر، وفقًا لما هو متعارف عليه في فقه العلاقات باسم «مبدأ شد الأطراف»[٦٩]؛ وينبغي ألّا يقتصر الأمر على الحذر واليقظة وحسب[٧٠]؛ بل تهيئة الإمكانات العربية للتعامل الحركي مع هذه البؤر والدمل في ظل بيئة إقليمية ودولية غير مستقرة أصلًا.

---

(٦٩) لطالما حدّثنا حامد ربيع عن هذا الموضوع في محاضراته ودراساته، أي عن سياسة إسرائيل لتطويق الوطن العربي عبر إقامة علاقات قوية بتركيا وإيران (الشاه) وإثيوبيا لاحتواء الوطن العربي، ضمن ما كان يُعرف مجازًا بحلف المظلة.

(٧٠) بتصرف عن: عبد الرحمن، ص ١١٣-١١٤.

الخريطة الرقم (٥-٢)

الحدود الجديدة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان



الفصل السادس

التركيبة الإثنية في السودان وجنوبه

أولًا: التركيبة الإثنية في السودان

بلغ عدد سكان السودان، وفقًا لآخر إحصاء أُجري في عام ٢٠٠٨ (قبل التقسيم)، ٣٩ مليون نسمة، منهم ٨,٢ ملايين في الجنوب الذي انفصل رسميًا عن الوطن الأم (السودان) في ٩ تموز/يوليو ٢٠١١، وأعلن دولة مستقلة معترفًا بها دوليًا الدولة الرقم ١٩٣ في الأمم المتحدة و٥٤ في الاتحاد الأفريقي[١]. ويتوزع السودان (الأم) بشماله وجنوبه (قبل التقسيم) - وفقًا لبعض المصادر، على ٥٠٠-٥٣٠ مجموعة عرقية ثقافية تتحدث بنحو مئة لغة ولهجة[٢]. بل إن مصادر أخرى تذهب إلى أن العدد هو أكثر من ذلك، إذ يذكر أحدها أن دارفور بأقاليمه الثلاثة (شمال/ جنوب/ غرب - دارفور) تحتضن وحدها ٥٠٠ قبيلة تتكلم أكثر من ١٣٩ لهجة محلية[٣].

تُعد العربية اللغة الرسمية في السودان (قبل التقسيم)، ويتحدث بها العرب في الشمال والوسط، وسكان المدن الكبرى، مع وجود لغات رئيسة أخرى في الغرب والجنوب، مثل لغة الدينكا والنوير والشلك، وهي من اللغات النيلية، والفورية والزاندية وغيرها. ثمة لغة مشتركة في الجنوب (Lunga Franka) تسمى عربي - جوبا، وهي خليط من العربية واللغات

---

(١) الشرق الأوسط، ٩/١/٢٠١١، ص ٥.

(٢) فابريس ويسمان، محرر، في ظل حروب «عادلة»: العنف والسياسة والعمل الإنساني، دراسات مترجمة؛ ٢٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية؛ منظمة أطباء بلا حدود، ٢٠٠٦)، ص ١٣٥، وقارن بـ: حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧)، ص ١٢٠.

(٣) أحمد موسى قريعي، الجنجويد والنزاع المسلح في دارفور: الجنجويد القصة الكاملة: الجنجويد وأزمةالخطاب المسلح في دارفور (الجيزة: مدبولي الصغير، ٢٠١٠)، ص ١٩.

الجنوبية، ولا سيما لغة الباريا، وهي «اللغة» الأكثر انتشارًا ويتفاهم بها أبناء الجنوب بعضهم مع بعض[٤].

تتوزع المجموعات الإثنية الكثيرة في السودان على فرعين رئيسين هما:

فرع القبائل العربية - الأفريقية.

فرع القبائل الزنجية - الأفريقية بكل تفرعاتها.

تتميز هذه المجموعات بتنوعها الديني والمذهبي، إذ تتوزع على الإسلام والمسيحية والديانات الأفريقية التقليدية[٥].

ضمن هذه الفسيفساء الإثنية الكبيرة، تبدو «الغلبة» للثقافة العربية - الإسلامية[٦]. ويُعد تفوقها هذا عدديًا، حيث اللغة العربية هي اللغة الأم لسبعين في المئة من سكان البلاد، وهي النسبة التي تعتنق الإسلام دينًا لها، في حين تنتشر المسيحية جنبًا إلى جنب مع الإسلام والديانات الطوطمية والأرواحية في الجنوب[٧].

إذا أخذنا التوزيع بحسب المعيار القبلي (Tribal)، فإن القبائل العربية تنتشر عمومًا في شمال ووسط وغرب البلاد، وتمتد جنوبًا حتى بحر العرب (نهر يجري من الغرب نحو الشرق ويشكّل أحد روافد النيل الأبيض ويمر بولايات شمال وغرب بحر الغزال والوحدة وجونقلي) ومنطقة السدود (الأحراش الكثيفة والمستنقعات).

ينتشر العرب عمومًا في وسط البلاد وشمالها، منهم قبائل الشايقية والجعلية - التي ينتمي إليها الرئيس عمر البشير - ولا سيما في ولايات البحر الأحمر وكسلا والجزيرة وسنار والنيل، والنيل الأبيض والقضارف وشمال كردفان.

ينتشر العرب كذلك في ولاية النيل الأزرق ومعظمهم من قبيلة كنانة، جنبًا إلى جنب مع قبائل الفونج (خليط عربي - زنجي)، وقبائل الفلاتة والوطاويط،

(٤) New African Yearbook 1979: *Political History and Current Events, Social and Economic Conditions in 48 Countries of Sub-Saharan Africa Facts and Figures in Depth Studies of Continental Affairs* (London, England: IC Magazines Ltd.; New York: Franklin Watts, Inc, 1979), p. 333.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٣؛ ويسمان، محرر، ص ١٢٠، وعبد الرحمن، ص ١٣٥-١٣٦.

(٦) ويسمان، محرر، ص ١٣٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣٦، و *New African Yearbook 1979*, p. 333.

ويوجد العرب أيضًا في ولاية غرب كردفان، وكذلك في ولاية جنوب كردفان التي تنتشر فيها أيضًا قبائل النوباويين (قبائل جبال النوبة)، وقبائل الدينكا نقوك بفروعها التسعة، حيث تتداخل فروعهم مع قبائل المسيرية الحُمر العربية التي تنتشر حول منطقة أبيي النفطية - الرعوية الغنية التي تطالب بها قبائل الدينكا نقوك، على الرغم من أنها (أبيي) تقع تاريخيًا وجغرافيًا ضمن ولاية جنوب كردفان المحسوبة على ولايات الشمال (السودان الشمالي).

إذا ما انتقلنا إلى ولايات دارفور الثلاث (شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها الجنينة)، نجد أنها تحتضن - وفقًا لأحد المصادر ولما ذُكر سابقًا - بحدود ٥٠٠ قبيلة تتكلم أكثر من ١٣٩ لهجة محلية، مع تحدُّث أغلبيتها بالعربية (عربًا أكانوا أم غير عرب)، مع اعتناق جميعها الإسلام[٨].

تتوزع قبائلها على فرعين: الأول العربية الأفريقية، ومعظم أبنائها من الرعاة الرحل، منهم: المحاميد والماهرية والزيادية والجليدات والسلامات والرزيقات (الأبّالة) وبني حسين والمعالية والتعايشة (الأبالة)، (منهم خليفة محمد أحمد المهدي والزعيم عبد الله التعايشي وكذلك الزعيم الترابي)، والهبانية وأم جلول والقمر والكبابيش والترجم والحوطية. يضمّ الفرع الثاني الأفريقية - غير العربية، ومعظم أبنائها من المزارعين، منهم: الفور الذي أعطوا الإقليم اسمه، والزغاوة الذين يتحدر منهم خليل إبراهيم الذي يقود حركة العدل والمساواة (الحركة المسلحة المناهضة للحكومة المركزية في الخرطوم)[٩] التي تطالب باقتسام السلطة والثروة، ولها علاقات وثيقة بحزب المؤتمر الشعبي (الإسلامي) الذي يقوده حسن الترابي، وقبائل الزغاوة تنتشر أيضًا داخل دولة تشاد المجاورة، وينتمي إليها الرئيس التشادي إدريس ديبي الذي يحكم تشاد منذ عام ١٩٩٠؛ أما قبيلة الفور فينتمي إليها عبد الواحد محمد نور ومني أركو مناوي، زعيما حركة تحرير السودان بأجنحتها المختلفة (الحركة المسلحة المناهضة لحكومة الخرطوم) وتطالب أيضًا بنصيبها من السلطة والثروة. وتنشط في ولايات دارفور

---

(٨) قريعي، ص ١٩، وقارن بـ: عبد السلام إبراهيم بغدادي، «السودان والمشهد المرتقب،» المرصد الدولي (جامعة بغداد)، العدد ١٤ (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)، ص٥٣.

(٩) من الجدير بالذكر أن خليل قُتل على يد القوات المسلحة السودانية في ولاية شمال كردفان، وهو في طريقه من دارفور إلى جنوب السودان بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ٢٠١١.

الثلاث ميليشيات الجنجويد - وتعني وفق ما هو شائع محليًا «الرجال الراكبين على جواد (حصان)» أو «جن جاء على جواد» وهي ميليشيات مسلحة تضم صعاليك يجوبون المنطقة ويمتد نشاطهم داخل دولة تشاد المجاورة، وهناك أيضًا قبائل المساليت والداجو والبرتي والتنجر والتاما والفلاتة والمراريت والميدوب وأبو الدرق وغيرها[١٠].

أما منطقة جبال النوبة التي تقع في الجزء الجنوبي من ولاية جنوب كردفان، وجنوب ولاية غرب كردفان التي تتكون من مجموعة من التلال وسط السودان، فتضم أغلبية من العرب المسلمين ومعهم نحو ٥٠ جماعة عرقية - ثقافية ذات أصول أفريقية متباينة الثقافة واللغة. وينتشر الإسلام على نطاق واسع هناك على الرغم من الجهود التي يبذلها المبشرون المسيحيون والنشاطات التي تقوم بها جماعات مرتبطة بدعاة المذاهب الوثنية[١١].

يُذكر أن أهل جبال النوبة يُسمون النوباويين تمييزًا لهم من النوبيين الذين يقطنون أقصى شمال السودان عند الحدود مع مصر، بل إنهم (أي النوبيين) يمتدون داخل مصر، حتى جنوب مدينة أسوان المصرية، وينتشرون حول نهر النيل - شريان الحياة بالنسبة إليهم - ويتحدث أبناء النوبة باللغة النوبية إلى جانب العربية، والنوبة لغة حاميّة فيها الكثير من المفردات العربية، والنوبية تتوزع على لهجتين، هما: الشمالية وتسمى (المتوكية) والجنوبية وتدعى (المريسية)، ومن قبائل النوبة نذكر: الكنوز وتنتشر في مصر، والفديجة والسكوت والمحسي والدناقلة وهذه القبائل تنتشر مع الكنوز وقبيلة العليقات النوبية التي تتكلم باللغة العربية، في المنطقة الممتدة من مدينة أسوان المصرية شمالاً حتى مدينة الدبة في السودان، وهي تقع إلى الغرب من مروي (التي أقيم فيها سد عملاق لأغراض الري وتوليد الكهرباء والسياحة وتكثير الثروة السمكية وتحسين البيئة)، وإلى الجنوب من مدينة دنقلة السودانية[١٢].

---

(١٠) انظر في ما تقدم: قريعي، ص ٢٢-٢٤ و٢٦-٢٩؛ عصام عبد الفتاح، جون قرنق: زعيم صنعته الصدفة واغتالته يد القدر (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١١٢، وعبد الرحمن، ص ١٢٠. وقارن بـ: الحياة، ٨/ ٣/ ٢٠٠٦، ص ٥، والقدس العربي، ٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٤.

(١١) ويسمان، محرر، ص ١٤٣.

(١٢) عبد الرحمن، ص ١٢٠، وويسمان، محرر، ص ١٣٧، وقارن بـ: عبد المنعم أبو بكر، بلاد النوبة، المكتبة الثقافية؛ ٥٨ (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٢)، ص ٩-١٢.

تنتشر في أقصى الشرق المحاذي لأريتريا، قبائل البجة الرعوية ذات الثقافة الحاميّة - الشمالية، والتي تتحدث بلغة «توبداوي»، وهي لغة حاميّة متداخلة مع العربية، ومعها قبيلة بني عامر التي تتحدث أيضًا بالحاميّة وتحديدًا بلغة البجة. والبجة - شأنهم شأن بني عامر، مسلمون، وينتشرون عبر الحدود السودانية مع أريتريا وإثيوبيا، وهناك ينتشر أيضًا أبناء قبائل التجري الذين يعتنقون الإسلام أيضًا لكنهم يتحدثون بلغة ساميّة - شمالية، ويمارسون مهنة الرعي ويتنقلون باستمرار عبر الحدود،وهو ما يسبب كثيرًا من الاحتكاك بجيرانهم وبغيرهم من القبائل المستقرة[١٣]. وتنتشر قبائل الفونج (وهم خليط من العرب والزنوج) في الشرق بين مناطق البجة وبني عامر، ومناطق الأنقسنا؛ وتمتد فروع من الفونج في ولاية النيل الأزرق. والفونج معروفون بتاريخهم العريق، حيث أنشأوا في الماضي مملكة في منطقة سنار والجزيرة (جنوب وجنوب شرق الخرطوم)، وهي مملكة «سوبا»[١٤].

الجدول الرقم (٦-١)
ولايات السودان الشمالي وعواصمها الإدارية
مع أهم القبائل المنتشرة في كل ولاية

ت	الولاية	عاصمتها	القبائل المنتشرة
١	الخرطوم	الخرطوم	عرب وجماعات إثنية من أنحاء السودان المختلفة مع غلبة للعرب والمسلمين
٢	البحر الأحمر	بور سودان	عرب (عبابدة وطبابلة وآخرون)، بجة - بني عامر - تجري
٣	نهر النيل	الدامر	عرب

يتبع

(١٣) س. ف. نايدل، التركيب السكاني في أريتريا، نقله إلى العربية جوزيف صغير، ص ١٦؛ عبد الرحمن، ص ١٢٠؛ ويسمان، محرر، ص ١٣٧؛ علي الشرعة [وآخرون]، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، التقرير الاستراتيجي؛ ٣٠ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥)، ص ٣٤.

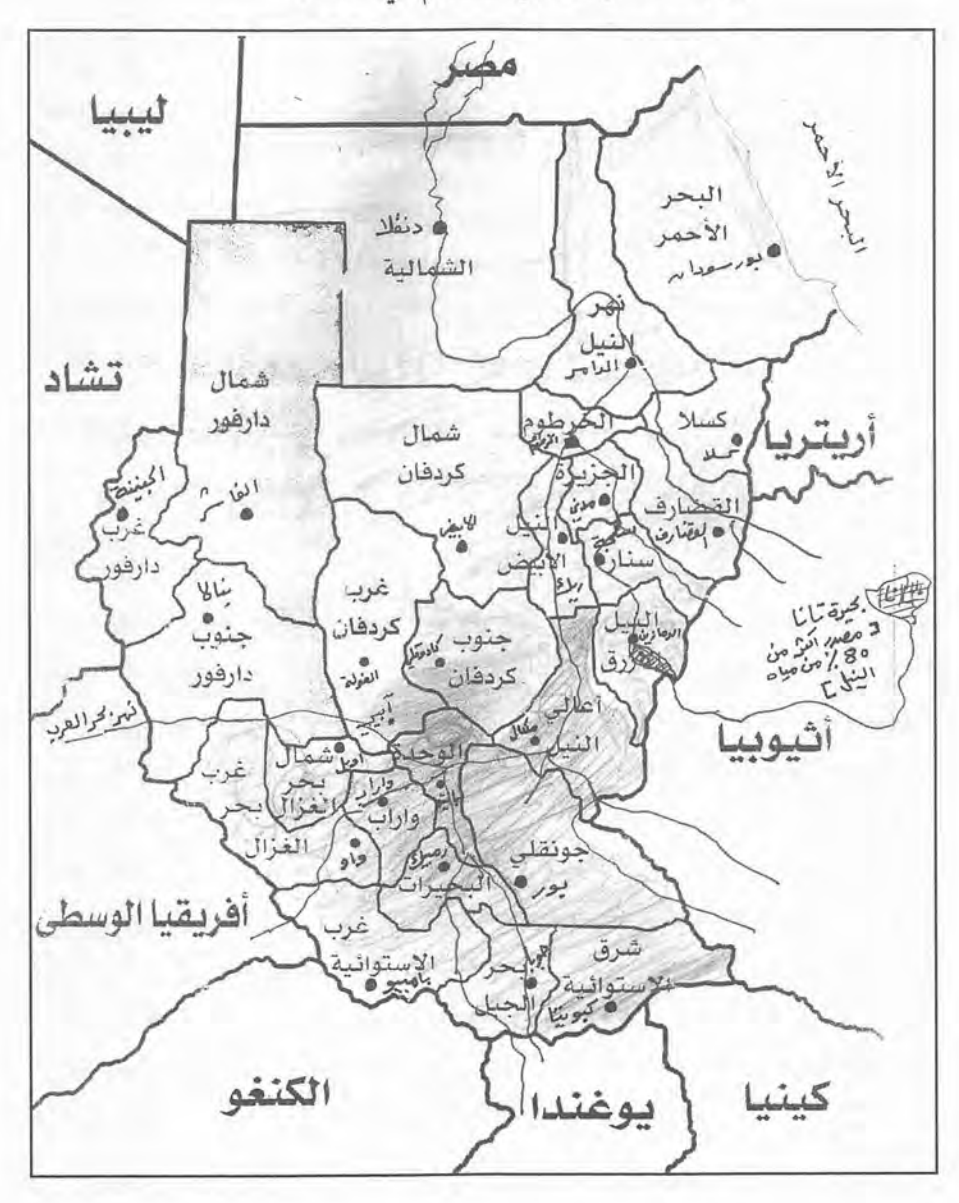
(١٤) عبد الفتاح، جون قرنق، وقارن بـ: ويسمان، محرر، ص ١٣٧.

تابع

٤	الشمالية	دنقلا	عرب ونوبة (أقصى الشمال عند الحدود مع مصر)
٥	كسلا	كسلا	عرب - بجة - بني عامر - تجري - أنقسنا
٦	القضارف	القضارف	عرب - فونج - آخرون
٧	النيل الأزرق	الدمازين	عرب - فونج - فلاتة - وطاويط
٨	الجزيرة	مدني	عرب - فونج
٩	سنار	سنجا	عرب - فونج
١٠	النيل الأبيض	الرنك	عرب
١١	شمال كردفان	الأبيض	عرب
١٢	جنوب كردفان	كادوقلي	عرب (كثير منهم من المسيرية الحمر)، (جبال النوبة) نوباويون (حول أبيي) - دنكا نقوك
١٣	غرب كردفان	الفولة	عرب - نوباويون - دنكا نقوك بفروعهم التسعة؛ (معظم العرب من الحوازم والكواهلة وكنانة وأولاد حميد والمسيرية)
١٤	شمال دارفور	الفاشر	عرب المحاميد - السلامات - المعالية - بني هلبة - أم جلول - الفور - الزغاوة - الفلاتة - أبو درق
١٥	جنوب دارفور	نيالا	عرب الرزيقات - التعايشة - الكبابيش - الهبانية - المسيرية - الفور - التاما - المراريت - البرتي
١٦	غرب دارفور	الجنينة	عرب السلامات - المحاميد- التعايشة - الرزيقات - الفور - الزغاوة - المساليت - التنجر

المصدر: الجدول من وضع الباحث.

الخريطة الرقم (٦-١)
ولايات السودان قبل التقسيم في ٩/ ٧/ ٢٠١١



ثانيًا: التركيبة الإثنية في جنوب السودان

أُعلِنَ جنوب السودان دولة مستقلة في ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١ بعد استفتاء أُجري في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وهو استفتاء أفضى إلى انفصال الجنوب عن السودان، بعد ستة شهور من تاريخه، وبذا أصبح الجنوب الدولة الرقم ٥٤ في الاتحاد الأفريقي، والرقم ١٩٣ في الأمم المتحدة. وينتشر أفراد هذه الدولة الذين يُفترض أن يقارب عددهم التسعة ملايين نسمة في عام ٢٠١١ [(١٥)] على مساحة قدرها ٦٤٨,٠٠٠ كلم٢، ويتوزعون على عشر ولايات تضم ٣٠ محافظة[(١٦)] ويتمحورون إثنيًا حول ثلاث مجموعات عرقية - ثقافية رئيسة، فضلًا عن العرب، وهي:

١ - النيليون

هم الأكثر عددًا وقوة ونفوذًا، ومن أشهر قبائلهم وأهمها:

أ- الدينكا

ينحدر منهم جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان (حركة التمرد المسلحة في الجنوب ١٩٨٣-٢٠٠٥) الذي لقي مصرعه في حادثة طائرة في أثناء عودته من أوغندا إلى جنوب السودان خلال شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٥. وخلفه سيلفا كير ميارديت الذي أصبح أول رئيس لجمهورية جنوب السودان في ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١. والدينكا هي أكبر قبيلة في جنوب السودان، ويقال إنها ثاني أكبر قبيلة في أفريقيا بعد قبيلة الماساي الكينية ويصل عدد أفرادها إلى ٢,٣ مليون نسمة وفقًا لبعض المصادر، في حين ترى مصادر أخرى أنهم يُمثلون ٥٠,٤ في المئة من سكان جنوب السودان[(١٧)]. وتتفرع الدينكا إلى عشائر وفروع كثيرة، منها دينكا كوي ودينكا ريك ودينكا توجودينكا قوقريال (وهم خليط من دينكا ريك ودينكا توج) ودينكا ملوال ويتركزون في مدينة أويل عاصمة ولاية شمال بحر الغزال[(١٨)].

---

(١٥) بلغ عدد سكان الجنوب ٨,٢ ملايين نسمة، في الإحصاء الرسمي الذي جرى في السودان (قبل تقسيمه) عام ٢٠٠٨، الشرق الأوسط، ٢٠١١/١/٩، ص ٥.

(١٦) انظر: الجدول الرقم (٦-٢)، ص ١٦٠ من هذا الكتاب.

(١٧) انظر: الشرق الأوسط، ٢٠١١/١/٩، ص ٥.

(١٨) عبد الفتاح، ص ١٦.

تتوزع فروع الدينكا الأخرى بين ولايات شمال بحر الغزال، وولاية واراب وعاصمتها واراب، وولاية البحيرات وعاصمتها رمبيك ومدن ومناطق باي ليات وملوط وعدريل والرنك، كما يوجد فرع للدينكا في شمال ولاية الوحدة النفطية وعاصمتها بانتيو في مناطق روينق، كما تنتشر فروع الدينكا نقوك التسعة في منطقة أبيي النفطية الرعوية جنوب ولاية جنوب كردفان وعاصمتها كادوقلي الواقعة الآن ضمن جمهورية السودان الشمالي؛ وينتشر فرع دينكا أليب جنوب مدينة يرول في ولاية البحيرات. وهناك فروع دينكابور في ولاية جونقلي وعاصمتها بور وولاية أعالي النيل وعاصمتها ملكال، ومن أشهر زعمائها أبيل ألير الذي كان رئيسًا لإقليم الجنوب في عهد الرئيس جعفر نميري الذي حكم السودان خلال أعوام ١٩٦٩-١٩٨٥. وهذا يعني أن قبيلة الدينكا تنتشر في أجزاء واسعة من جمهورية جنوب السودان، ولا سيما في القلب والشمال والشرق وأجزاء من الغرب[١٩].

ب- النوير

هي القبيلة النيلية الثانية، وثاني أكبر قبيلة في عموم الجنوب؛ أبناؤها يعتقدون أنهم ينحدرون من جد مشترك يدعى «أبينونيق» وهو شقيق دينج ديت جد قبيلة الدينكا. وينتشر النويريون في مناطق ليج التي تُعد مقدسة لديهم، لأن تاريخهم - كما يعتقدون - بدأ فيها؛ ومن مناطقهم الأخرى ميوموأكوبو وواط[٢٠]. ويتركز أفراد هذه القبيلة الكبيرة في ولاية أعالي النيل وعاصمتها ملكال إذ يشكلون أكبر قبيلة في هذه الولاية، كما ينتشرون في ولاية جونقلي والوحدة، ويصل عددهم وفق إحصاء عام ١٩٨٣ إلى ٧٩٣ ألف نسمة ويُقدَّرون الآن بنحو مليون نسمة، يعتنق ٤٠ في المئة منهم المسيحية، وهم بخلاف الدينكا محصورون في نطاق وسطي، تُعايشهم فيه وتحيط بهم القبائل الأخرى. والنوير من أكثر القبائل النيلية تشابهًا بالدينكا في التكوين الجسماني وفي الثقافة[٢١].

---

(١٩) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨، ٢٠ و٢٣، وقارن بـ: ويسمان، محرر، ص ١٣٧؛ الشرق الأوسط، ٩/ ١/ ٢٠١١، والعدالة (بغداد)، ٧/ ٩/ ٢٠٠٩، ص ١٤.

(٢٠) عبد الفتاح، ص ١٢ و٢١.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٣؛ ويسمان، محرر، ص ١٣٧؛ الشرق الأوسط، ٩/ ١/ ٢٠١١، ص ٥، والصباح (بغداد)، ٩/ ٧/ ٢٠١١، ص ٧.

من رموزهم السياسية، نذكر أريك مشار نائب رئيس الجمهورية في الجنوب، وشغل سابقًا منصب نائب رئيس جمهورية السودان عمر البشير، وتنقّل في مواقع متعددة في الحركة الشعبية لتحرير السودان[٢٢]. هناك أيضًا بيتر جاتكواث، رئيس إقليم الجنوب (أيام الوحدة مع الشمال) لفترة انتقالية[٢٣].

ج- الشلك

هي ثالث أكبر مجموعة نيلية وإثنية في عموم جنوب السودان، بعد الدينكا والنوير، ويقطن أفرادها في مدينة فاشودة التي تُعد عاصمتهم «الروحية»، وينتشرون على الضفة الغربية لنهر النيل الأبيض من كاكا في الشمال إلى بحيرة نو في الجنوب، ضمن خط العرض ١٢.

يتحدث أفرادها لغة الشلك أو الشاري التي تتبع الفرع النيلي في عائلة اللغات النيلو - صحراوية، ويمتازون من بقية أهل الجنوب بنظام حكومتهم التي تخضع لرئاسة رئيس (ملك) يسمى «الريث» بيده السلطتان الروحية والزمنية.

كما أنهم أكثر تداخلًا مع الجماعات في الشمال النيلي تاريخيًا منذ عهد الفونج حتى دولة المهدية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. ويتركزون حاليًا في ولاية الوحدة وعاصمتها بانتيو الغنية بالنفط، والمناطق المجاورة، وهم أقرب القبائل إلى ولايات الشمال وقبائله[٢٤].

من أشهر ساستهم لام آكول الذي عمل مع جون قرنق، ثم عمل مع حكومة الرئيس عمر البشير، ثم تمرد ثانية، ثم عاد إلى الخرطوم، وأصبح وزيرًا للخارجية في السودان حتى تاريخ الانفصال في عام ٢٠١١[٢٥]. ومنهم أيضًا باقان أموم القيادي المعروف في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وشغل مناصب عدة منها منصب وزير السلام في الجنوب قبل الانفصال.

---

(٢٢) عبد الفتاح، ص ١٢، ١٦ و٢١، والصباح، ٢٠١١/٧/٩، ص ٧.

(٢٣) عبد الفتاح، ص ٢٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢ و١٤؛ ويسمان، محرر، ص ١٣٧، والشرق الأوسط، ٢٠١١/١/٩، ص ٥.

(٢٥) عبد الفتاح، ص ١٤.

أما من القبائل النيلية الأخرى فنذكر منها الأنواك الذين يمتدون داخل إثيوبيا والبير والأشولي والشيرلوك والجور والباري[٢٦].

٢- النيليون الحاميّون

يشتركون مع القبائل النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية، وإن كانت بشرتهم أقل سوادًا؛ ويعتمدون نمط الحياة الاقتصادي الذي تتبعه قبائل الدينكا والنوير أي على تربية الماشية والاعتزاز بها. ومن أهم قبائلهم الباريا والمنداري والتوبوسا والتوركانا (التي تمتد داخل كينيا) واللاتوكا والمورلي والكوكو والفجولو وتتركز في ولاية بحر الجبل وعاصمتها جوبا التي هي عاصمة الجنوب أيضًا[٢٧]. والباريا هم الذين أطلقوا عليها هذا الاسم نسبة إلى نهر جوبا في إثيوبيا والصومال، وأغلب أفراد هذه القبيلة فقراء، وكان العُري عندهم ثقافة (عادة) حتى وقت قريب[٢٨].

٣- المجموعة السودانية

يقطنون غرب النيل الأبيض عند الحدود الغربية لجنوب السودان وغرب بحر الغزال، وتعمل أغلبيتهم في الزراعة، ومعظمهم محسوب على مجموعات البانتو (Bantu) ومن قبائلهم المادي والمور والبون والقريش والفرتيت التي تتفرع إلى عشائر عدة منها: بنو فصيل الذين ينتشرون في بحر الغزال، ومن رموزهم اللواء قسم الله عبد الله رصاص الذي شغل موقع حاكم إقليم الجنوب لفترة انتقالية في زمن الوحدة[٢٩]. وتُعد قبيلة الزاندي (الأزاندي) من أشهر القبائل السودانية - البانتوية، وتمتد فروعها داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو[٣٠]. وأبناء الزاندي يعملون في الزراعة، ويقطنون في الجزء الجنوبي من ولاية غرب بحر الغزال وعاصمتها

---

(٢٦) الشرق الأوسط، ٩/١/٢٠١١، ص ٥، والصباح، ٩/٧/٢٠١١، ص ٧.

(٢٧) عبد الفتاح، ص ١٢-١٦، وقارن بـ: عبد الله السريع، سنوات في جنوب السودان (الكويت؛ الخرطوم: [المؤلف]، ١٩٨٦)، ص ٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٨٥، و٢٩٢.

(٢٨) عبد الفتاح، ص ١٥-١٦. البعض يعدّ الباريا من الزنوج المختلطين بغيرهم.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢-١٦ و٣٢؛ الصباح، ٩/٧/٢٠١١، ص ٧، والسريع، ص ٣٠٩.

(٣٠) عبد الرحمن، ص ١٢٤، والسريع، ص ٢٩٧.

واو، وغرب الاستوائية[٣١]. وبعض فروع الزاندي يتداخل مع قبيلة الكاكوا في الكونغو وأوغندا - كما سيمر بنا في المبحث الخاص بأوغندا - ومن فروع الأزاندي القنجارا، وكانوا يُمثلون في الماضي القريب الطبقة العليا من الزاندي؛ ومن فروعهم أيضًا الأورو، وكانوا يُمثلون الطبقة الدنيا، والزاندي بشكل عام قبيلة زراعية لكنها فقيرة[٣٢]. ومن رموزهم المهندس جيمس طمبرا من مدينة طمبرا وهو حفيد السلطان طمبرا الذي كان يقيم في ولاية غرب الاستوائية وعاصمتها بامبيو[٣٣].

هناك فضلًا عما تقدم قبائل التوبوسا؛ وهي قبائل رعوية تنتشر في شرق الاستوائية وعاصمتها كبويتا؛ وقبائل منطقة ديدنجا الجبلية في وسط الاستوائية[٣٤]. وقبيلة المادي (نمولي) التي تقطن في الاستوائية، ومن أبرز زعمائها جوزيف لاقو، رئيس إقليم الجنوب في عهد الرئيس جعفر نميري (١٩٦٩-١٩٨٥)، وكان يقود حركة التمرد المعروفة باسم الأنيانيا، وتعني «الثعبان السام» خلال الستينيات من القرن الماضي، ووقّع مع نميري اتفاق أديس أبابا في عام ١٩٧٢ التي أنهت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب حتى عام ١٩٨٣[٣٥].

ثالثًا: اللغة في الجنوب

من المعروف أن الإنكليزية، هي اللغة الرسمية في جنوب السودان دستوريًا، كما أنها لغة التعليم والأعمال، وهي لغة معتمدة في الجنوب منذ عام ١٩٢٨، واعتُرِف بها لغة أساسية لجنوب السودان في أواخر ثمانينيات القرن العشرين. وتُعد اللغة العربية لغة مشتركة بين قبائل الجنوب ذات اللغات واللهجات المتعددة، وتُعرف بـ «عربي جوبا»، وهي خليط من المفردات العربية واللغات المحلية، ولا سيما لغة قبيلة باري، وتكونت في القرن التاسع عشر بين

---

(٣١) ويسمان، محرر، ص ١٤٩، والسريع، ص ٢٩٧ - ٣٠٥

(٣٢) عبد الفتاح، ص ١٦ -١٧، والسريع، ص ٢٩٧-٣٠٥.

(٣٣) عبد الفتاح، ص ٢٣.

(٣٤) ويسمان، محرر، ص ٢٤.

(٣٥) عبد الفتاح، ص ٢٣ و١٠٥-١٠٦.

- أحفاد العساكر السودانيين القادمين من الشمال ونظرائهم المحليين، وتستخدم لغة تفاهم على نطاق واسع. كما أن للدينكا والنوير والشلك لغة خاصة بكل منها، وعلى غرارها لكل قبيلة تقريبًا لغة خاصة بها وبلهجات عدة[٣٦].

رابعًا: الأديان في الجنوب

أظهر إحصاء عام ١٩٥٦ أن نسبة المسلمين في الجنوب تقدّر بـ ١٨ في المئة والمسيحيين بـ ١٧ في المئة والأرواحيين والطوطميين بـ ٦٥ في المئة. لكن مجلس الكنائس العالمي أجرى إحصاء في عام ١٩٨٦، أشار فيه إلىأن نحو ٣١ في المئة من الجنوبيين هم من المسلمين، وقرابة ٤٨ في المئة من المسيحيين، والبقية تتوزع بين الأرواحيين واللادينيين وأصحاب الديانات الأفريقية الأخرى[٣٧].

في حين ذهبت مصادر مبالِغة إلىأن نسبة المسلمين لا تتجاوز الـ ١٢ في المئة وأن المسيحيين يشكلون نحو (٧٠-٨٥) في المئة من السكان موزعين على الكاثوليكية والبروتستانتية وغيرهما[٣٨]. يتوضح من ذلك أن هذا الانتشار ناتج من حركة الإرساليات التبشيرية التي تعمل في الجنوب منذ القرن التاسع عشر الميلادي، إذ لم يكن في الجنوب مسيحيون قبل ذلك التاريخ إلا بأعداد محدودة جدًا، بيد أن ما ينبغي قوله هنا أن المسيحيين الأقباط موجودون في السودان منذ أمد بعيد وينتشرون في أجزاء كثيرة من السودان المعاصر، شماله وجنوبه.

نرجع إلى موضوع المسلمين في الجنوب، فنقول إنهم يتوزعون على نوعين: نوع أصيل بمعنى أنهم من قبائل الجنوب، ونوع وافد بمعنى أنهم قدموا من شمال السودان منذ زمن بعيد للعمل في الإدارة الحكومية أو الجيش أو لممارسة الأعمال التجارية والتعليم وغير ذلك من الأعمال[٣٩].

---

(٣٦) الشرق الأوسط، ٩/١/٢٠١١، ص ٥؛ الصباح، ٩/٧/٢٠١١، ص ٧؛ عبد الرحمن، ص ١٢٠، والسريع، ص ٢٧١، ٢٨٥-٢٨٦ و٢٩٢.

(٣٧) الشرق الأوسط، ٩/١/٢٠١١، ص ٥، والسريع، ص ٢٦٦، ٢٧٧ و٢٨٥ -٢٩٢.

(٣٨) الصباح، ٩/٧/٢٠١١، ص ٧.

(٣٩) الشرق الأوسط، ٨/١/٢٠١١، ص ٥، والسريع، ص ٢٣١، ٢٥٣ -٢٥٦، ٢٦٦ و٢٧٧.

يعمل قسم كبير من مسلمي الجنوب حاليًا في التجارة في مدينة جوبا عاصمة الجنوب، وهم من الميسورين مقارنة بعدد كبير من السكان الذين يعيشون في حالة فقر شديد؛ ونظّم المسلمون أنفسهم في مجلس خاص تحت مسمى «المجلس الإسلامي لجنوب السودان». ويعمل نحو ١٠ في المئة من المسلمين في جيش الجنوب، وبعضهم قاتل في صفوف هذا الجيش ضد حكومة الشمال قبل انفصال الجنوب عن الشمال في عام ٢٠١١[٤٠].

الجدول الرقم (٦-٢)
ولايات جنوب السودان وعواصمها الإدارية
مع أهم القبائل المنتشرة في كل ولاية

ت	الولاية	عاصمتها	القبائل المنتشرة
١	أعالي النيل	ملكال	النوير - الشلك - الدينكا - عرب وآخرون
٢	جونقلي	بور	النوير - الدينكا - الشلك - الأنواك - الباريا وآخرون
٣	الوحدة	بانتيو	الشلك - النوير - الدينكا، العرب وآخرون
٤	واراب	واراب	الدينكا -وآخرون
٥	البحيرات	رمبيك	الدينكا وآخرون
٦	شمال بحر الغزال	أويل	الدينكا - الفرتيت - عرب رزيقات وآخرون
٧	غرب بحر الغزال	واو	الأزاندي - الفرتيت - الدينكا وآخرون
٨	شرق الاستوائية	كبويتا	الأنواك - الأشولي - التوركانا - اللاتوكا- الباريا - التوبوسا وآخرون
٩	غرب الاستوائية	بامبيو	الباريا - الأزاندي - ديدنجا - نمولي وآخرون
١٠	بحر الجبل	جوبا	الباريا - ديدنجا - نمولي - عرب وآخرون

المصدر: الجدول من وضع الباحث عبد السلام بغدادي.

(٤٠) الشرق الأوسط، ٨/ ١/ ٢٠١١، ص ٥.

الفصل السابع

التركيبة الاثنية في إثيوبيا وأريتريا وجيبوتي

أولًا: التركيبة الإثنية في إثيوبيا

نبدأ من إثيوبيا، قلب القرن الأفريقي والدولة الأكثر تأثيرًا في شؤونه وأحداثه، ولا يهم هل تأثيرها بقرار مستقل، أم بضغط أم بتنسيق مع قوة دولية عظمى كالولايات المتحدة، أو مع طرف إقليمي فاعل كإسرائيل. وهذا على الرغم من معاناة إثيوبيا مشكلات سياسية واقتصادية وأمنية محلية تعيق حركتها وتعرقل دورها الإقليمي المؤثّر؛ وهو ما سيُعرّج عليه البحث تباعًا.

يعيش في إثيوبيا التي يراوح عدد سكانها بين ٦٦ و٦٧ مليون نسمة[١] عدد كبير من الجماعات الإثنية الرئيسة والفرعية، يراوح بين ٥١ و١٠٠ جماعة وفقًا لما ذهبت إليه مصادر عدة.

---

(١) لا يوجد إحصاء دقيق يمكن الركون إليه - لا لمعرفة عدد سكان إثيوبيا فقط، بل لمعرفة عدد سكان أيٍّ من معظم دول أفريقيا - ويرجع ذلك إلى تخلفها وعدم مواكبتها مقتضيات التقدم إلى حد كبير.

يذكر بعض المصادر أن عدد سكان إثيوبيا وصل خلال عام ٢٠٠٤ إلى ٦٧ مليون نسمة؛ بينما يشير مصدر آخر إلى أن العدد هو ٧١ مليون نسمة للعام ذاته بينما يذكر مصدر ثالث، أن العدد وصل خلال عام ٢٠٠٥ إلى ٧٧,٤ مليون نسمة؛ انظر في ذلك على التعاقب: Thomas Zitelmann, "Norms and Practice," (Ethnic Federalism in the Federal Democratic Republic of Ethiopia (FDRE), Center of Modern Oriental Studies, Contribution to the Winter Course for Iraqi University Staff at the Freie Universitat Berlin, 5-27 February 2004), p. 67.

وانظر: علي العمودي، يوميات من القرن الأفريقي (الجيزة: دار صفصافة، ٢٠١٠)، ص ٩٠، وسامي السيد، «الانتخابات التشريعية في إثيوبيا،» آفاق أفريقية، السنة ٦، العدد ١٩ (شتاء ٢٠٠٦)، ص ١٠٣. ومهما كان الأمر، فإن إثيوبيا، تُعد الدولة الأكبر في عدد السكان من بين دول القرن الأفريقي قاطبة؛ بل هي ثالث دولة على مستوى القارة الأفريقية في عدد السكان بعد نيجيريا ومصر. انظر: Bakri Abdel Rahman Ibrahim, "The Ethnic Map of Ethiopia," Dirasat Ifriqiyya, no. 19 (June 1998), pp. 23-24.

تتسم إثيوبيا بتعدد كبير للجماعات الإثنية[٢] إلى درجة أن *Encyclopedia of the Third World* (موسوعة العالم الثالث) عدّت إثيوبيا متحفًا أو معرضًا للجماعات الإثنية، حيث تحتوي - بحسب الموسوعة - على أكثر من ٧٠ جماعة إثنية من أصول وديانات ولغات متباينة، وهذا ما يجعل نسبة التجانس في إثيوبيا تصل إلى ٣١ في المئة، بترتيب يصل إلى ٣١ على الصعيد العالمي أيضًا[٣]. وتقر الجهات الرسمية أن إثيوبيا تتكون من جماعات عرقية وثقافية ولغوية عديدة، تصل في عددها باعتراف النظام الإثيوبي في عهد منغستو هيلا ميريام (١٩٧٤ - ١٩٩١) إلى ٨٥ أو ٨٦ جماعة إثنية[٤]. في حين يشير كثير من الباحثين المعنيين بإثيوبيا، إلى أنها تضم حوالى ١٠٠ جماعة إثنية[٥].

أما المصادر الرسمية الإثيوبية - ووفقًا لتقرير نُشر في عام ١٩٨٥ حول نتائج المسح الديموغرافي (السكاني) لعام ١٩٨١ - فتحدد ٥١ جماعة إثنية[٦]. ويذكر الإحصاء السكاني العام الذي أجري في إثيوبيا في عام ١٩٨٤ أنها أرض لـ ٨٨ جماعة إثنية متباينة العدد، بين كبيرة وصغيرة، مختلفة في

(٢) Patrick Gilkes, "Ethiopia: A Real Revolution?," World Today, vol. 31, no. 1 (January 1975), pp. 16-17.

(٣) George Thomas Kurian, *Encyclopedia of the Third World*, 3 vols., Rev. ed. (New York: Facts on File, 1982), vol. 1, p. 591.

قارن بـ: محمود محمد أبو العينين، «التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية،» الدراسات الأفريقية (العدد الخاص بالمؤتمر العالمي للدراسات الأفريقية بالخرطوم) (١٩٩٤)، ص ٥١؛ Kurian, p. 593; Ibrahim; p. 23, and George A. Lipsky, *Ethiopia: Its People, its Society, its Culture*, in Collaboration with Wendell Blanchard, Abraham M. Hirsch [and] Bela C. Maday, Survey of World Cultures; 9 (New Haven: HRAF Press, [1962]), p. 28.

(٤) انظر: Patrick Gilkes, «Centralism and the Ethiopian PMAC,» in: I. M. Lewis, ed., *Nationalism and Self Determination in the Horn of Africa* (London: Ithaca Press, 1983), p. 198.

وقارن بـ: عبد الملك عودة، «نحو حل سياسي لقضية أريتريا،» السياسة الدولية، السنة ٢، العدد ٤٠ (نيسان/ أبريل ١٩٧٥)، ص ١٤٣.

(٥) انظر في ذلك: William A. Hance, *The Geography of Modern Africa*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press, 1975), p. 346.

وقارن بـ: عبد الملك عودة، «إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية الفيدرالية،» السياسة الدولية، السنة ١٢، العدد ٤٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦)، ص ٩٠.

(٦) أبو العينين، ص ٥١، وقارن بـ: Provisional Military Government of Socialist Ethiopia, Office of National Committee for Central Planning, Central Statistical Office (PMGSE), *Report on the Results of the 1981 Demographic Survey*, Statistical Bulletin; 46 (Adis Ababa: The Office, 1985), Tables (9-1) and (9-2), pp. 107-108 and 127-130 resp..

الثقافة (الدين واللغة واللهجات) والتوزيع الجغرافي، فضلًا عن تباين مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقًا للتدرج التاريخي[٧]. في حين يذكر مصدر آخر يعود إلى عام ٢٠٠٤ أن إثيوبيا تتكون من ٨٠ مجموعة إثنية - لغوية[٨]. ومهما اختلفت المصادر في تحديد عدد الجماعات الإثنية الإثيوبية فإنها تتفق جميعها على أن العدد كبير، وهذا يعني أن الأمر ليس بالهين على أي نظام سياسي يسعى إلى إدارة هذا التنوع الكبير والمتشعب، والموزع على تسعة أقاليم منتشرة على أرض مساحتها ١,١٢٧،١٢٧ مليون كلم٢ [٩]. ولأغراض تبسيط الأمر - ولأهمية إثيوبيا في القرن الأفريقي، ولأنها تُمثل القلب الاستراتيجي والعنصر الأكثر تأثيرًا، ستتوقف الدراسة عند بعض هذه الجماعات الإثنية، ولا سيما الرئيسة منها، لإعطاء صورة عن الوضع الإثني المعقد لهذه الدولة التي تسعى الدول الأوروبية كلّها والولايات المتحدة إلى خطب ودها ودعمها في كثير من المواقف والسياسات.

نبدأ بالقول إن إثنيات إثيوبيا تتوزع على ثلاثة أصول رئيسة:

- **الأصول الساميّة** (Semitic)، وأهمها الأمهارا (Amhara) والتغرين (التجراي - التجرين) (Tigreans - Tigren - Tigray – Tigrayan) والكوراج (القوارق) (Gurage).
- **الأصول الحاميّة - الكوشيتية** (Caushitic)، وينتمي إليها الأورومو (Oromo) والصوماليون (Somalis) والعفر (Afar) والسيدامو (Sidamo).
- **الأصول الزنجية** (Nigrotic)، وينتمي إليها الأنواك (Anuak) والنوير (Nuer) والجوما (Gumus) والبرتا (Berta) والعناصر المختلفة والمختلطة التي تقيم في الإقليم الجنوبي (جنوب غرب إثيوبيا)[١٠].

---

(٧) Ibrahim, p. 24.

(٨) Zitelmann, p. 1.

(٩) السيد، ص ١٠٣، والخريطة الرقم (٧-١)، ص ١٧٨ من هذا الكتاب.

(١٠) Kurian, vol. 1, p. 591, and Ibrahim, p. 24.

وقارن بـ: العمودي، ص ٩٠؛ زهير عبد الحسين مهدي، إثيوبيا، سلسلة الدراسات الأفريقية (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الإفريقية، ١٩٨٤)، ص ١٦، وممتاز العارف، الأحباش بين مأرب وأكسوم: لمحات تاريخية من العلاقات العربية، الحبشية ونشوء إثيوبيا الحديثة (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، [١٩٧٥])، ص ١٠.

أما إذا أخذنا المعيار الاجتماعي - السياسي - التاريخي، فإنه يأخذنا إلى تقسيم هذه الجماعات إلى ثلاث أيضًا، بحسب قوة تأثيرها في تاريخ إثيوبيا وحاضرها. وهذه الجماعات، هي:

- **الجماعات الرئيسة أو المؤثّرة**، وهي ثلاث؛ الأمهرة والتغرين والأورومو (الجالا).
- **الجماعات الثانوية أو ذات التأثير المحدود**؛ وتشمل الصوماليين والعفر والكوراج (القوارق) والسيدامو وهي وإن أدت دورًا في التاريخ الإثيوبي، إلا أنه لم يكن حاسمًا.
- **المجموعات الصغيرة أو الهامشية**؛ وهي صغيرة الحجم أو قليلة التأثير أو الاثنان معًا، وتُمثل بقية الجماعات التي سوف تذكرها الدراسة في الصفحات المقبلة[١١].

عليه، وفي ضوء ذلك، نعرض أهم هذه الجماعات، بحسب معياري التأثير والحجم.

١ - الأمهرة (الأمهارا) (Amhara)

الأمهريون، من أصول سامية جنوبية، قدموا إلى الهضبة الإثيوبية من جنوب الجزيرة العربية قبل الميلاد بقرون عدة، وهم يتحدثون باللغة الأمهرية، وهي لغة ساميّة جنوبية، مشتقة من اللغة الساميّة الجئزية (Geez) القديمة. وللأمهرية أبجدية مكتوبة، وهي اللغة الرسمية لعموم إثيوبيا[١٢]. ثقافتهم هي الثقافة المتفوقة؛ إذ يعد الأمهريون أنفسهم، ولا سيما الشوا (Shoa) - الذين ينحدر منهم كثير من ملوك وأمراء إثيوبيا - المؤسسين والسادة التاريخيين لدولة إثيوبيا[١٣]، وهم يعتقدون أن ثقافتهم هي العليا، وأنهم الشعب المختار، لذلك على كل الإثيوبيين تبنّيها؛ كذلك يشعرون بأنهم الأكثر تحضرًا وسموًا

---

(١١) Ibrahim, p. 24.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٤-٢٥؛ عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٥-٤٦، و Hance, pp. 345-346.

(١٣) Colin Legum, "Realities of the Ethiopian Revolution," *World Today*, vol. 33, no. 8 (August 1977), p. 30.

نتيجة امتلاكهم السيطرة السياسية في إثيوبيا. وهم يشكّلون الصفوة المتعلمة، إضافة إلى تسنمهم الوظائف العليا في الخدمة المدنية كما في الجيش[14].

ظل الأمهريون يحكمون إثيوبيا حتى عام ١٩٩١، إلى أن جاء مليس زيناوي في ذلك العام، وهو من المتحدرين من التغرين (التجراي)، بدعم قوي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولا يزال يحكم البلاد حتى الآن.

يعتنق الأمهريون في أغلبيتهم، الديانة المسيحية الأرثوذكسية القبطية التي دخلت البلاد منذ القرن الرابع الميلادي[15]. ومنهم من يعتنق الإسلام، بنسبة تراوح بين ١٤ و١٧ في المئة[16].

يقطن الأمهريون في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، وينتشرون على جزء كبير من الهضبة الإثيوبية، ويُعرفون مع التغرينيين باسم «الأحباش» أيضًا، على أساس أنهم من قدماء السكان الذين انحدروا من أصول ساميّة، وأسسوا دولة الحبشة (الاسم السابق لإثيوبيا)، وعاصمتها أكسوم (الواقعة داخل منطقة التجراي) منذ القدم[17]. والأمهرة هي الجماعة الثانية في إثيوبيا بعد الأورومو؛ إذ تراوح نسبتها بين ٣٠ و٣٠,١ في المئة من مجموع السكان؛ ومع ذلك سيطرت على مفاتيح السياسة والاقتصاد والثقافة (اللغة الرسمية في إثيوبيا هي الأمهرية حتى الآن) قديمًا وحديثًا[18].

---

(١٤) Ibrahim, p. 27, and Kurian, p. 592.

(١٥) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٥-٤٦، وقارن بـ: Kurian, p. 593.
من المعروف أن الكنيسة القبطية الأثيوبية كانت مرتبطة بالدولة حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٧٤. انظر في ذلك: المصدر المذكور، ص٤٥، وقارن بـ: Ibrahim, p. 28.

(١٦) أبو العينين، ص ٥٤ و Ibrahim, pp. 24-25.

(١٧) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ١٦٢، و Ibrahim, p. 22.

(١٨) أبو العينين، ص ٥٤، و Ibrahim, p. 27.
أسس الأمهريون منذ عام ١٢٧٠م، الأسرة السليمانية التي حكمت إثيوبيا منذ ذلك التاريخ، وبزغ نجمهم في القرن التاسع عشر الميلادي، ولا سيما في عهد الإمبراطور منليك الثاني (١٨٨٦ - ١٩١٣) وتوسعت إثيوبيا خلال حكمه كثيرًا على حساب الأقاليم والبلدان المجاورة وكان آخر ملوكهم هيلاسي لاسي (١٩٣٠-١٩٧٤) الذي سقط حكمه بعد انقلاب عسكري يساري قاده منغستو هيلا ميريام الذي ينحدر أيضًا من الأمهرة، واستمر حكمه حتى عام ١٩٩١، إذ سقط على يد تحالف يتزعمه مليس زيناوي من إثنية التغرين، وهو لا يزال يحكم إثيوبيا حتى الآن؛ أما منغستو فهرب إلى زيمبابوي حيث يعيش لاجئًا هناك، منهيًا حكم الأمهرة الذي استمر قرونًا عدة.

٢- التغرين (التجرين - التجرانيون الجنوبيون) (Tigray – Tigreans)

ينحدر التغرينيون من أصول ساميّة شمالية من جزيرة العرب، ويتحدثون لغة ساميّة (شمالية)، وينتشرون في المناطق الشمالية من الهضبة الإثيوبية (إقليم التجراي) ويمتدون داخل دولة أريتريا، إذ يشكلون الجماعة الإثنية الأكبر داخل أريتريا، لذا يسمى تغرينيو إثيوبيا التغرينيين الجنوبيين، في حين تُطلق على نظرائهم الأريتريين تسمية الشماليين[١٩]. وتبلغ مساحة إقليم التجراي الواقع في أقصى شمال إثيوبيا[٢٠] ١٠٢,٠٠٠كلم^{٢}، ويعتقد التغرينيون، أنهم يتحدرون من الأكسوميين الذين أسسوا مملكة أكسوم التي كانت قائمة عند ظهور الإسلام، ويعود تاريخ تأسيسها إلى القرن السابع قبل الميلاد[٢١].

نذكر هنا أن المسلمين الأوائل - في العهد المكي - لجأوا إلى هذه المملكة عند ملكهم النجاشي أصحمة. وترجع أصول التغرينيين البعيدة إلى هجرات العرب (الساميين) من الجزيرة العربية قبل آلاف السنين، وهناك اعتقاد أن اسم التجراي مشتق من اللفظ العربي (تاجر) ولا سيما أنهم كانوا في الأصل تجارًا؛ ولا يزال قسم منهم يمارس التجارة، إلا أن ٩٠ في المئة منهم يمتهنون الزراعة في الوقت الحاضر[٢٢]. ويتداخل التغرينيون كثيرًا في سماتهم وملامحهم مع الأمهريين بحكم تجاورهم وتحدرهم من أصول ساميّة، واشتراكهم بالتسمية القديمة الأحباش، واعتناق أغلبهم المسيحية الأرثوذكسية المرقصية القبطية؛ إلا أن التغرينيين يعدون أنفسهم أكثر عراقة ونقاء (Purer) من الأمهرة. فهم بخلاف الأمهريين لم يختلطوا كثيرًا بغيرهم من الجماعات الإثنية بحكم سكنهم في أعلى الهضبة وعزلتهم الجغرافية النسبية التي جعلتهم يحافظون على شخصيتهم المميزة أو نقائهم الإثني كما يعتقدون، وهذا ما

---

(١٩) انظر في ذلك: بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٦؛ أبو العينين، ص ٥٣؛ Ibrahim, pp. 31-32; Kurian, p. 592, and Paul Baxter, "The Problem of the Oromoor the Problem for the Oromo," in: Lewis, ed., p. 137.

(٢٠) انظر الخريطة الرقم (٧-١)، ص ١٧٨ من هذا الكتاب.

(٢١) Ibrahim, pp. 31-32.

تقع أكسوم الآن داخل إثيوبيا على مقربة من الحدود مع أريتريا، بعد انفصال أريتريا عن إثيوبيا: بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ١٢٦.

(٢٢) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٦؛ Kurian, pp. 591-593, and Ibrahim, pp. 31-32, and David Pool, "Eritrean Nationalism," in: Lewis, ed., pp. 1-2.

جعل منهم شخصية مميزة ونموذجًا استثنائيًا، ولا سيما أنهم يُعلنون أنهم شاركوا بشكل خلاق في صنع هوية إثيوبيا الثقافية (الحبشية) عبر التاريخ من خلال العمل الأدبي الأسطوري الذي أبدعوه، والمسمى كبري نيجست (*Kibre Negust*) والذي يستند إلى قصة الملك سليمان وملكة سبأ. وهو عملٌ ساعد في تماسك الإثيوبيين (الأحباش) وأعطاهم الفخر بهويتهم[٢٣].

مع ذلك يرى الأمهريون في التغرينيين جماعة ماضوية - منعزلة، وفي لغتهم فقرًا (بحكم عزلتهم)، لذا هم - باعتقاد الأمهريين - لا يصلحون للحكم ولا يمتلكون مؤهلات الزعامة[٢٤]. وهذا الكلام مردود عليهم لأن التغرين يسيطرون الآن على السلطة لا في إثيوبيا وحدها بل في أريتريا أيضًا؛ إذ ينحدر رئيس وزراء إثيوبيا الحالي مليس زيناوي، ورئيس دولة أريتريا أسياس أفورقي من هذه الجماعة (التغرين) وهما يحكمان البلدين منذ عام ١٩٩١ حتى الآن[٢٥].

يأتي ترتيب التغرين في المرتبة الثالثة بين الجماعات الإثنية في إثيوبيا بعد الأورومو والأمهرة؛ وتختلف المصادر في تحديد نسبتهم، إذ تُقدّر بما بين ٧ و٩،٧ في المئة من عموم سكان إثيوبيا[٢٦]. الأمر الذي يعني أن عددهم الآن هو ما بين ٥ و٦ ملايين نسمة. وكما مر بنا؛ فإن التغرينيين يعتنقون الديانة الأرثوذكسية القبطية، شأنهم في ذلك شأن الأمهريين، إلا أن هناك نسبة منهم - مثل الأمهريين - تعتنق الإسلام، وتُقدّر بـ ١٦ في المئة من مجموع التغرين[٢٧]. منهم عائلة الجبرتي المعروفة التي تشتهر بأعمال التجارة[٢٨]، ومن أبنائها المؤرخ المعروف عبد الرحمن الجبرتي الذي عاش في مصر وأرّخ للاحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٨-١٨٠١).

---

(٢٣) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٦؛ Kurian, pp. 591-593, and Ibrahim, pp. 31-32.

(٢٤) Ibrahim, pp. 31-32.

(٢٥) سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، دراسات استراتيجية؛ ٣١ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٨٤.

(٢٦) Ibrahim, pp. 31-32, and Zitelmann, p. 1.

وانظر الجدول الرقم (٧-١)، ص ١٧٧ من هذا الكتاب.

(٢٧) أبو العينين، ص ٥٢، ومهدي، ص ١٦-١٧.

(٢٨) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٦، و Pool, p. 178.

٣-الأورومو (Oromo)، الجالا (Galla)

كانوا يعرفون بـ «الجالا»، وهو الاسم الذي يعدونه غير لائق. وبعد عام ١٩٧٤ - عام انتهاء الحكم الملكي وإعلان الحكم الجمهوري - صار اسمهم رسميًا «الأورومو» وهو الاسم الذي يُعدّونه أكثر تعبيرًا عن هويتهم الخاصة[٢٩].

الأورومو، هي المجموعة الإثنية الأكبر في إثيوبيا، وتختلف المصادر في تحديد نسبة أفرادها إلى مجموع السكان، فبعضها يقول إنهم يشكلون ٢٩ في المئة، اعتمادًا على استفتاء رسمي أجري في عام ١٩٨٤[٣٠]، في حين تذهب مصادر أخرى إلى أنهم يزيدون على ٣٠ في المئة[٣١]، بينما تقول أخرى إن نسبتهم لا تقل عن ٤٠ في المئة[٣٢]، وقدّر آخرون أن نسبتهم تراوح بين ٤٠ و٥٠ في المئة[٣٣]، بينما أعطتهم مصادر أخرى نسبة ٥٠ في المئة من السكان[٣٤]. ينتشرون في وسط وجنوب وغرب إثيوبيا، بل يمتدون نحو الشرق، ويشكلون ٦٠ في المئة من سكان مدينة هرر في أقصى الشرق، ويتمركز عدد كبير منهم في قلب إثيوبيا؛ إذ تقع العاصمة أديس أبابا (الزهرة الجديدة) في إقليمهم، وهم يحيطون بها من الجهات كلّها[٣٥].

يُعتبر الأورومو أكبر مجموعة إثنية متماسكة في القرن الأفريقي، وثالث أكبر مجموعة إثنية في أفريقيا جنوب الصحراء بعد الفولاني والهوسا[٣٦].

---

(٢٩) Kurian, p. 592, and Ibrahim, p. 26.

(٣٠) Abate Mamo, «Population Distribution in Ethiopia: Beyond the Myths,» *Ethiopian Review* (June 1992), p. 39.

(٣١) Zitelmann, p. 1.

(٣٢) Kurian, p. 591.

(٣٣) أبو العينين، ص ٥٦.

(٣٤) Paul T. W. Baxter, "Ethiopia's Unacknowledged Problem: The Oromo," *African Affairs*, vol. 77, no. 308 (July 1978), p. 268.

(٣٥) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٧؛ روزا إسماعيلوفا، المشكلات العرقية في أفريقيا الاستوائية: هل يمكن حلها؟، ترجمة سامي الرزاز (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣)، ص ٣١٩؛ العارف، ص ١٤-١٥؛ Kurian, pp.591-592, and Baxter, "The Problem of the Oromo," pp. 142 and 146.

(٣٦) Bereket H. Selassie, *Conflict and Intervention in the Horn of Africa* (New York: Monthly Review Press, 1980), p. 81.

يتحدث أبناؤها باللغة الأورومية التي تسمى أيضًا الجالينية (Gallinia)[٣٧]، والتي تُمثل الفرع الشرقي من عائلة اللغات الحاميّة - الكوشيتية، وهي لغة شفاهية - غير مكتوبة ليست لها أبجدية خاصة بها - لكنها تُكتب الآن بحروف لاتينية، وتنتشر في أجزاء واسعة من إثيوبيا[٣٨]. ولغتهم واحدة من أكثر خمس لغات متحدثة من ألف لغة في أفريقيا تقريبًا[٣٩].

يتوزع الأورومو على قبائل عدة، مثل قبائل تولاما (Tulama) وبورنا (Borana)) وقوجي (Gojy) وإيتلا (Itla) وكاريو (Karaiya) وراي (Ray) وميتش (Mech) وولّلو (Wolla)، وغيرها من القبائل[٤٠]. يعتمدون في أنماطهم القبلية على نظام اجتماعي يسمى قادا أو كادا (Gada) ورثوه عن مملكتهم القديمة التي نشأت في القرن السادس عشر، والتي فقدوها عبر صراعهم الطويل مع الأمهريين.

ينظّم نظام القادا الرجال في مجموعات عمرية وكل مجموعة يكون لها الدور الذي يرتبط إما بالشأن السياسي أو العسكري أو الثقافي أو التنظيمي أو الروحي، وكل مرحلة من هذه المراحل، تستغرق ثماني سنوات. وهذا النظام أمد أفراد الأورومو بقدرة قتالية وشراسة في معاركهم وغزواتهم، وساعد في تماسكهم وتعاونهم بخلاف الأمهريين الذين يتميزون بنزعة فردية ونظام تراتبي (هيراركي)[٤١]. وأغلبية أبناء الأورومو من المسلمين، مع وجود أقلية تعتنق المسيحية الأرثوذكسية، وقلة تعتنق الديانات الأفريقية التقليدية[٤٢].

ساهم الأوروميون - بسبب كثرتهم وانتشارهم الواسع وتمثلهم للثقافة الإسلامية - في نشر الإسلام في المنطقة المحيطة بهم[٤٣]. وعانوا التهميش السياسي والتذويب (الصهر) الاجتماعي منذ سقوط مملكتهم في القرن

---

(٣٧) أبو العينين، ص ٥٦.

(٣٨) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٧، و Kurian, p. 591, and Hance, p. 346.

(٣٩) Baxter: "Ethiopia's Unacknowledged Problem," p. 288, and "The Problem of the Oromo," p. 132.

(٤٠) Ibrahim, pp. 26-27.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٦-٢٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٧؛ أبو العينين، ص ٥٨، وبغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٧.

(٤٣) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٧.

السادس عشر حتى وقت قريب(٤٤)، لذا نلاحظ أن كثيرين منهم تمهّروا، بمعنى أنهم أصبحوا أمهريين، بحكم سياسة الاستيعاب التي اعتمدتها النظم السياسية الأمهرية المتعاقبة في إثيوبيا(٤٥).

من هنا، فإن بعض الكتّاب والباحثين يرى أن كلًا من الإمبراطور هيلا سيلاسي (١٩٣٠ - ١٩٧٤)، والرئيس الأسبق منغستو هيلا ميريام (١٩٧٤-١٩٩١)، هما أصلًا من الأورومو الذين تمهّروا بسبب سياسة الاستيعاب الثقافي الأمهري(٤٦). لكن كثيرين من الأوروميين لم يستكينوا إلى الظلم والاضطهاد اللذين تعرضوا لهما، لذا نظّموا أنفسهم في حركات وأحزاب سياسية، وتدرَّجت مطالبهم بين حقِ الحصول على المشاركة السياسية والاعتراف بحقوقهم الثقافية واللغوية، وصولًا إلى المطالبة بالاستقلال وتحقيق دولة أوروميا، واستعادة تراثهم السياسي (مملكة كادا) الذي فقدوه عبر صراعهم الطويل مع الأمهريين الذين استولوا على أراضيهم، وهي أرض تزود أنحاء كثيرة من إثيوبيا بالغذاء(٤٧)، إذ عُرفت عن الأوروميين ممارستهم مهنتي الرعي والزراعة وامتلاكهم الأراضي الواسعة الصالحة للمهنتين(٤٨).

٤- العفر (Afar) أو الدناكل أو العداليس أو أولاد علي أو أود علي

هم من أبناء الأقوام الحاميّة - الكوشيتية، المتداخلين مع العرب، إذ تعود جذورهم إلى الهجرات العربية إلى أفريقيا قبل خمسة آلاف سنة واختلطوا بالقبائل الحاميّة، وأنتجوا العنصر العفري (الدنكالي). وهم قريبون عرقيًا من الصوماليين(٤٩). ومناطق العفر جدباء مقفرة، لذا تراهم في حركة مستمرة بحثًا عن المراعي(٥٠). ويتوزع العفريون على ثلاث دول في منطقة تسمى المثلث العفري، إذ ينتشرون في شمال شرق إثيوبيا وشمال جيبوتي وجنوب أريتريا، وينقسمون إلى قبائل وعشائر عدة.

---

(٤٤) Ibrahim, pp. 27-28.

(٤٥) Baxter, "The Problem of the Oromo," pp. 131-132.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٣١-١٣٣، ١٤٠ و١٤٦، وبغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٥٠.

(٤٨) أبو العينين، ص ٥٧، و Kurian, p. 592.

(٤٩) Ibrahim, pp. 33-34, and Kurian, pp. 591-592.

(٥٠) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٨، و Kurian, pp. 591-592.

يتحدث العفريون لغة واحدة هي العفرية، ويعتنقون الإسلام، إلا انهم لم يتوحدوا طوال تاريخهم، كما أن علاقاتهم بجيرانهم لم تكن جيدة[٥١] بحكم توزعهم على الدول الثلاث المذكورة، وهو ما يجعلهم جماعة إثنية ممتدة داخل هذه الدول بل مشرذمة، لذا فإن هناك من يطالب بكيان عفري يحفظ وحدتهم وحقوقهم[٥٢]. ويُعد العفر ضمن إثيوبيا من الأقليات، إذ لا تتجاوز نسبتهم ١٣ , ١ إلى ٤ في المئة من مجموع السكان[٥٣] ولهم إقليم إداري خاص بهم في إثيوبيا المعاصرة[٥٤]. ويقطن معهم الساهو، ونسبتهم أقل من واحد في المئة وهم أشباه البدو، ومن جذر عربي - عفري[٥٥].

٥- الكوراج (القوارق) (Gruge - Gurage)

يسكن أبناء الكوراج، جنوب الهضبة وأماكن أخرى، ونسبتهم ما بين ٢ و٣٥ , ٤ في المئة، وعدّهم إحصاء ١٩٨٤ المجموعة الإثنية الرابعة من حيث عدد السكان؛ ومع ذلك ليس لهم إقليم خاص بحكم توزعهم وانتشارهم، إذ يقطن قسم منهم غرب شوا في إقليم الأمهرة، بين بحيرة زواي (Ziway) ونهر أومو (Omo). وأيضًا بحكم توزعهم على جماعات فرعية، منها مهر (Muher) وشاها (Chaha)، وكلٌ من هذه الجماعات الفرعية لها لغتها أو لهجتها المميزة وديانتها الخاصة؛ كما أن ملامحهم مختلفة بعضهم عن بعض، إذ يشبهون الأمهارا في الهضبة، والزنوج في مناطق السيدامو (Sidamo) في الجنوب الغربي من إثيوبيا[٥٦].

---

(٥١) Ibrahim, pp. 34-35.

(٥٢) عبد السلام إبراهيم بغدادي، «مشكلة الأقليات في القرن الأفريقي، دراسة حالة العفر في أريتريا وجيبوتي وإثيوبيا،» شؤون اجتماعية (الشارقة): السنة ١٥، العدد ٥٩ (خريف ١٩٩٨)، ص ٣٧.

(٥٣) الجدول الرقم (٧-١)، ص ١٧٧ من هذا الكتاب، و Kurian, p. 591.

(٥٤) انظر الخريطة الرقم (٧-١)، ص ١٧٨ من هذا الكتاب.

(٥٥) Kurian, p. 592.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٥٩١-٥٩٢؛ بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٨، وعودة، «إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية الفيدرالية،» ص ٩٠.

٦- البجة (Beja)

يقطن أبناؤها المنطقة الشمالية، ويمتدون داخل السودان وأريتريا، وفرعهم في أريتريا يسمى بني عامر. وهم من القبائل البدوية ويتحركون باستمرار بين إثيوبيا والسودان ونسبتهم أقل من واحد في المئة[٥٧].

٧- الصوماليون في إثيوبيا

لهم إقليم خاص يضم منطقة أوغادين وجوارها، وتربطهم وشائج كثيرة بالصومال بحكم الأصل المشترك[٥٨]. وبحكم طبيعتهم الرعوية وشعورهم بالانتماء إلى الصومال، فإنهم لم يخضعوا لسيطرة إثيوبية فاعلة أبدًا، وظلوا ولا يزالون يقاومون سياسة الضم والإلحاق[٥٩]. وهم أقلية في إثيوبيا، إذ لا تزيد نسبتهم على ٣,٧٩ في المئة من مجموع السكان بحسب بعض المصادر[٦٠]، و٦ في المئة بحسب مصادر أخرى[٦١].

يشكّل الصوماليون خامس مجموعة إثنية في إثيوبيا ويحظون - كما مر بنا - بإقليم إداري خاص بهم[٦٢].

٨- الأغوا (Agew) (Agua)

ينتشر أبناء الأغوا وسط الهضبة ويمتدون داخل أريتريا، وهم من السكان القدماء، ومن المتأثرين بالثقافة الأمهرية، وأشهر فروعهم: أويا (aweya) وكومفل (Kumfel) وقرّا (Qaarra) وكالا (Kala) وكمنت (Kemant) وكامتا (Kamta)

---

(٥٧) Kurian, p. 592.

(٥٨) أبو العينين، ص ٥٩، وبغدادي، الوحدة الوطنية، ص ١٦١- ١٧٩.

(٥٩) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ١٧٢-١٧٦، و Kurian, p. 592.

لمعرفة المزيد عن موضوع إلحاق أوغادين ومناطق صومالية أخرى بإثيوبيا. انظر: محمود علي توريادي، قضية القرن الأفريقي على ضوء القانون الدولي، كتاب الساعة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص ٩- ٥٦ و١١٠-١١٣.

(٦٠) انظر الجدول الرقم (٧-١)، ص ١٧٧ من هذا الكتاب.

(٦١) Kurian, p. 591.

(٦٢) انظر وقارن: الجدول الرقم (٧-١)، والخريطة الرقم (٧-١)، ص ١٧٧ و١٧٨ على التوالي من هذا الكتاب.

وكارمير (Kharmir) وبوغوس (Bogos) أو بلين (Bilen) ولا تزيد نسبتهم على ١ إلى ١,٥ في المئة من مجموع السكان[٦٣].

٩- الفالاشا (Falasha) أو اليهود السود أو بيت إسرائيل

يعتنق الفالاشا الديانة اليهودية؛ وهُجِّرت أعداد كبيرة منهم إلى إسرائيل، ولم يبق في إثيوبيا سوى بضعة آلاف، يتركزون في أعالي الهضبة في إقليم تغراي وحول بحيرة سيمين وبيجميدير وحول غوندار في أقصى الشمال الغربي[٦٤].

هناك من يرى أن أصلهم يرجع إلى الأغوا الذين تهودوا في القرن الثالث أو الرابع قبل الميلاد على يد إرساليات يهودية قدمت من اليمن. ويزعم بعض أبناء الفالاشا أنهم ينحدرون من السلالة السليمانية؛ والفالاشا لا يتكلمون اللغة العبرية، ولا يتميزون بملامح خاصة عن جيرانهم (الساميين)[٦٥].

١٠- مجموعة الإقليم الجنوبي

يضم الإقليم الجنوبي - الغربي من إثيوبيا ما بين ٢٠ و٤٠ مجموعة إثنية مختلفة[٦٦]. منهم السيدامو الذين يقطنون مناطق السافانا والتلال الجنوبية، واختلفت المصادر في تحديد نسبتهم، فمنهم من يقول إنهم يشكلون ٢,٩٦ في المئة[٦٧]، ومنهم من يقول إنهم يقتربون من الـ ٩ في المئة[٦٨]. وعلى الرغم من أنهم من أصول كوشيتية، إلا أن بعضهم له ملامح زنجية، وهم موزعون على سبع قبائل هي: أومتو (Ometo) وماجي (Maji) وكافا (Kaffa)

---

(٦٣) Kurian, p. 592, and Ibrahim, pp. 23-25

(٦٤) المصدران نفسهما، ص ٥٩٣ و٣٥-٣٦ على التوالي، وعبد السلام إبراهيم بغدادي: **العلاقات الإثيوبية الصهيونية**، سلسلة الدراسات الأفريقية؛ ٤٣ (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ١٩٨٧)، ص ١٤-١٧، و**اليهود في أثيوبيا (الفالاشاه) في ضوء عملية التهجير الأخيرة**، سلسلة الدراسات الإثيوبية؛ ١ (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ١٩٨٥)، ص ١٩.

(٦٥) Kurian, p. 593.

(٦٦) أبو العينين، ص ٦٤، و Zitelmann, p. 19.

(٦٧) انظر الجدول الرقم (٧-١)، ص ١٧٧ من هذا الكتاب.

(٦٨) بغدادي، **الوحدة الوطنية**، ص ٤٨؛ عودة، «إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية الفيدرالية،» ص ٩٠، و Kurian, pp. 591-592.

وجنجرو (Janjero) وغيميرا (Gimira) وغيب (Gibe) وباكو (Bako)(٦٩). وهناك الشانكيلا الذين يسكنون بمحاذاة الحدود الغربية مع السودان، وهم من الزنوج ويتوزعون على قبائل عدة(٧٠).

يوجد - كما أشيرَ سابقًا - ما يقرب من ٤٠ مجموعة إثنية في هذا الإقليم الذي تقطنه قبائل زنجية ونيلية، منها: جيمو وكيمباتا وكونسو وكيولو ويتو ويتايت والبا وبورودا وآرى وكنتا وبانا والأنواك وأماروا وسورما وأمورا وغيرها. وكثير من هذه القبائل يمتد داخل السودان وكينيا(٧١).

على الرغم من تمتع هذه المجموعات الإثنية العديدة بإقليم خاص، هو الإقليم الجنوبي(٧٢)، وعلى الرغم من أن نصفها يعتنق البروتستانتية، والبقية موزعة على الديانات التقليدية، والإسلام؛ إلا أن هناك صعوبة بالغة في إدارة هذا الإقليم، لا بسبب هذا التنوع الكبير فقط، بل لعدم وجود خبرات وكفاءات محلية كافية قادرة على إدارة هذا التنوع. لذا يتطلع بعض مفكريهم إلى أن تتّبع الحكومة الفدرالية نوعًا من المركزية تجاه إقليمهم - على الأقل لمعالجة مشكلات البطالة والتوظيف في القطاع العام - لهذا نلاحظ أن الكثير منهم ينضم إلى الحزب الحاكم في العاصمة أديس أبابا (حزب رئيس الوزراء مليس زيناوي) لإيجاد فرص أفضل للعمل(٧٣).

فضلًا عن كل ما تقدّم من تنوع إثني (وطني) كبير، تحتضن إثيوبيا جوالي أجنبية كثيرة، منها: العرب (اليمنيون) والأرمن والإغريق والهنود والبريطانيون والإيطاليون والفرنسيون والأميركيون والكنديون. ويطلق الإثيوبيون على الأجانب اسم فرنجي (Ferenj) أو (Franks)(٧٤).

---

(٦٩) Kurian, p. 592.

(٧٠) بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٨، وعودة، «إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية الفيدرالية،» ص ٩٠.

(٧١) أبو العينين، ص ٦٠-٦١؛ بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ٤٨، و Kurian, p. 593.

(٧٢) انظر: الخريطة الرقم (٧-١)، ص ١٧٨ من هذا الكتاب.

(٧٣) Zitelmann, p. 19.

(٧٤) Kurian, p. 592.

وكذلك انظر الجدول المرفق والذي أشار إلى أعدادهم: الجدول الرقم (٧-١)، ص ١٧٧ من هذا الكتاب.

الجدول الرقم (٧-١)

توزع المجموعات الإثنية في إثيوبيا وفقًا لإحصاء عام ١٩٨٤، للّتي يزيد عددها على ١٠٠ ألف

Ethnic group	Population	percent	Number living in urban center	percent
Oromo	12.387.664	29.07	910.434	7.35
Amhara	12.055.50	28.29	2.167.156	17.98
Tigrayan	4.149.691	9.74	753.151	18.15
Gurage	1.855.905	4.35	463.798	24.99
Somalis	1.613.394	3.79	35.828	2.22
Sidamo	1.261.721	2.96	17.580	1.41
Wolayita	1.092.958	2.56	68.047	6,23
Tigre	683.085	1.60	40.954	6.00
Hadiya	643.521	1.51	21.806	3.30
Afar	583.834	1.31	6.978	1.20
Agew	489.834	1.15	18.832	3.84
Guji	481.442	1.13	6.603	1.37
Gamo	463.933	1.09	16.688	3.06
Gredeo	455.408	1.07	6.809	1.50
Kaffa	443.209	1.04	21.872	4.93
Kambata	432.819	1.02	38.464	8.99
Dometa	275.552	0.65	15.666	5.66
Kinmat	169.168	0.40	4.218	2.49
Borena	158.769	0.37	6.763	4.26
Crofa	154.041	0.36	7.919	5.14
Saho	144.485	0.34	6.819	4.72
Beja	142.342	0.29	13.771	11.08
Benchs	123.034	0.29	1.957	1.59
Yemisa	115.906	0.27	5.115	4.42

يتبع

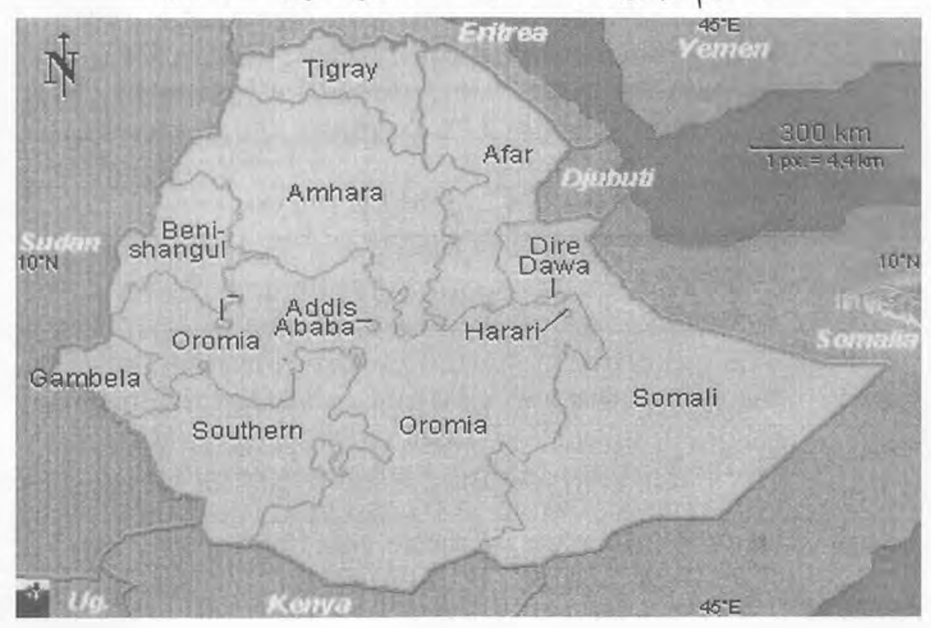
تابع

Ari	189.144	0.26	329	0.33
Note pre-coded	329.367	0.77	37.681	11.44
Others	1.586.295	3.72	148.714	939
Not stated	133.903	0.31	42.156	18.04
total	42.616.876	100.00	4.869.290	11.43

يتضمن الإحصاء ٧٧٥٦٣ مواطنًا مجنسًا؛ و٩٠٤١ أجنبيًا؛ وآخرين ممن كانت أعدادهم ٩٩,٩٩٠ زمن إجراء الإحصاء الرسمي.

المصدر: Report of the Office of the Population and Housing Census Commission, Cited in: Abate Mamo, "Population Distribution in Ethiopia: Beyond the Myths," *Ethiopian Review* (June 1992), and Bakri Abdel Rahman Ibrahim, "The Ethnic Map of Ethiopia," *Dirasat Ifriqiyya*, no. 19 (June 1998), p. 25.

الخريطة الرقم (٧-١)
الأقاليم الإثيوبية التسعة وفقًا للمعايير العرقية - الثقافية



ثانيًا: التركيبة الإثنية في أريتريا

أريتريا دولة ساحلية صغيرة المساحة وقليلة السكان، إذ لا يزيد عدد سكانها على ٣,٥ إلى ٥ ملايين نسمة، ينتشرون على أرض ذات طبيعة وعرة لا تزيد مساحتها على ١٢١,١٤٤كلم٢؛ وهي دولة فقيرة لا يتجاوز معدل الدخل الفردي فيها ٨٨١ دولارًا وفقًا لأرقام عام ١٩٩٩ (٧٥).

تتوزع أريتريا إثنيًا وفق ما هو موضّح في الجدول الرقم (٧-٢) على تسع مجموعات إثنية رئيسة وثانوية، مع وجود جماعات صغيرة أخرى، مثل الشكرية، وهي قبيلة عربية صغيرة تمتهن الرعي وتدين بالإسلام(٧٦)؛ وجماعات وافدة، ولا سيما من اليمن، تعمل في التجارة والزراعة وتنتشر في أجزاء واسعة من البلاد ولا إحصاء يُبيّن أعدادها(٧٧).

---

(٧٥) انظر: في ذلك: علي الشرعة [وآخرون]، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، التقرير الاستراتيجي؛ ٣٠ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥)، ص ١٤؛ عبد السلام إبراهيم بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا، جنوب الصحراء (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٩٠، والأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١: توظيف التقنيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية، تحرير ساكيكو فوكودا بار [وآخرون] (نيويورك: الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، ٢٠٠١)، ص ١٥٦، وقارن بـ: أمين رضوان، «أريتريا بين الحق التاريخي لإثيوبيا والنضال الوطني،» المنار (باريس)، العدد ٤ (نيسان/ أبريل ١٩٨٥)، ص ٢٢٥، و Pool, p. 178.

(٧٦) انظر: الجدول الرقم (٧-٢)، ص ١٨٠ من هذا الكتاب؛ بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ١٩٠-١٩٢، وقارن بـ: س. ف. نايدل، التركيب السكاني في أريتريا، نقله إلى العربية جوزيف صغير، ص ٥٥.

(٧٧) بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ١٩٣، ونايدل، ص ٣، ٨٦، ٩٨، ١١٢ و١٣٠.

الجدول الرقم (٧-٢)
التركيبة الإثنية في أريتريا

ت	المجموعة الإثنية		النسبة المئوية
١	التغرينيون	Tigrina-Tigreans	٥٠,٨٢
٢	التغري	Tigre	٢٨,٦١
٣	الساهو	Saho	٦,٤٠
٤	البلين	Bilen	٣,٦٩
٥	العفر - الدناكل	Afar-Danakil	٣,٢٠
٦	حدارب	Hadarb	٢,٩١
٧	البازا	Baza	٢,٤٢
٨	الباريا	Baria	١,٥٥
٩	الرشايدة العرب	Rashiada	٠,١٩

المصدر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، «مشكلة الأقليات في القرن الأفريقي، دراسة حالة العفر في أريتريا وجيبوتي وإثيوبيا،» شؤون اجتماعية (الشارقة): السنة ١٥، العدد ٥٩ (خريف ١٩٩٨)، ص ٣٧.

بالنسبة إلى الجماعات الإثنية المذكورة في الجدول الرقم (٧-٢)، جرى الحديث عن كثير منها في المبحث الخاص بإثيوبيا، ومنعًا من التكرار ولتوخي الدقة، نشير إلى بعض ما لم يُذكر من معلومات عنها؛ فنقول إن الأصول الإثنية للشعب الأريتري ترجع إلى جذور ساميّة عربية يمنية؛ لكن العربية هي اللغة الثانية بعد التغرينية (التجرانية)، وهي لغة ساميّة شمالية، وإن المسلمين يشكلون أكثر من نصف السكان في أريتريا، أما البقية فهم من المسيحيين الأرثوذكس الأقباط، وقلة من الأريتريين تعتنق الديانات الأفريقية التقليدية[٧٨].

(٧٨) عبد السلام إبراهيم بغدادي: «أريتريا والأمن القومي العربي،» دراسات إستراتيجية (جامعة بغداد)، العدد ٤ (١٩٩٨)، ص ١٨٤، والجماعات العربية في أفريقيا، ص ١٩٠-١٩٣؛ محمد سعيد ناود، العروبة والإسلام في القرن الأفريقي ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٨)، ص ١٠٣ و١٣٧ و١٥٢، وزكريا عبد الجواد، «أريتريا: هل آن للطائر أن يُغرد في سربه،» العربي (الكويت)، العدد ٥٠٦ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، ص ٤٨.

بالنسبة إلى المجموعة الإثنية الأولى التي هي التغرين أو التيجرانيين، فقد سبق الحديث عنها عند الحديث عن نظرائهم في إثيوبيا؛ إذ إن تغرين أريتريا هم امتداد لتغرين إثيوبيا، فأبناء هذه المجموعة السامية يسكنون الهضبة الأريترية التي هي امتداد للهضبة الإثيوبية؛ وهم مثل نظرائهم الجنوبيين يتحدثون اللغة التغرينية، ويدينون بأغلبيتهم بالديانة المسيحية الأرثوذكسية القبطية؛ ويشتغل معظمهم بالتجارة والزراعة والوظائف الحكومية. وذكرنا آنفًا أن الرئيس الأريتري أسياس أفورقي - الذي يحكم أريتريا منذ الاستقلال عام ١٩٩١ حتى الآن - ينتمي إلى هذه الجماعة ذات الأصول الساميّة الشمالية[٧٩].

مما يجدر ذكره هنا، أن المجموعة الإثنية الثانية التي تحمل اسمًا مقاربًا، وهي التغري (التجري) (Tigre)، هي أيضًا من أصل سامي عربي يمني قديم، إلا أن معظم أفرادها يعتنق الإسلام[٨٠]. ويمتهن أبناء التغري مهنة الرعي في المناطق الشمالية الساحلية من أريتريا والمناطق المحاذية للسودان؛ ويتحدثون باللغة التغرية، وهي مثل نظيرتها التغرينية، مشتقة من الجئزية (Geez)، وهي لغة سبأ وحمير القديمة والوافدة من جنوب الجزيرة العربية. ويمكن القول إن المفردات العربية في كلتيهما تتجاوز الستين إلى السبعين في المئة؛ كما أن الحروف السبئية القديمة هي الحروف الموجودة والمستعملة نفسها اليوم في كتابة اللغة التغرينية بل حتى في الأمهرية، لغة إثيوبيا الرسمية حاليًا[٨١].

ثالثًا: التركيبة الإثنية في جيبوتي

تتكون الجماعة الوطنية في جيبوتي من مجموعتين إثنيتين هما:

الصوماليون وأغلبهم من قبائل العيسى، والعفريون أو الدناكل. ويشكّل الصوماليون الأكثرية، وينتمي إليهم الرئيس السابق حسن غوليد أبتيدون،

---

(٧٩) بغدادي: «أريتريا،» ص ١١٥ و١٤٨؛ ناود، ص ١٣٧ و١٥٢-١٥٣، وعبد الجواد، ص ٤٨.

(٨٠) بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ١٩٢.

(٨١) بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ١٩٠، وناود، ص ١٥٢-١٥٣.

والرئيس الحالي عمر غيله[٨٢]، أما العفريون فهم يُمثلون الأقلية، وعادة ما يكون رئيس الوزراء منهم، ويتركز الصوماليون الذين يشكلون ثلثي السكان في الجنوب، أما العفريون الذين يُمثلون ثلث السكان فهم يستقرون في الشمال[٨٣].

يمكن القول إن ما يجمع بين المجموعتين هو أكثر مما يفرّق، فهما ترتبطان بأواصر قرابة سلالية، باعتبار أن لكلتيهما أصولاً ساميّة - حاميّة، كما أنهما تدينان بالإسلام إضافة إلى أنهما تشتركان بعادات وتقاليد وقيم ومصاهرات مشتركة[٨٤].

---

(٨٢) يتوزع الصوماليون في جيبوتي على أربع قبائل هي: العيسى (وهم كما أُشيرَ يشكلون الأغلبية) والدارود والآباك والفارابورس. والصوماليون في جيبوتي هم امتداد لنظرائهم الصوماليين في دولة الصومال المنهارة، إضافة إلى الصوماليين المنتشرين في دولتي إثيوبيا وكينيا؛ لذا فإن صوماليي جيبوتي ينتشرون في جنوب البلاد. في ذلك انظر: صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، عالم المعرفة؛ ٤٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٢٢٧؛ سيد أحمد خليفة، جيبوتي وما حولها (الكويت: مؤسسة الوحدة، [د.ت.])، ص ٦٣، و David D. Laitin, «The Ogaadeen Question and Changes in Somali Identity,» in: Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola, eds., *State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas*, Westview Special Studies on Africa (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), p. 336.

(٨٣) يتوزع العفريون في جيبوتي على قبيلتي الأدوبامرة والأسايمرة، ويمتد العفريون - كما مر بنا في مبحثي إثيوبيا وأريتريا - داخل هاتين الدولتين المجاورتين، مكونين كتلة سكانية متجانسة على رقعة جغرافية تسمى المثلث العفري، وهو مثلث يشكّل هاجسًا لدى صناع القرار في الدول الثلاث (أريتريا، جيبوتي وإثيوبيا). انظر: خليفة، ص ٢٠، و Gérard Chaliand, *The Struggle for Africa: Conflict of the Great Powers*, Translated from French (Hong Kong: A. M. Berrett, 1982), p. 94, and Kurian, p. 591.

(٨٤) الشرعة [وآخرون]، ص ٢٩.

الفصل الثامن

التركيبة الاثنية في كينيا والصومال وأوغندا

أولًا: التركيبة الإثنية في كينيا

تتوزع المجموعات الإثنية في كينيا على عدد من القبائل والجماعات القومية، منها:

١ - قبيلة الكيكويو (Kikuyu)

هي القبيلة الأكثر عددًا في كينيا (خُمس السكان تقريبًا)، وموطنها عند جبل كينيا في وسط البلاد حول العاصمة نيروبي والمقاطعة الوسطى، وهي من قبائل البانتو (Bantu) الزراعية؛ وتتمتع هذه القبيلة بنفوذ سياسي واقتصادي قوي في البلاد، منذ عهد الاستعمار البريطاني الذي رحل رسميًا عن البلاد في عام ١٩٦٣، وخرجت منها طبقة من رجال السياسة والأعمال الأثرياء، يأتي في طليعتهم جومو كنياتا (Jomo Kenyatta)، وهو أول رئيس لكينيا بعد الاستقلال في عام ١٩٦٣، وظل رئيسًا حتى وفاته في عام ١٩٧٨ حيث خلفه الرئيس دانيال آراب موي الذي ينتمي إلى قبيلة كالنجين، المنتشرة في المقاطعة الغربية حول مدينة الدوريت قرب الحدود مع أوغندا[١].

---

(١) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا، جنوب الصحراء (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص١٥٢، وقارن بـ: عبد العزيز كامل، قضية كينيا، المكتبة الثقافية؛ ٢٩ (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار العلم، ١٩٦١)، ص ٩-١٣ و٩٩-١٠٣؛ جومو كينياتا، جومو كينياتا يتحدث عن جبل كينيا، ترجمة يحيى عبد العظيم؛ مراجعة حسين الحوت (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ٣-١٦؛ الخريطة الرقم (٨-١)، ص ١٩٠ من هذا الكتاب، *New African Yearbook 1979: Political History and Current Events, Social and Economic Conditions in 48 Countries of sub-Saharan Africa Facts and Figures in Depth Studies of Continental Affairs* (London, England: IC Magazines Ltd.; New York: Franklin Watts, Inc, 1979), pp. 173 and 187.

٢- قبيلة الليو، اللو (Luo) النيلية

هي ثاني قبيلة من حيث عدد أفرادها بعد قبيلة الكيكويو وتتمركز حول ضفاف بحيرة فكتوريا (نيانزا)، وتنتشر حول مدن ناكورو وكيسوما والدوريت في غرب كينيا. وتطمح قبيلة الليو منذ عهد الاستقلال إلى أن يصل أحد قادتها إلى رئاسة الدولة من أجل التمتع بمزايا السلطة. وعليه قدّمت مرشحها لرئاسة الجمهورية في انتخابات عام ٢٠٠٧ رايلا أودينغا، ودعمته بكل قوة عبر إعطائه ٩٠ في المئة من أصواتها، لكن قوة قبيلة الكيكويو ونفوذها حالا دون وصوله، واكتفى بمنصب رئاسة الوزراء، والواقع أن الصراع بين القبيلتين البانتوية والنيلية قديم الأزل، واستمر في إثر الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في عام ١٩٦٣.

ساهمت هذه الصراعات القبلية في تغذية الصدامات الدامية التي وقعت بعد إعلان نتائج الانتخابات الكينية (٢٠٠٧). إذ جرى معظم هذه الصدامات بين قبائل «ليو» المؤيدة لمرشح المعارضة أودينجا وقبيلة الكيكويو المؤيدة لكيباكي، وحري بالذكر هنا أن استطلاعًا للرأي أظهر أن ٣٨,٤ في المئة من المواطنين الكينيين يعدّون الانتماء القبلي للمرشح هو العامل الحاسم في اختياره، وذلك قبل شخصيته وبرنامجه الانتخابي[٢].

عادت الكيكويو إلى السيطرة على السلطة في عام ٢٠٠٢ من خلال فوز مواي كيباكي بالرئاسة، وهو لا يزال على رأس الدولة حتى الآن، مع العلم أنه واجه تحديًا كبيرًا في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ أمام متحديه رايلا أودينغا الذي ينتمي - كما ذكرنا - إلى قبيلة الليو النيلية المنتشرة في غرب البلاد، والذي يعتقد كثيرون أنه فاز بتلك الانتخابات، لكن نفوذ الكيكويو وعوامل أخرى حالت دون تسنمه منصب الرئاسة، ودفعه ذلك إلى القبول

---

(٢) انظر: سامية بيبرس، «كينيا بين براثن العنف والديمقراطية المتعثرة،» السياسة الدولية، السنة ٤٣، العدد ١٧٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، ص ١٦٤، وعبد السلام ابراهيم بغدادي، «كينيا: بين فتق الانتخابات ورتق التدخلات قراءة مبتسرة في وقائع الانتخابات الكينية،» في: عبد السلام إبراهيم بغدادي، مراجعة وتحرير، الممارسة الانتخابية المعاصرة في أفريقيا، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٩٨ (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٩)، ص ٧-١٢.

بمنصب رئيس الوزراء - الذي استُحدث لتسوية الأزمة[٣] - وهذا الحادث يكشف مدى النفوذ الذي تتمتع به قبيلة الكيكويو من جهة، والتفاف الكيكويو حول الرئيس كيباكي الذي يتحدر منها من جهة أخرى، للحفاظ على مصالحها ونفوذها، ولا سيما طبقة رجال المال والأعمال التي تتهمها المعارضة بنهب خزائن الدولة؛ وما يُثبت نفوذ الكيكويو على نحو خاص، والنفوذ القبلي على نحو عام في كينيا وعموم القرن الأفريقي أن الرئيس كيباكي حصل على ٩٠ في المئة من أصوات الكيكويو في تلك الانتخابات المختلف عليها التي جاءت به إلى الرئاسة مرة ثانية[٤].

٣- القبائل الأخرى

تضم التركيبة الإثنية في كينيا قبائل أخرى عديدة، لكنها لا تصل إلى قوة أو نفوذ القبيلتين السابقتين، ومن هذه القبائل نذكر الكيسي البانتوية وتتركز في منطقة نيانزا عند ضفاف بحيرة فكتوريا، وقبيلة كالنجين (Kalenjn) النيلية التي ينتمي إليها الرئيس الكيني السابق دانيال آراب موي (١٩٧٨ - ٢٠٠٢) وتنتشر في غرب البلاد وتتمركز في مدينة الدوريت - مسقط الرئيس موي، وقبائل المرو وإيمبو وكامبا وهي من البانتو التي تتمركز جنوب وسط البلاد، وقبائل الميجيكندا والتايتا والتافيتا التي تنتشر في مناطق الساحل الكيني وحول مدينة مومباسا - المدينة الثانية والميناء الأكبر في كينيا - وتتحدث هذه القبائل الثلاث الأخيرة باللغة السواحيلية (Swahili) وهي اللغة الرسمية في كينيا وأوغندا وتنزانيا.

---

(٣) بيبرس، ص ١٦٣-١٦٤؛ بغدادي، «كينيا،» ص ٧-١٢، وحمدي عبد الرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧)، ص ٤٧-٥١.

مما يجدر ذكره هنا، أن هذا المشهد التنافسي القبلي - السياسي في الانتخابات الكينية كان قد حصل من قبل في انتخابات عام ٢٠٠٢، إذ احتد التنافس في حينه بين الرئيس السابق دانيال آراب موي (١٩٧٨ - ٢٠٠٢) المتحدر من قبائل كالنجين النيلية، والرئيس الحالي مواي كيباكي الذي فاز في تلك الانتخابات، وعُد فوزه كأنه انتصار لقبيلة الكيكويو. انظر: نبيل بكر، «الاستفتاء على الدستور الكيني،» **آفاق أفريقية**، السنة ٦، العدد ١٩ (شتاء ٢٠٠٦)، ص ١١٠-١١٤، وقارن بـ: عبد الرحمن، ص ١٢٦.

(٤) انظر في ذلك: بيبرس، ص ١٦٣، وقارن بـ: بكر، ص ١١٢ - ١١٣، وبغدادي، «كينيا،» ص ٧-١٢.

هناك أيضًا قبائل الماساي (Masai) وهي من المجموعة الشارية - النيلية التي فقدت أراضيها على يد الاستعمار البريطاني مثلما حصل مع فروع من قبائل كالنجين النيلية والكيكويو البانتوية، وهناك قبائل التوركانا التي تنتشر في الشرق، وكذلك على الحدود مع تنزانيا وهم من الرعاة، وقبائل السامبور النيلية - الشارية، وهم من الرحل الذين يتنقلون في المناطق شبه الصحراوية في وسط وشمال كينيا، والنجمبس الذين يقطنون وادي كيريو، وهناك قبائل الندوروبو التي تقطن هضبة نانيوكي. وهناك قبائل اللوهيا أو اللوخيا وتسكن حوض نهري غالانا وتانا في جنوب وغرب البلد؛ واللوخيا هم عبارة عن تجمع قبلي من شعوب يمتّ بعضها إلى بعض بصلات قرابة، وكانت ولا تزال تسكن الضفاف الشمالية والشرقية لبحيرة فكتوريا. وتبلورت هذه القبائل (اللوخيا) في إطار قبلي واحد منذ بداية القرن العشرين. وبعد أن توطدت العرى بين فروعها، أخذت تطلق على نفسها اسم «لوخيا» أي «ذوي القربى» لكن حتى ذلك الحين لم يكن اللوخيا يعدّون أنفسهم شعبًا واحدًا أو قبيلة واحدة[٥].

تبقى قبائل الأورومو (الجالا) التي تنتشر في المقاطعة الشمالية الشرقية، ولها امتداد قوي داخل إثيوبيا أكبر مجموعة إثنية في عموم إثيوبيا (كما مر بنا ضمن مبحث إثيوبيا) كما تضم هذه المقاطعة - بحسب ما ذكرنا قبلًا - قبائل التوركانا وكلتا المجموعتين من القبائل الرعوية، بيد أن الأورومو تُعد من القبائل الحاميّة - الكوشيتية في حين أن التوركانا من القبائل النيلية[٦]. والقبيلتان تنتشران هنا بجوار القبائل الصومالية التي تمتد حتى الصومال؛ والغلبة العددية في هذا الموضع (المقاطعة الشمالية الشرقية في كينيا أي إنفدي) للقبائل الصومالية التي تتركز في هذه المقاطعة، وتصل نسبة الصوماليين في كينيا إلى ٢٥,٢ في المئة من عموم السكان، وهم يشكّلون ٨٠ في المئة من سكان المقاطعة التي كان عدد

---

(٥) انظر في ذلك: مجيد حميد عارف، إثنوغرافيا شعوب العالم (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩٠)، ص ٣٠٠-٣٠٢؛ بيبرس، ص ١٦٣؛ دليل الدول الأفريقية، تقديم عبد المنعم الصاوي (القاهرة: الجمعية الأفريقية، ١٩٧٥)، ص ١٤٥، الخريطة الرقم (٨-١)، ص ١٩٠ من هذا الكتاب، و *New African Yearbook* 1979, pp. 173-174.

(٦) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٦٩-١٧١، وقارن بـ: روزا إسماعيلوفا، المشكلات العرقية في أفريقيا الإستوائية: هل يمكن حلها؟، ترجمة سامي الرزاز (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣)، ص ٣٢ و٢٠٤، ودليل الدول الأفريقية، ص ١٤٥.

أفرادها لا يتجاوز الـ ٤٠٠ ألف نسمة خلال عام ١٩٨٠[٧]، ويقدّر حجم مساحة المقاطعة بما بين خُمس مساحة كينيا وثلثها[٨].

حري بالذكر أن المقاطعة (إقليم إنفدي) تعود في الأصل إلى الصومال. ويعود احتلال المقاطعة إلى مرحلة تسبق استقلال كينيا عن السيطرة الاستعمارية البريطانية حيث قامت بريطانيا في أثناء سيطرتها على الصومال الجنوبي خلال فترة ١٩٤١ - ١٩٥٠، باقتطاع هذا الجزء من الصومال وضمه إلى مستعمرة (كينيا). عند الاستقلال رفضت كينيا إعادته إلى الصومال على الرغم من أغلبيته الصومالية، وعلى الرغم من مطالبة الصومال الرسمية بعائدية الإقليم؛ وهذا ما أدى إلى المناوشات العسكرية بينهما خلال أعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٧، ولا يزال التوتر قائمًا بين الطرفين على الرغم من المتغيرات التي عصفت بالصومال ودول المنطقة طوال السنين المنصرمة[٩].

تتوزع معظم قبائل كينيا - السالفة الذكر - على أربع مجموعات لغوية هي البانتو (Bantu) والنيلية (Nilotic) والنيلية - الحاميّة (Nile-Hamitic) والمجموعة الكوشيتية (Cushitic)[١٠]. فضلًا عما تقدم تحتضن كينيا، جماعات إثنية وافدة، اتخذت من كينيا موطنًا لها، وأصبحت جزءًا من النسيج الاجتماعي الوطني الكيني، منها العرب والهنود والإنكليز. وهم يشكلون شريحة كبيرة من سكان العاصمة وممباسا، ويسكن بعضهم في ضواحي المدن الصغيرة، وبعضهم مثل الإنكليز يسكنون في الهضاب الوسطى[١١].

---

(٧) إسماعيلوفا، ص ٣٢؛ بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ١٥٩؛ ساموئيل ماكندا، التحالفات المتغيرة في القرن الأفريقي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات (بغداد: المركز، ١٩٨٥)، ص ٦، و George Thomas Kurian, *Encyclopedia of the Third World*, 3 vols., Rev. ed. (New York: Facts on File, 1982), vol. 1, p. 932.

(٨) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، عالم المعرفة؛ ٣٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص ٢٩٠، و Gérard Chaliand, *The Struggle for Africa: Conflict of the Great Powers*, Translated from French (Hong Kong: A. M. Berrett, 1982), p. 94.

(٩) سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، دراسات إستراتيجية؛ ٣١ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩)، ص٣٢؛ بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ١٧٠-١٧١؛ إسماعيلوفا، ص ٣٢؛ James Mayall, "The Battle for the Horn: Somali Irredentism and International Diplomacy," *World Today*, vol. 34, no. 9 (September 1978), p. 344, and I. M. Lewis. "Somalia: Physical and social Geography in: I. M. Lewis, ed., *Nationalism and Self-Determination in the Horn of Africa* (London: Ithaca press, 1983), p. 85.

(١٠) *New African Yearbook* 1979, p. 173.

(١١) عارف، ص ٣٠٠-٣٠٢، وبغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، ص ١٥٣.

أخيرًا ينبغي التذكير بأن الجماعات الإثنية في كينيا تتوزع على ديانات عدة، أبرزها البروتستانتية التي يعتنقها نحو ٤٥ في المئة من المواطنين، ثم أتباع المذهب الرومي الكاثوليكي الذين تصل نسبتهم إلى ٣٣ في المئة، ثم أتباع الديانات التقليدية بنسبة ١٢ في المئة، أما المسلمون فيشكّلون ما بين ٦ و١٠ في المئة، من مجموع السكان وينتشرون في منطقة الساحل ويتركزون في ميناء مومباسا، كما توجد أعداد منهم في العاصمة نيروبي[(١٢)]. وتتحدث كل قبيلة أو مجموعة قبائل بلغة خاصة، بيد أن السواحلية هي اللغة الرسمية منذ عام ١٩٧٤ وقبلها كانت الإنكليزية، أما اللغات الأخرى الأكثر انتشارًا فهي لغة الكيكويو (البانتوية) ولغة اللو (النيلية)[(١٣)].

الخريطة الرقم (٨-١)
التوزيع الجغرافي للقبائل في كينيا



المصدر: سامية بيبرس، «كينيا بين براثن العنف والديمقراطية المتعثرة،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٣، العدد ١٧٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٨)، ص ١٦٣.

---

(١٢) بكر، ص١١٠-١١٤، و**دليل الدول الأفريقية**، ص ١٤٥. هناك من يقول إن نسبة المسلمين في كينيا تراوح بين ٦ و ٧,٤ من مجمل السكان. انظر: *Britannica Book of the Year 1980: Events of 1979* (London: Encyclopaedia Britannica Inc, 1980), p. 560.

وقارن بـ: جواد وبغدادي، ص ١٨

(١٣) عارف، ص ٣٠٢.

ثانيًا: التركيبة الإثنية في الصومال

يتمتع المجتمع الصومالي الموزع على أكثر من دولة في القرن الأفريقي (الصومال الرسمي وعاصمته مقديشو) وما يسمى جمهورية أرض الصومال غير المعترف بها وعاصمتها هرجيسا وإقليم بونت (بونط - بونت لاند) وعاصمتها غروا (Garoe)، والجزء الجنوبي من البلاد الذي تسيطر عليه حركة شباب المجاهدين ونواته مدينة كسمايو الساحلية، ودولة جيبوتي بجزئها الجنوبي، وإقليم أوغادين (الإقليم الصومالي داخل إثيوبيا) وإقليم إنفدي (المقاطعة الشمالية الشرقية في كينيا)[١٤] بتجانس قومي ديني مذهبي مهني (رعاة في أغلبيتهم)، إذ ينتمي أكثر من ٩٠ في المئة من أبنائه إلى القومية الصومالية ويعتنقون الإسلام على المذهب الشافعي[١٥]؛ بيد أنهم يتوزعون على تجمعات قبلية أهمها العيسى في جيبوتي (ينحدر منها الرئيسان، السابق حسن غوليد أبتيدون والحالي عمر إسماعيل غيله)، والدارود التي تنتشر في إقليم أوغادين - داخل إثيوبيا - وفي وسط الصومال وشماله وجنوبه، وأشهر فروعها، المريحان التي ينحدر منها الرئيس الأسبق محمد سياد بري (١٩٦٩ - ١٩٩١)[١٦]. وفرع المجرتين الذي ينحدر منه الرئيس السابق

---

(١٤) انظر: الخريطتين الرقم (٨- ١) والرقم (٨- ٢)، ص ١٩٠ و١٩٤ على التوالي من هذا الكتاب.

(١٥) علي الشرعة [وآخرون]، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي**، التقرير الاستراتيجي؛ ٣٠ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥)، ص ١٨-٣١، وقارن بـ: *New African Yearbook* 1979, p. 312.

(١٦) سيطر الجنرال بري على السلطة في مقديشو في عام ١٩٦٩ في إثر مقتل الرئيس عبد الرشيد ماركي، واختط في سنوات حكمه الأولى نهجًا ماركسيًا وتقرّب من الاتحاد السوفياتي ودخل في عام ١٩٧٧ حربًا مع جارته إثيوبيا أسفرت عن هزيمته العسكرية، غيّر في إثرها ولاءه من الشرق إلى الغرب. اتسم حكمه بالدكتاتورية والفساد وتقريب أبناء عشيرته المريحان من قبيلة الدارود على حساب بقية القبائل الأمر الذي بعث الروح القبلية في البلاد وأدى إلى تحالف العديد من الصوماليين ضده والسعي إلى إسقاطه، وهذا ما حصل فعلًا، إذ أسقطه أنصار حزب المؤتمر الصومالي المتحد الذي ينتمي أعضاؤه إلى قبيلة الهاوية المنتشرة حول العاصمة مقديشو؛ انظر: الشرعة [وآخرون]، ص ١٨.

عبد الله يوسف أحمد[17]، وقبيلة الهاوية (الهوية) التي تنتشر حول العاصمة مقديشو وينحدر منها محمد فرح عيديد[18]، وعلي مهدي محمد، وكذلك الرئيس الحالي الشيخ شريف شيخ أحمد الذي تولى الرئاسة في عام ٢٠٠٩ في إثر اتفاق إثيوبي - أميركي مع ما يسمى الجناح المعتدل من المحاكم الإسلامية التي سيطرت على السلطة السياسية في مقديشو مع الجناح المتشدد بزعامة طاهر حسن عويس رئيس الحزب الإسلامي الصومالي[19]، خلال النصف

---

(١٧) كان عبد الله يوسف أحمد، من أمراء الحرب الأهلية التي عصفت ولم تزل بالصومال منذ سقوط الرئيس محمد سياد بري في عام ١٩٩١، وهو ينحدر من فرع المجرتين/ قبيلة الدارود التي تنتشر في الجزء الشمالي الشرقي من الصومال (أرض بونط) وهو الإقليم الذي أعلن انفصاله في بداية الحرب الأهلية تحت اسم إقليم بونط (بونت لاند) وعاصمته غروا، تحت زعامة أحمد نفسه، قبل أن يصبح رئيسًا للصومال في عام ٢٠٠٤، بعد مؤتمر المصالحة الذي عُقد في كينيا برعاية أفريقية ودولية خلال العام المذكور. انظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، «تحولات الفرقاء المحليين في المشهد السياسي الصومالي المعاصر،» دراسات دولية (جامعة بغداد)، العدد ٤٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، ص ٦، وحول موقع الإقليم (إقليم بونت) انظر: الخريطة الرقم (٨ -٣)، ص ١٩٥ من هذا الكتاب.

(١٨) ينتمي محمد فرح عيديد إلى عشيرة حبرقدر وهي فرع من قبيلة الهاوية، عمل سفيرًا في الهند قبل عام ١٩٩١ وأسس مع علي مهدي محمد الذي ينتمي إلى قبيلة الهاوية لكن من عشيرة أبقال، حزب المؤتمر الصومالي المتحد، وهو الحزب الذي أسقط حكم الرئيس بري، لكن الخلافات سرعان ما دبت بين الطرفين بسبب الصراع على السلطة، وهو صراع أدى إلى تخريب البنية التحتية في الصومال، وإشعال الحرب الأهلية وتفتيت الصومال إلى كيانات هشة وصغيرة. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، «التدخل الدولي في الصومال،» مجلة كلية العلوم السياسية (جامعة بغداد)، العدد ١٣ (١٩٩٥)، صفحات متفرقة.

(١٩) عُرف عن عويس الذي كان عقيدًا سابقًا في الجيش الصومالي المنهار، ومتابعًا نشيطًا للعلوم الإسلامية، ومشاركًا في حروب الأوغادين ضد إثيوبيا؛ تطرفه وتشدده في ما يتعلق بضرورة إقامة حكم إسلامي في الصومال قائم على الشريعة الإسلامية ورفض الدستور المدني، ومناوءته لإثيوبيا التي يعدّها العدو اللدود لبلاده بسبب احتلالها إقليم أوغادين الصومالي، وأطماعها المتواصلة في الصومال وتدخلها السياسي والعسكري المستمر في شؤونه الداخلية بدعم من الولايات المتحدة ومساندتها، ولا يزال تنظيمه يؤمن بالحلول العسكرية. ينحدر عويس من قبيلة الهوية فرع حبر قدر اير أو هبرغدرعير أو حبر جذر اير أو هبر غدر عير. انظر: بغدادي، «تحولات الفرقاء المحليين،» ص ٩، وقارن بـ: عطية عيسوي، «الصومال.. أرض العجائب والمطامع والصراعات،» المستقبل العربي، السنة ٣٢، العدد ٣٦٦ (آب/ أغسطس ٢٠٠٩)، ص ١٤٢-١٤٤، وإجلال رأفت، «العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الأفريقي،» السياسة الدولية، العدد ١٧٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٩)، ص ١٦٩-١٧٠؛ وحول عشيرة الزعيم عويس وموقعها ضمن قبيلة الهاوية (الهوية) وعلاقتها بالسياسة. انظر: محمد الأمين محمد الهادي، «تقييم فترة حكم المحاكم الإسلامية،» الشاهد الدوري (القاهرة)، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، ص ٧١.

الثاني من عام ٢٠٠٦ قبل أن تسقط في مطلع عام ٢٠٠٧ على يد القوات الإثيوبية الغازية المدعومة بالسلاح الجوي الأميركي[٢٠].

هناك أيضًا قبيلة الإسحاقي التي أعلنت استقلالها عن الصومال، وأسست في إقليمها (شمال الصومال)، جمهورية أطلقت عليها جمهورية أرض الصومال وعاصمتها هرجيسا[٢١]- من دون أن يعترف بها أحد رسميًا - وكان أول رئيس لها إبراهيم عقال ونازعه على الرئاسة علي تور؛ توفي عقال في عام ٢٠٠٢ وخلفه طاهر ريالي كاهن في عام ٢٠١١، ثم جاء بعده الرئيس الحالي محمد سراج. وهناك غيرها قبيلتا الرهانوين والدجيل اللتان تقطنان في المنطقة الخصبة بين نهري شبيلي وجوبا، لذا فهما من القبائل الزراعية بخلاف بقية القبائل الصومالية التي تمتهن الرعي، ثم هناك قبيلة الدير التي تتمركز وسط البلاد[٢٢].

تتفرع القبائل الصومالية إلى عشائر وأفخاذ عدة، كما تمتد - كما مر بنا - داخل ثلاث دول مجاورة (جيبوتي، إثيوبيا، كينيا) مع وجود أعداد من الصوماليين داخل اليمن. ودخلت هذه القبائل في صراعات ونزاعات - بل حرب أهلية - الواحدة مع الأخرى، وفي نزاعات حادة مع جيرانها من القبائل الأخرى عبر الحدود ولم تخمد حتى اليوم[٢٣].

---

(٢٠) بغدادي، «تحولات الفرقاء المحليين،» ص ١٢-١٥.

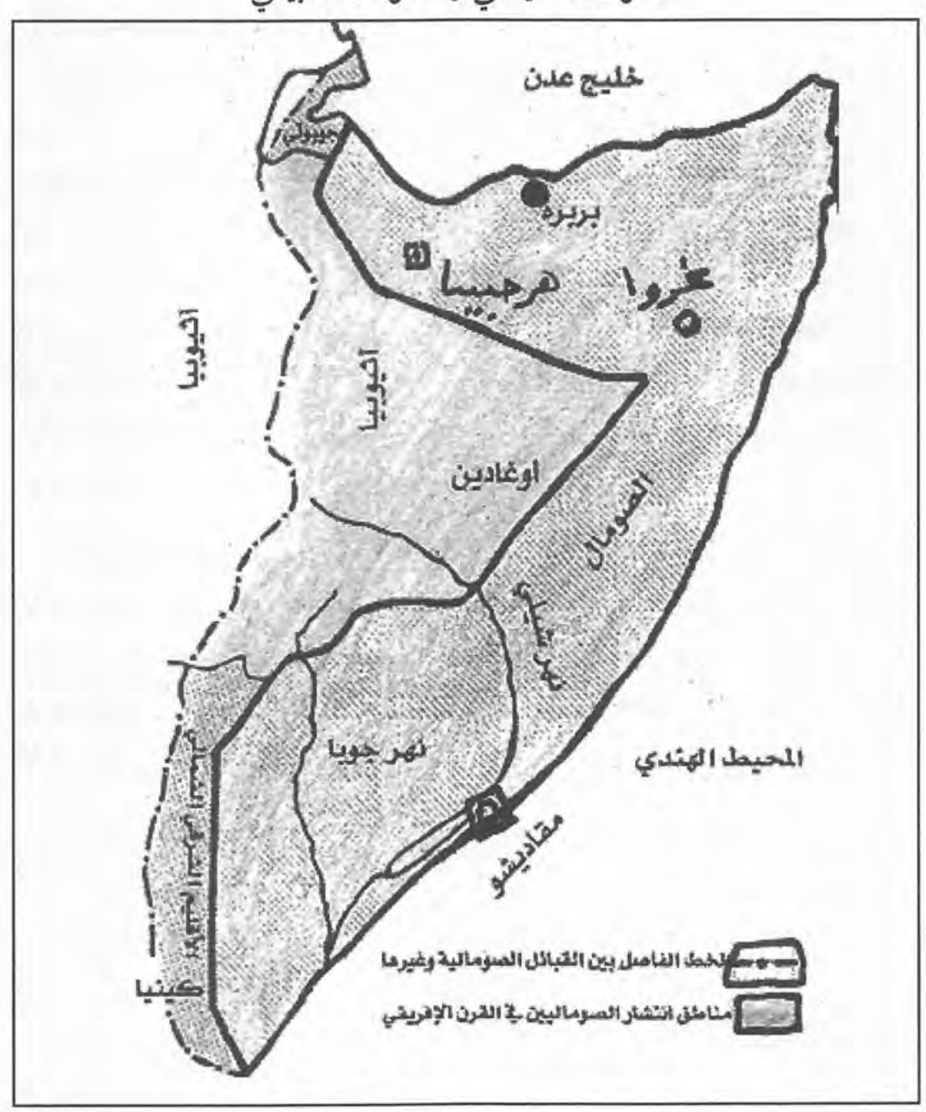
(٢١) انظر: الخريطة الرقم (٨-٣)، ص ١٩٥ من هذا الكتاب.

(٢٢) انظر: الشرعة [وآخرون]، ص ٢٠-٢١، وقارن بـ: خميس دهام حميد، **الصومال ومشكلات الوحدة الوطنية: من الممالك القبلية إلى المحاكم الإسلامية** (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ١٦٣-١٧١.

(٢٣) حميد، ص ١٦٣-١٧١، والشرعة [وآخرون]، ص ٢١.

الخريطة الرقم (٨-٢)

الصومال السياسي والصومال الطبيعي



مقديشو (Mogadishu) عاصمة الدولة الرسمية

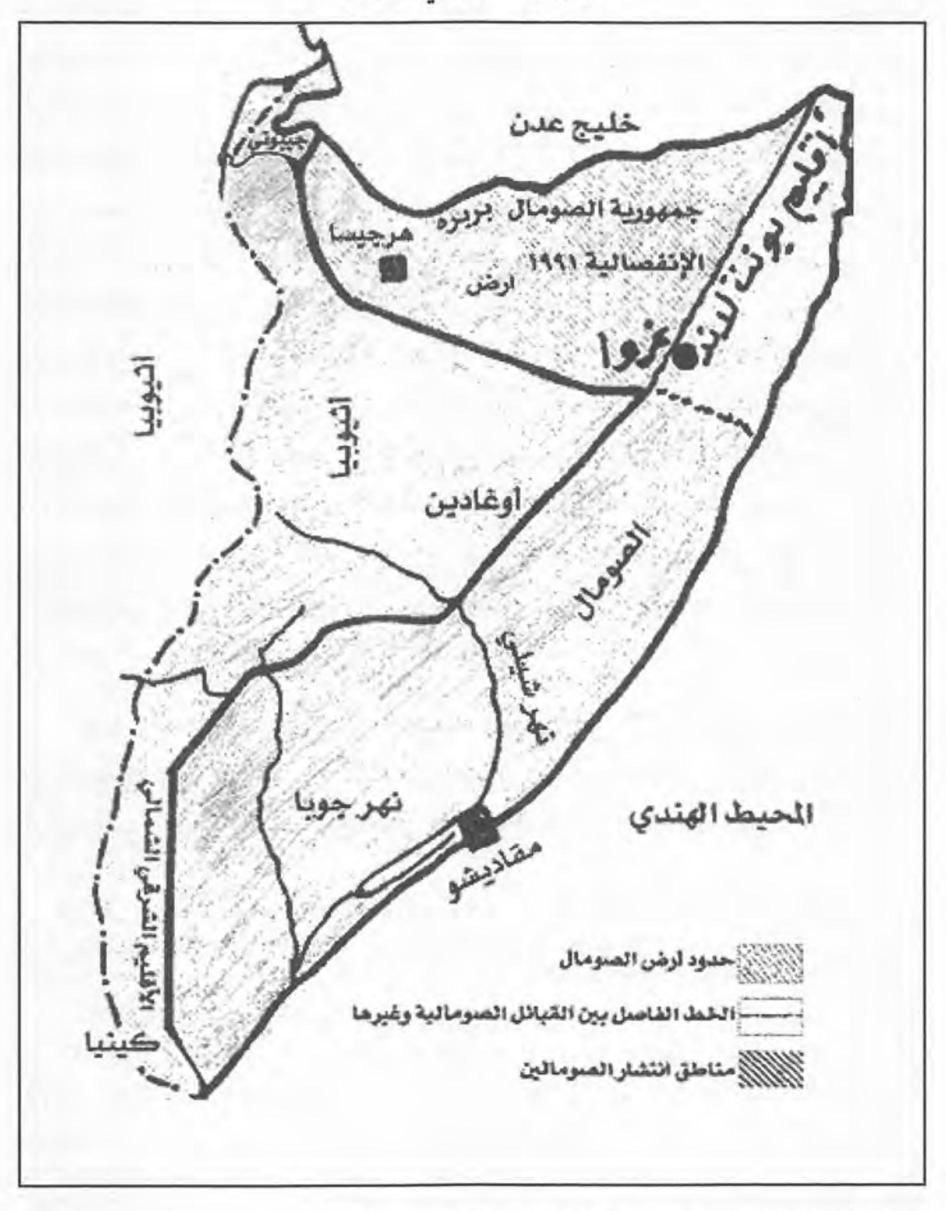
هرجيسا (Hargeisa) عاصمة جمهورية أرض الصومال (غير المعترف بها)

غروا (Garoe) عاصمة إقليم بونط (غير المعترف به)

المصدر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٧٨ (بتصرف).

الخريطة الرقم (٨-٣)

التمزق الذي يعانيه المجتمع الصومالي الموزع داخل دولة الصومال «الرسمية» على ثلاثة كيانات، وخارج دولة الصومال على ثلاث دول (إثيوبيا، جيبوتي، كينيا)



المصدر: بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ١٧٨ (بتصرف).

ثالثًا: التركيبة الإثنية في أوغندا

على الرغم من اعتماد الإنكليزية، ثم السواحيلية، لغة رسمية، إلا أن أوغندا تحتضن في الواقع مجموعة من اللغات المحلية، بقدر ما تحتوي مجموعات قبلية، بمعنى أن لكل قبيلة منها لغتها الخاصة التي لا تفهمها القبيلة الأخرى، إضافة إلى تعدد اللهجات داخل اللغة الواحدة. وعلى الرغم من وجود لغتين كبيرتين بين هذه اللغات، هما اللوغندا في الجنوب، حيث قبيلة الباغندا (التي تُعد أكبر قبيلة في أوغندا، إذ تشكّل ١٦ في المئة من مجموع السكان، ومنها اشتق اسم الدولة) واللغة السواحيلية في الشمال، إلا أننا نلاحظ أن الإذاعة الأوغندية تعكس الواقع اللغوي المتفتت في هذه الدولة الكائنة في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، عند منابع نهر النيل، حيث تبث برامجها بـ ٢١ لغة محلية (وطنية)، هذا عدا الإنكليزية والفرنسية والعربية والسواحيلية[٢٤]. ومثلما تتوزع أوغندا على لغات عدة، فإنها تعتنق ديانات مختلفة من بينها المسيحية (الكاثوليكية والبروتستانتية)، والديانات التقليدية (الأفريقية) ثم الإسلام الذي اختلفت المصادر في تحديد نسبة معتنقيه، فمنهم من يجعلها من ٥ إلى ١٥ في المئة ومنهم من يزيدها إلى ٣٠ في المئة. وينتشر معتنقوه في عموم البلاد وبين الإثنيات كلّها. كما أن هناك من يعتنق الهندوسية بين المواطنين والوافدين من أصل هندي[٢٥].

تصل قبائل أوغندا على الصعيد القبلي إلى ٦٣ قبيلة، تكاد تنحصر في مجموعتين عرقيتين - ثقافيتين هما: البانتو (Bantu) والنيليون بفرعيهم النيلوتيك (Nilotic) والنيلو- حاميين (Nilo-Hamitic)[٢٦].

---

(٢٤) إسماعيلوفا، ص ٨١؛ محمد عبد المنعم يونس، أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٠)، ص ٨٢ و٢٣١ -٢٣٢؛ بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ١٢٤؛ Kurian, pp. 1839-1840, and *New African Yearbook 1979*, p. 362.

(٢٥) العراق، وزارة الخارجية، دليل المعلومات عن دول العالم (بغداد: الوزارة، ١٩٨١)، ص ٣٢؛ جواد وبغدادي، ص ١٨؛ عبد السلام إبراهيم بغدادي، التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا، سلسلة الدراسات الأفريقية؛ ٢٤ (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، ١٩٨٦)، ص ٦٩-٧٠؛ محمد جواد علي، جمهورية أوغندا، سلسلة الدراسات الأفريقية؛ ١٥ (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الأسيوية الأفريقية، [د. ت.])، ص ١٠؛ *New African Yearbook 1979*, p. 362; *Britannica Book of the Year 1980*, p. 560, and Kurian, vol. 3, p. 1840.

(٢٦) *New African Yearbook 1979*, p. 362.

لكن المؤثّر والفاعل من بين هذه القبائل العديدة لا يتجاوز الست، أربع في الشمال والشرق والشمال الغربي؛ وهي من القبائل النيلية، والنيلو - حاميّة، وهذه القبائل هي: الأشولي (Acholi)، النيلية التي ينحدر منها الرئيس السابق تيتو أكيلو (١٩٨٥ - ١٩٨٦)؛ وقبيلة اللانجو أو اللانجي (Langi) النيلية التي ينتسب إليها الرئيس الأسبق ملتون أوبوتي (١٩٦٦ - ١٩٧١) (الحقبة الأولى)؛ (١٩٨٠ - ١٩٨٥) (الحقبة الثانية). وكانت هاتان القبيلتان تسيطران على الجيش الأوغندي حتى بداية عام ١٩٨٦[٢٧]. وقبيلة الكاكوا (الكابوا)، النيلو - حاميّة، ومعظم أفرادها من المسلمين، وهي القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس الأسبق والمثير للجدل عيدي أمين دادا (١٩٧١ - ١٩٧٩)، وقبيلة الكرامبويا أو (الكاراموجا) وأبناؤها رعاة بقر، بحكم مناطقهم الجافة نسبيًا، والتي لا تصلح للزراعة[٢٨].

أما القبيلتان المؤثّرتان الأخريان فهما من قبائل البانتو، وهما قبيلتا الأنكولي (الميناكولي) والباغندا. بالنسبة إلى القبيلة الأولى (الأنكولي)، فإنها تستوطن المنطقة الغربية من أوغندا، وينتمي إليها الرئيس الحالي يوري موسوفيني، أقوى رجل في تاريخ أوغندا المعاصر، والذي يحكمها منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦[٢٩].

---

(٢٧) انظر في ذلك: *New African Yearbook* 1979, 362.
وقارن بـ: عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الأوضاع السياسية المعاصرة في أوغندا، ١٩٦٢-١٩٨٧** (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٧)، ص ٤؛ يونس، ص ٨٢-٨٣، ودليل الدول الأفريقية، ص ١٤١. يرى بعض الباحثين أن هاتين القبيلتين هما من أنصاف الحاميين؛ انظر: علي، **جمهورية أوغندا**، ص ١٠.

(٢٨) محمد عبد الوهاب، «أوغندا: لؤلؤة أفريقيا،» **العربي**، العدد ٣٣٩ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ١٠٦؛ بغدادي، **الأوضاع السياسية**، ص ٥، وغسان العطية، **التحرك الإسرائيلي في أفريقيا: التجربة الأوغندية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٩٠.

(٢٩) ينتمي يوري موسوفيني من جهة الأب إلى قبيلة الأنكولي من مجموعة البانتو ومن جهة الأم إلى قبيلة التوتسي من المجموعة النيلية، وأفاد موسوفيني كثيرًا من هذين الانتماءين ضمن دائرة الصراع الداخلي في أوغندا ومنطقة البحيرات العظمى (رواندا/ بوروندي/ الكونغو/ تنزانيا). انحاز موسوفيني إلى قبائل التوتسي النيلية المدعومة أميركيًا في صراعها مع قبائل البانتو في منطقة البحيرات، وهي صراعات أدت إلى مقتل قرابة نصف مليون إنسان في رواندا في عام ١٩٩٤. بدأ موسوفيني حياته السياسية عبر العمل في مكتب الرئيس ملتون أوبوتي (١٩٦٦ - ١٩٧١)؛ وعندما أطيح الرئيس أوبوتي على يد رئيس أركانه الجنرال عيدي أمين (١٩٧١ - ١٩٧٩)، هرب موسوفيني إلى تنزانيا، ثم عاد في عام ١٩٧٩ - بعد سقوط عيدي أمين في إثر الغزو العسكري التنزاني لأوغندا بقرار الرئيس التنزاني =

القبيلة الثانية هي قبيلة الباغندا (Baganda) التي تنتشر في جنوب غرب البلاد، وكان أول رئيس لأوغندا بعد الاستقلال منها، وهو الملك الكاباكا موتيسا الثاني (Mutisa II) الذي تولى السلطة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٦، وأطيح على يد (أوبوتي) الذي حوّل النظام السياسي بعمله هذا من ملكي إلى جمهوري(٣٠).

كانت هذه القبيلة البانتوية التي تمتهن الزراعة والتجارة وأشكالاً مختلفة من النشاط الاقتصادي والتعليم، تنظر إلى الحرب والجندية على أنها مهنة العبيد! وكانت تتركها لأبناء القبائل الأخرى الواقعة تحت سيطرتها بنفوذ

= الأسبق جوليوس نيريري (١٩٦١ - ١٩٩٩) - وعمل مع الحكومات الانتقالية التي تشكلت بعد ذلك (١٩٧٩-١٩٨٠)؛ إذ أصبح وزيرًا للتعاون في حكومة (جود فري بن عيسى) ثم أصبح نائبًا للرئيس (بولو موانجا) وهو من قبيلة أشولي. وعندما أجريت انتخابات في عام ١٩٨٠ رشح نفسه للرئاسة، لكنه خسر أمام ملتون أبوتي الذي أصبح رئيسًا - مرة ثانية - لأوغندا (١٩٨٠ - ١٩٨٥) عندها غضب موسوفيني ولجأ إلى الغابة، وشكّل حركته المسلحة (حركة المقاومة الوطنية) التي تمكنت في مطلع عام ١٩٨٦ من السيطرة على السلطة وإسقاط حكومة الجنرال تيتو أكيلو (من قبيلة الأشولي) التي جاءت بانقلاب عسكري على حكومة الرئيس ملتون أبوتي في عام ١٩٨٥. ولا يزال موسوفيني - الذي يُعد أول شخص يتولى رئاسة الجمهورية من قبائل البانتو (قبائل الوسط والجنوب والغرب) بعد أن كانت مقصورة على أبناء الشمال والشرق - يحكم البلاد منذ ذلك التاريخ. ويحظى موسوفيني بدعم قوي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على الرغم من عدم التزامه آليات المشروطية والتحول الديمقراطي التي ينادي بها الغرب الأوروبي - الأميركي! أما ملتون أبوتي فهرب في عام ١٩٨٥ إلى زامبيا - عبر كينيا مصطحبًا معه ثروة تقدّر بأربعين مليون دولار، مكتفيًا باللجوء والتمتع بالثروة، بعد أن أمضى في العمل السياسي (الرئاسة والمعارضة) ما يقارب من ٣٣ سنة، منذ أن كان عضوًا في حزب المؤتمر الوطني الأوغندي في عام ١٩٥٢ حتى ساعة رحيله عن البلاد إلى زامبيا في عام ١٩٨٥. انظر في ما تقدّم: عبد السلام إبراهيم بغدادي: **التطورات السياسية المعاصرة في أوغندا** (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ١٩٨٧)، ص ١٠-٣٨؛ **السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه أفريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي، ١٩٩٦ - ٢٠٠١**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٢٨ (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢)، ص٨٠-٨٨، و«المتغير الأوغندي المعاصر في السياسة الأمريكية تجاه دول حوض النيل والقرن الأفريقي وآثار ذلك على الأمن القومي العربي،» **قضايا دولية** (جامعة بغداد)، العدد ٢ (١٩٩٨)؛ عبد الرحمن، ص ١٤٢؛ علي، جمهورية أوغندا، ص ٨؛ عبد الوهاب، ص ١٠٥-١٠٧، وهرفيه بروج، **الخمسون أفريقيا** (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، [د.ت.])، ص ٩٤-٩٦.

(٣٠) بغدادي، **الأوضاع السياسية**، ص ٣-٤؛ عبد الرحمن، ص ١٢٠؛ عبد الوهاب، ص١٠٦-١٠٧؛ يونس، ص ٨٢ و٢٣١-٢٣٢؛ العطية، ص ٩٠، و Dennis Austin, *Politics in Africa*, 2nd ed. (Hanover, NH: University Press of New England, 1984), pp. 60 and 151.

المال والاقتصاد، فضلًا عن أنها (الباغندا) تُمثل الصفوة، وتشكّل مع قبيلة الأنكولي (الميناكولي) وكلتاهما من البانتو الذين يستوطنون الجنوب والغرب ٤٠ في المئة من سكان أوغندا، فالباغندا كانت تشكّل وحدها عند الاستقلال قرابة الـ٣ ملايين نسمة، في وقت لم يكن عدد سكان أوغندا يرقى إلى عشرة ملايين إنسان[٣١].

تدعم الباغندا اليوم، الرئيس يوري موسوفيني الذي يحكم البلاد - بدعم أميركي ملموس - في نوع جديد من التحالف بين قبائل الأنكولي التي ينتمي إليها موسوفيني وقبائل البانتو (الجنوبية الغربية) ضد القبائل النيلية (الشمالية) وهو تحالف المصالح للحفاظ على السلطة التي حُرموا منها منذ الاستقلال حتى عام ١٩٨٦ من جهة، ومن جهة أخرى في نوع سيئ من أنواع إدارة التنوع (Diversity) في بلد يتسم بالتعددية الإثنية، الشأن الذي ترك أثرًا سالبًا في الاستقرار السياسي والأمني والنمو الاقتصادي.

ما يجدر ذكره هنا أن القبيلة والعصبية القبلية في أوغندا لا تزالان أقوى من الشعور الوطني أو الديني، ومن أي شيء آخر، فالولاء والانتماء إلى القبيلة مقدّمان على أي معنى آخر أو قيمة أخرى وهذا الانتماء يؤدي دوره بشكل واضح في أغلب الأحداث العامة التي شهدتها وتشهدها أوغندا[٣٢].

يجدر القول هنا إن قبيلة الباغندا (Baganda)، تبقى على الرغم مما تعرضت له من تهميش ومحاولات عزل منذ استقلال أوغندا من القبائل المؤثّرة والفاعلة، لا لأنها القبيلة الأكبر (١٦ في المئة من سكان أوغندا)، أو لأنها تنتشر على أكبر رقعة جغرافية في جنوب غرب البلاد، أو لأن اسم الدولة (أوغندا - Uganda) اشتق من اسم هذه القبيلة فحسب، بل لأن هذه القبيلة كانت ولم تزل من القبائل «المتطورة» اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا قياسًا على غيرها من القبائل الأوغندية، حيث شهدت نظامًا سياسيًا متقدمًا، من خلال نظام ملكي مستقر عرف باسم نظام الكاباكا (Kabaka) مع وجود هيئة استشارية تدعى اللوكيكو (Lokiko) تشبه دور البرلمان إلى حد ما، ولغة خاصة تدعى

---

(٣١) بغدادي، الأوضاع السياسية، ص ٤٠، وعبد الوهاب، ص ١٠٦.

(٣٢) بغدادي، الأوضاع السياسية، ص ٥؛ عبد الوهاب، ص ١٠٦، ومحمود شبيب، «أوغندا سلسلة من الانقلابات والهزات وأعمال العنف،» الجمهورية (بغداد)، ٨/ ١/ ١٩٨٦، ص ٢.

اللوغندا (Luganda) وكان ملكها الكاباكا موتيسا الثاني أول رئيس لدولة أوغندا الحديثة (١٩٦٢ - ١٩٦٦)[٣٣].

هناك قبائل أخرى بيد أنها غير مؤثّرة في الحياة العامة لأوغندا المعاصرة مثل النوبة، والأيتو، وهي تعيش شرق بحيرة كيوجا وشمالها، وهناك الأقزام الذين ينتشرون حول جبل رونزوري، وفي غابات أتوري، وحول بحيرة إدوارد في منطقة كينجزي في أقصى غرب أوغندا، وأعدادهم قليلة ويعيشون بشكل بدائي معتمدين في معيشتهم على مهنة الصيد. وهناك قبائل وصلت في القرن الخامس عشر ميلادي، وهي قبائل نيلية اختلطت بالزنوج والحاميين، منها قبائل الباهيما التي تقطن في غرب أوغندا، حيث يتوافر المطر، لكن أفرادها لا يمارسون الزراعة بقدر ممارستهم مهنة الرعي بحكم أصولهم النيلية، بينما نلاحظ أن قبائل التيزو تمتهن الزراعة بشكل أساس، وكذلك الحال مع قبائل التيدو والوجا والأنكولي التي مر الحديث عنها وكلّها تقطن الغرب والجنوب الغربي من أوغندا وهناك أيضًا قبائل البازوجا والباتورو، وهي من القبائل الناطقة بالبانتو[٣٤].

إدارة التنوع في ضوء توصيف الصراع

في ضوء ما تقدّم من عرض بانورامي للتكوين الإثني المعقد، والتنوع الكبير لبلدان القرن الأفريقي، مع تضخم سكاني وصل بأعداده إلى ما يقارب ٢٠٠ مليون نسمة، يفترشون مساحة تزيد على ٥ ملايين كلم٢، ويمتلكون ثروات طبيعية غير محدودة ويحيطون بمنافذ بحرية في غاية الأهمية؛ يُطرح السؤال: هل أحسن قادة هذه البلدان إدارة هذا التنوع الإثني بما يخدم مصالحها العليا المتمثلة بتحقيق الوحدة الوطنية، والأمن الوطني والإقليمي، وتحقيق قدر من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما ينعكس إيجابًا على استقرار المنطقة سياسيًا ويُجنب جيرانهم تداعيات أي صراع أو حرب أهلية أو حرب حدود؟

---

(٣٣) علي، جمهورية أوغندا، ص ١٠؛ بغدادي، الأوضاع السياسية، ص ٣-٤؛ يونس، ص ٨٢ و٢٣١ -٢٣٢؛ العطية، ص ٩٠؛ Austin, p. 60, and *New African Yearbook 1979*, p. 363.

(٣٤) يونس، ص ٨٢-٨٣؛ عبد الرحمن، ص ١٢٠؛ علي، جمهورية أوغندا، ص ١٠؛ إسماعيلوفا، ص ٨١، بغدادي: الوحدة الوطنية، ١٢٣، والأوضاع السياسية، ص ٤-٥. حول مصطلح البانتو. انظر: بغدادي، الوحدة الوطنية، ص ١٢٣ والمصادر التي رجع إليها.

الجواب للأسف معروف، وهو أن النظم السياسة لهذه البلدان كلّها أساءت إدارة هذا التنوع، فبدلًا من أن تحقق الوئام أو السلم الأهلي - المدني بين أبناء المنطقة أو أبناء الدولة الواحدة، سعت وبفعل قلة خبرتها أو سوء مقاصدها، أو عدم احترامها الآخر أو اتباعها سياسة البعد الواحد إلى إثارة النزاعات والاضطرابات بين معظم المكونات الإثنية للدولة الواحدة، إن لم يكن كلّها، وتعدت ذلك إلى إشعال فتيل الحرب مع الدول الأخرى داخل الإقليم[٣٥]، الشأن الذي جعل المنطقة تعيش الوضع ذاته الذي وصفه المفكر الإنكليزي المعروف توماس هوبز: «بأنه حرب الجميع ضد الجميع والواحد ضد الكل والكل ضد البعض وهكذا. . .»[٣٦].

عليه، لاحظنا انفجار الصراعات على أكثر من مستوى، ويمكن هنا أن نحدد ثلاثة أنماط من هذه الصراعات.

الأول

التوترات والنزاعات التي تنشب داخل الدولة الواحدة بين جماعة إثنية وأخرى، أو بين جماعات عدة داخل الدولة أو بين النظام السياسي وإحدى هذه الجماعات، مثلما حصل ويحصل في أكثر من دولة من دول القرن الأفريقي، والأمثلة على ذلك كثيرة. منها الصراعات داخل جمهورية جنوب السودان الوليدة بين الدينكا وبعض قبائل الاستوائية أو بين الدينكا ومنشقين عن قبيلة النوير النيلية أو بين قبيلتي النوير ومورلي في ولاية جونقلي في مطلع عام ٢٠١٢[٣٧]، أو مثلما حصل بين قبائل الشمال الأوغندية والحكومة التي يقودها موسوفيني الذي ينتمي إلى قبائل الجنوب الغربي (الأنكولي)، أو بين

---

(٣٥) انظر في ذلك: ديفيد ج. فرانسيس، معد، **أفريقيا: السلم والنزاع**، ترجمة عبد الوهاب علوب، سلسلة العلوم الاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ مكتبة الأسرة، ٢٠١٠)، ص ٩ -٣١٥؛ أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في أفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٢١-١٠٧، و Sam G. Amoo, *The Challenge of Ethnicity and Conflict in Africa: The Need for a New Paradigm* (New York: United Nations Development Programme, 1997).

(٣٦) انظر في ذلك: جورج هولند ساباين، **تطور الفكر السياسي**، ترجمة علي إبراهيم السيد؛ مراجعة راشد البراوي (القاهرة: دار المعارف؛ فرانكلين، ١٩٧١)، ص ٦١٨-٦٢٣.

(٣٧) **الصباح**، ٤/١/٢٠١٢، ص ٧.

قبيلتي الكيكويو واللو في كينيا في عام ٢٠٠٧ في إثر إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية وأداء كل من الرئيس كيباكي من الكيكويو وزعيم المعارضة رايلا أودينغا من قبيلة اللو[٣٨].

الثاني

الحروب الأهلية؛ وتظهر على السطح عندما تفشل النظم السياسية في حصر الخلافات والنزاعات الإثنية أو إيجاد الحلول الملائمة لها، ومنع تجددها واندلاعها من جديد؛ عندها تتطور هذه الصراعات إلى حروب أهلية بين مختلف الجماعات الإثنية، وينحاز النظام إلى إحداها أو إلى مجموعات منها على حساب المجموعات الأخرى داخل البلد، الشأن الذي يؤدي في المحصلة إلى قيام المناوئين للدولة باختيار نظام سياسي بديل يُمثل مصالحهم ويقودهم في معركة البقاء. هكذا ينشأ نظامان سياسيان داخل الدولة الواحدة[٣٩] مثلما حصل في السودان (حكومتا الخرطوم وجوبا)، وكانت النتيجة تمزق الدولة وتحولها إلى دولتين. وكذلك الحال بالنسبة إلى الصومال الذي تمزق هو الآخر، لكن لا إلى كيانين بل إلى أكثر، كيان في الشمال، أطلق على نفسه جمهورية أرض الصومال، وكيان في الشمال الشرقي سمّى نفسه إقليم بونط، والثالث في مقديشو والأخير معرّض لاحتمال التشرذم إلى أكثر من كيان، وهو ما حوّل الصومال إلى دولة فاشلة عن جدارة!

الثالث

المستوى الثالث من الصراع داخل القرن الأفريقي هو المتعلق بتجاوز الصراع والنزاع إلى خارج الحدود، بما يعني فقدان السيطرة عليه داخليًا وامتداده نحو الخارج ليتحول إلى حرب حدود، (حرب بين دول) كما حصل في الحرب الصومالية - الإثيوبية خلال أعوام ١٩٧٧ - ١٩٧٨، والحرب الصومالية - الكينية في عام ١٩٦٤[٤٠]، والحرب الأريترية - الأثيوبية عامي

---

(٣٨) بغدادي، «كينيا،» ص ٧-١٢، وبيبرس، ص ١٦٣-١٨٤.

(٣٩) انظر في ذلك: أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١٧-٤٩.

(٤٠) انظر في ذلك: بيركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ١٠٦-١٦١، وقارن بـ: محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، ص ١٤٦-١٥٢.

١٩٩٨ و٢٠٠٠. وهي حروب أورثت مئات الألوف من القتلى والجرحى ونزوح ولجوء وهجرة الملايين من أبناء القرن الأفريقي من بلدانهم الأصلية، إما إلى دول الجوار داخل القرن نفسه أو إلى بلدان أخرى[٤١]. كما أدت هذه الحروب إلى إيقاف عملية التنمية أو عدم انطلاقها أصلًا، وانهيار الدولة كما حصل في الصومال والسودان، أو عجزها عن مواصلة وظائفها كما هي الحال مع أريتريا وإلى حد ما مع أوغندا؛ أو إبقاء حالة التوتر قائمة فيها كما هو حاصل في إثيوبيا وأوغندا. والأدهى والأمرّ هو استدعاء أطراف دولية عدة للتدخل في شؤون المنطقة[٤٢]، كما حصل في حالة الصومال في عام ١٩٩٢ التي استدعت تدخلًا أميركيًا استمر حتى عام ١٩٩٤، في ما عُرف بعملية إعادة الأمل[٤٣]، أو التدخل الدولي في السودان الذي جاء بأشكال متعددة ومتنوعة، أو استخدام إحدى دول المنطقة كوكيل إقليمي لخدمة مصالح قوى كبرى كما حصل مع إثيوبيا التي أصبحت وكيلًا للمصالح الأميركية في المنطقة، واتضح ذلك من خلال تدخلها في الصومال في مطلع عام ٢٠٠٧ لإسقاط نظام المحاكم الإسلامية في مقديشو[٤٤]، أو تحوُّل بعض دول المنطقة إلى أذرع مساندة للسياسة الأميركية في الإقليم، كما حصل مع أريتريا حتى عام ٢٠٠٠ أو مع أوغندا وكينيا حتى الآن[٤٥].

إن توصيف الصراع في المنطقة بثلاثة مستويات لا يعني إخفاء المستويات الأخرى التي قد يؤدي أحدها إلى امتداد الصراع إلى خارج نطاق القرن الأفريقي، إما بسبب انتقال الجماعات المسلحة من بلد إلى آخر، أو بسبب

---

(٤١) بغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة، ص ٦٦-٧٤.

(٤٢) انظر في ذلك: عبد الرحمن، ص ٩٧-٩٨، ١٠١-١٠٣، ١٤٠ و١٥٥-١٥٦، ومحمد محسن الظاهري، «الحالة اليمنية،» في: أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، تحرير وتنسيق نيفين مُسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٦١٦-٦١٨.

(٤٣) محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، ص ٢٣٤ -٢٥٥.

(٤٤) علي العمودي، يوميات من القرن الأفريقي (الجيزة: دار صفصافة، ٢٠١٠)، ص ١٠٦، وحمدي عبد الرحمن حسن، «القرن الأفريقي الجديد أمريكيًا،» ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة ١٣، العدد ١٤٧ (آذار/ مارس ٢٠٠٧)، ص ٣١-٣٢.

(٤٥) بغدادي، «تحولات الفرقاء المحليين،» ص ١٢-١٥؛ عبد الرحمن، ص ١٢٤، وجواد وبغدادي، ص ٤٢ -٤٣.

تحرك مجموعة مسلحة غير منضبطة مثل حركة جيش الرب الأوغندية التي يقودها جوزيف كوني بين أوغندا وجنوب السودان والكونغو[٤٦]، أو بفعل وصول جماعات مسلحة غير مسؤولة إلى السلطة تشعل حرب مياه وهكذا.

إذًا الأمر يستوجب تحرك النخب السياسية والأكاديمية لإيجاد حلول لهذه الصراعات، لا عبر إدارة هذه الصراعات أو تهدئتها، بل عبر إيجاد حلول ملائمة لها، ودراسة كل حالة على حدة ومعرفة أسبابها وظروفها والخروج بحل واقعي متوازن يُنصِف الجميع، عبر احترام التنوع والتعدد وقبول الآخر.

خاتمة ومقترحات

أخيرًا يجب تأكيد جملة من التوصيات، منها:

- تنبغي مراعاة مبدأ الوحدة في التنوع، وهي معادلة صعبة لأنها تحاول أن تستوعب كل الاختلافات، وهي تتطلب عبقرية سياسية وطنية مشروطة بحياة حزبية حديثة وديمقراطية.
- يمكن القول إن التجديد الحزبي هو شرط للقرار الرشيد، فهذه الأحزاب التي تقود كثيرًا من دول المنطقة، ومنها على سبيل المثال أحزاب السودان التي تقود البلاد منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦، لا بد من أن تمارس الديمقراطية الداخلية، أي انتخابات من القاعدة إلى القمة، وإن كانت الكبيرة منها، والتقليدية بالذات، سوف تصطدم بالولاء الطائفي والسلطة المطلقة لراعي الحزب الديني (كما في الختمية والحزب الاتحادي بزعامة محمد عثمان الميرغني)، أو للإمام (كما مع حزب الأمة المؤطر للأنصار، بزعامة الصادق المهدي).

لا شك في أن تحطيم هذه البنية الطائفية الدينية مرهون بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العميقة، ولا تكفي القرارات السياسية مهما كانت قوتها في القضاء على الطائفية، فقد ضرب الرئيس السوداني الأسبق

---

(٤٦) حول «جيش الرب»، انظر: «تسليح ميليشيات جنوبية للتصدي لـ «جيش الرب»،» الاتحاد (أبو ظبي)، ٢٨/٩/٢٠١٠، ص ٢٧.

جعفر نميري (١٩٦٩ - ١٩٨٥) معاقل الأنصار في جزيرة أبا - وسط نهر النيل الأبيض جنوب الخرطوم - في آذار/ مارس ١٩٧٠ بالطائرات وقتل الإمام الهادي المهدي (عم الصادق المهدي)، وصادرت حكومة الإنقاذ الحالية بزعامة الرئيس عمر البشير - الذي يحكم السودان منذ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩ - ممتلكات محمد عثمان الميرغني وعائلته[٤٧]، وما زال الميرغني يعيش في الخارج[٤٨]، لكن الحوليات الدينية تقام سنويًا باسم طائفته ويُحشد لها الملايين. من هنا، المهمة صعبة التحقق لكنها ضرورية لأي عملية تجديد حزبي، وهذه من التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي الحقيقي في السودان.

يجب أن تتحول عملية صنع القرار إلى المؤسسية من خلال توسيع نطاق المشاركة الشعبية، وهذا يستدعي جملة إجراءات منها، لامركزية السلطة، وتنشيط الحكم المحلي أو اللامركزية الإدارية. ومن نتائج هذا الإجراء، التقليل من التهميش الذي تشكو منه أغلب المجموعات الإثنية في القرن الأفريقي، التي تُرجع كل النزاعات الراهنة إلى العلاقة غير المتكافئة بين المركز والهامش. لذلك تعالت الدعوة إلى إعادة تقسيم السلطة والثروة بعدالة بين الأجزاء المختلفة داخل الدولة، مع ما اقترن بذلك من ظهور العصبيات الإثنية بقوة على نحو أدى إلى أثننة [نسبة إلى إثنية] السياسة، أي تفسير المواقف السياسية من منظور إثني يُرجع أسبابها إلى الاختلافات الإثنية، لا إلى طبيعة صراع القوى والمصالح.

في الحالة السودانية - على سبيل المثال - يمكن أن يتطور صنع القرار السياسي من خلال اللامركزية، لا العكس مع وجود إجماع قومي يوحد الرؤية لوطن موحد. ولا مراء في أن مصلحة مجتمعات القرن الأفريقي أن تعيش حياة كريمة يسودها الشعور بالمواطنة المتساوية وسيادة القانون، واختفاء الفساد والإفساد في ظل الشعور بالكرامة الإنسانية، وكل هذا لا يتحقق في ظل أنظمة مستبدة وتسلطية، وفي الوقت نفسه فإنه يُعدّ بعيد المنال إذا روهن على أن يأتي الإصلاح من الخارج. فالرهان الحقيقي يجب أن يكون على ظهور

---

(٤٧) حيدر إبراهيم علي، «الحالة السودانية،» في: أحمد [وآخرون]، ص ٧٤٦.

(٤٨) عاد الميرغني إلى الخرطوم، في أواخر عام ٢٠١١.

مثقفين مؤهلين نفسيًا واجتماعيًا وسياسيًا لدفع ضريبة التغيير، وتعزيز الثقة بالنفس، والشعور بالفاعلية والاقتدار السياسي. وقبل هذا وذاك التحرر من ثقافة الخوف، مهما كانت سطوة الحاكم المستبد وفاعلية أدوات قهره وبطشه أو إغراءات الأجنبي وترغيبه وترهيبه[٤٩].

هناك رأي يـرى أن ثمة أنظمـة انتخابية ديمقراطية معينة يمكن أن تسـاهم في تحقيق التـواؤم العرقي - الثقافي في المجتمعـات التعددية، فاختيار النظام الانتخابـي يؤثِّر فـي التحـركات العرقية من أوجه عـدة، فنفرٌ يرى فـي التمثيل النسـبي منفـذًا لتمثيـل الجماعـات الإثنيـة الصغيـرة فـي السـلطة التنفيذية أو البرلمان: في حين يرى نفر آخر، أنه يجب منع تكريس الهويات العرقية مقابل إعلاء الهوية الوطنية، هوية المواطنة المتساوية للجميع من دون استثناء.

بينما يـرى آخرون أنه يجـب أن تقوم السـلطة على نمـوذج التراضي، أو ترتيب تقاسـم السـلطة، علـى الرغم مـن أن الجماعـات لا تمتلـك بالضرورة سـلطات متسـاوية، ويُلاحظ أن هذا النمـوذج يعتمد على التعـاون والتفاوض بين النخب[٥٠].

يبقى ما يراه بعضهم وهو أن الفدرالية تُعدّ الصيغة التي تحقق التواؤم العرقي، فالفدرالية بنظر مؤيديها لا تُعطي الجماعات فقط درجة من السيطرة على الإقليم - وهو ما يُعد أساسًا مهمًا - لكنها تطرح أيضًا إطارًا لدرجة من الاستقلال الثقافي مثل السيطرة على المدارس في الإقليم. ففي دول كبيرة ذات تعددية ثقافية، مثل السودان وإثيوبيا تُعد الفدرالية - بنظر مؤيديها - مسألة محورية.

---

(٤٩) الظاهري، ص ٦٠٤.

(٥٠) بتصرف عن: عبد الرحمن، ص ١٩٨-١٩٩.

المراجع

١- العربية

الكتب

الآلوري، آدم عبد الله. **الإسلام اليوم وغدًا في نيجيريا**. القاهرة: مطابع المختار الإسلامي، ١٩٨٥.

أبو بكر، عبد المنعم، **بلاد النوبة**. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٢. (المكتبة الثقافية؛ ٥٨).

أبو العينين، محمود (محرر). **التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨**. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث الأفريقية، ٢٠٠٨.

أحمد، أحمد يوسف [وآخرون]. **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن**. تحرير وتنسيق نيفين مُسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

إسبر، أمين. **أفريقيا والعرب**. بيروت: دار الحقائق، ١٩٨٠.

إسماعيلوفا، روزا. **المشكلات العرقية في أفريقيا الإستوائية: هل يمكن حلها؟**. ترجمة سامي الرزاز. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣.

الأصبحي، أحمد [وآخرون]. **القرن الأفريقي وشرق أفريقيا: الواقع والمستقبل**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠. (شهرية الشرق الأوسط؛ ١٠)

الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام**

٢٠٠١: **توظيف التقنيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية**. تحرير ساكيكو فوكودا بار [وآخرون]. نيويورك: الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، ٢٠٠١.

بروج، هرفيه. **الخمسون أفريقيا**. بغداد: مركز البحوث والمعلومات، [د. ت.].

بغدادي، عبد السلام إبراهيم. **الأوضاع السياسية المعاصرة في أوغندا، ١٩٦٢-١٩٨٧**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٧.

ــــــــ. **التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا**. الموصل: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦.

ــــــــ. ــــــــ. بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، ١٩٨٦. (سلسلة الدراسات الأفريقية؛ ٢٤)

ــــــــ. **التطورات السياسية المعاصرة في أوغندا**. بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ١٩٨٧.

ــــــــ. **الجماعات العربية في أفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا، جنوب الصحراء**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

ــــــــ. **السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه أفريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي، ١٩٩٦ - ٢٠٠١**. بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٢٨)

ــــــــ. **العلاقات الإثيوبية الصهيونية**. بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ١٩٨٧. (سلسلة الدراسات الأفريقية، ٤٣)

ــــــــ. (مراجعة وتحرير). **الممارسة الانتخابية المعاصرة في أفريقيا، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩**. بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٩. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٩٨)

ــــــــــــ. **النفـط والغـاز الطبيعـي فـي أفريقيـا: فرص الاسـتثمار في ضوء الإمكانات والتوقعات**. بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٩. (سلسلة دراسات إستراتيجية؛ ٩٩)

ــــــــــــ. **الوحدة الوطنية ومشـكلات الأقليات في أفريقيا**. ط ٢. بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣)

ــــــــــــ. **اليهود في أثيوبيا (الفالاشـاه) في ضوء عمليـة التهجير الأخيرة**. بغداد: الجامعة المسـتنصرية، معهد الدراسـات الآسـيوية والأفريقية، ١٩٨٥. (سلسلة الدراسات الإثيوبية؛ ١)

ــــــــــــ وخيري عبد الرزاق جاسم. **سياسة العراق الخارجية تجاه أفريقيا**. بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠.

بورتر، مالكولم وكيث لـي. **الأطلس المصور لقارة أفريقيـة**. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٦. (سلسلة القارات تحت المجهر)

التقريـر الاسـتراتيجي اليمنـي، ٢٠٠١. صنعـاء: المركـز اليمنـي للدراسـات الإستراتيجية، [٢٠٠٢].

التقريـر الاقتصادي العربـي، ٢٠٠٧. القاهـرة: جامعة الـدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٧.

توريـاري، محمود علـي. **قضية القـرن الأفريقي علـى ضوء القانـون الدولي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩. (كتاب الساعة)

الجابري محمد عابد. **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية فـي التاريـخ الإسـلامي**. ط ٢. الـدار البيضـاء: دار النشـر المغربيـة، ١٩٨٢.

جواد، سـعد ناجي وعبد السـلام إبراهيم بغدادي. **الأمن القومي العربي ودول الجـوار الأفريقـي**. أبـو ظبـي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩. (دراسات إستراتيجية؛ ٣١)

حافظ، صلاح الدين. صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (عالم المعرفة؛ ٤٩).

حسن، حمدي عبد الرحمن. العرب وأفريقيا في زمن متحول. القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٩.

الحسن، يوسف. التعاون العربي الأفريقي: الإمارات العربية المتحدة نموذج عربي للتضامن والتنمية. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.

حسن، يوسف فضل. بعض مظاهر المؤثرات الإسلامية في تاريخ وادي النيل. الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ١٩٨٢. (أوراق مختارة).

حميد، خميس دهام. الصومال ومشكلات الوحدة الوطنية: من الممالك القبلية إلى المحاكم الإسلامية. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

خليفة، سيد أحمد. جيبوتي وما حولها. الكويت: مؤسسة الوحدة، [د. ت.].

الدغشي، أحمد محمد. الحوثيون دراسة منهجية شاملة: طبيعة النشأة والتكوين، عوامل الظهور وجدلية العلاقة بالخارج، مشاهد المستقبل. الدوحة: المورد للإعلام؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠.

دليل الدول الأفريقية. تقديم عبد المنعم الصاوي. القاهرة: الجمعية الأفريقية، ١٩٧٥.

رودني، والتر. أوروبا والتخلف في أفريقيا. ترجمة أحمد القيصر؛ مراجعة إبراهيم عثمان. الكويت: المجلس الوطني للثقافةوالفنون والآداب، ١٩٨٨. (عالم المعرفة؛ ١٣٢)

ساباين، جورج هولند. تطور الفكر السياسي. ترجمة علي إبراهيم السيد؛ مراجعة راشد البراوي. القاهرة: دار المعارف؛ فرانكلين، ١٩٧١.

السريع، عبد الله. سنوات في جنوب السودان. الكويت؛ الخرطوم: [المؤلف]، ١٩٨٦.

سعودي، محمد عبد الغني. قضايا أفريقية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، الآداب، ١٩٨٠. (عالم المعرفة؛ ٣٤)

سيلاسـي، بيركيت هايتي. الصراع في القرن الأفريقي. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

شاكر، محمود. تنزانيا. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧١. (مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا؛ ٧)

الشـرعة، علي [وآخـرون]. تداعيات الصراع فـي القرن الأفريقـي على الوطن العربـي. عمـان: مركـز دراسـات الشـرق الأوسـط، ٢٠٠٥. (التقرير الاستراتيجي؛ ٣٠)

شـقرون، محمـد. الإسـلام الأسـود جنـوب الصحـراء الكبـرى. بيروت: دار الطليعـة؛ رابطـة العقلانييـن العـرب، ٢٠٠٧. (الإسـلام واحداً ومتعدداً)

صابـر، محيـي الدين. العـرب وأفريقيـا: العلاقـات الثقافيـة. ط ٢. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٨.

عـارف، مجيـد حميـد. إثنوغرافيـا شـعوب العالـم. بغـداد: جامعـة بغداد، ١٩٩٠.

العارف، ممتاز. الأحباش بين مأرب وأكسـوم: لمحـات تاريخية من العلاقات العربيـة، الحبشـية ونشـوء إثيوبيـا الحديثـة. صيـدا؛ بيـروت: المكتبـة العصرية، [١٩٧٥].

عبـد الرحمـن، حمـدي. أفريقيـا وتحديـات عصـر الهيمنـة، أي مسـتقبل؟. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧.

عبـد الفتـاح، عصام. جـون قرنـق: زعيم صنعتـه الصدفـة واغتالته يـد القدر. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

العراق، وزارة الخارجية. دليل المعلومات عـن دول العالم. بغداد: الوزارة، ١٩٨١.

العطية، غسان. التحرك الإسرائيلي في أفريقيا: التجربة الأوغندية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.

علي، محمد جواد. جمهورية أوغندا. بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية الإفريقية، [د. ت.]. (سلسلة الدراسات الأفريقية؛ ١٥)

العمودي، علي. يوميات من القرن الأفريقي. الجيزة: دار صفصافة، ٢٠١٠.

عودة، عبد الملك [وآخرون]. العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

فايق، محمد محمد. عبد الناصر والثورة الأفريقية. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٤.

فرانسيس، ديفيد ج. (معد). أفريقيا: السلم والنزاع. ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ مكتبة الأسرة، ٢٠١٠. (سلسلة العلوم الاجتماعية)

قريعي، أحمد موسى. الجنجويد والنزاع المسلح في دارفور: الجنجويد القصة الكاملة: الجنجويد وأزمة الخطاب المسلح في دارفور. الجيزة: مدبولي الصغير، ٢٠١٠.

كامل، عبد العزيز. قضية كينيا. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار العلم، ١٩٦١. (المكتبة الثقافية؛ ٢٩)

كينياتا، جومو. جومو كينياتا يتحدث عن جيل كينيا. ترجمة يحيى عبد العظيم؛ مراجعة حسين الحوت. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.].

الماحي، عبد الرحمن عمر. الدعوة الإسلامية في أفريقيا: الواقع والمستقبل. الشارقة؛ أبو ظبي: دائرة الثقافة والإعلام، ١٩٩٩. (رسائل جامعية؛ ٦)

ماكنـدا، سـاموئيل. التحالفـات المتغيـرة فـي القـرن الأفريقي. ترجمـة مركز البحوث والمعلومات. بغداد: المركز، ١٩٨٥.

محمد، سمر إبراهيم. السياسة الإسـرائيلية تجاه أفريقيا: حالة القرن الأفريقي. القاهرة: الجزيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

محمود، أحمد إبراهيم. الحروب الأهلية في أفريقيا. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١.

ـــــــــــ. الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسـة في آليات تسـوية الصراعـات فـي أفريقيـا. القاهـرة: مركز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية، ٢٠٠٥.

مسـعد، نيفين عبد المنعم. الأقليات والاستقرار السياسـي في الوطن العربي. القاهرة: جامعة القاهرة؛ مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨.

مصطفى، حسـين حمـودة. إسـرائيل فـي أفريقيا. تقديـم محمد سـليم العوا وأحمد يوسف أحمد. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١.

مهدي، زهيـر عبد الحسـين. إثيوبيـا. بغداد: الجامعـة المسـتنصرية، معهد الدراسات الإفريقية، ١٩٨٤. (سلسلة الدراسات الأفريقية)

مهـدي، محمـد عاشـور. التعدديـة الإثنيـة: إدارة الصراعـات واسـتراتيجيات التسوية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.

ـــــــــــ. العلاقات الخليجية - الأفريقية، الواقع وآفاق المسـتقبل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠.

ـــــــــــ وأحمـد علي سـالم (محـرران). التكامـل الإقليمي فـي أفريقيا: رؤى وآفاق: أعمـال المؤتمر الدولي الأول لشـباب الباحثين في الشـئون الأفريقيـة، ١٦-١٧ أبريـل ٢٠٠٥. القاهـرة: جامعـة القاهرة، معهـد البحـوث والدراسـات الأفريقيـة؛ مشـروع دعـم التكامـل الأفريقـي، ٢٠٠٥.

ميتشيل، دينكن (محرر). **معجم علم الاجتماع**. ترجمة إحسان محمد الحسن. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠.

ناود، محمد سعيد، **العروبة والإسلام في القرن الأفريقي**. [د. م.: د. ن.]، ١٩٩٨.

نايدل، س. ف. **التركيب السكاني في أريتريا**. نقله إلى العربية جوزيف صغير.

ويسمان، فابريس (محرر). **في ظل حروب «عادلة»: العنف والسياسة والعمل الإنساني**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية؛ منظمة أطباء بلا حدود، ٢٠٠٦. (دراسات مترجمة؛ ٢٤)

يونس، محمد عبد المنعم. **أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني**. القاهرة: دار القلم، ١٩٦٠.

يوه، جون قاي نوت. **أفريقيا والعالم في القرن القادم**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

الدوريات

أبو العينين، محمود محمد. «التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية»، **الدراسات الأفريقية**: العدد الخاص (بالمؤتمر العالمي للدراسات الأفريقية بالخرطوم)، ١٩٩٤.

أبو خليفة، علي عبد الله بسيوني. «التعاون العربي الأفريقي في مجال الزراعة.» **آفاق أفريقية**: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

أجابي، ج. آدي. «الاتصال والانقطاع بين أفريقيا والعرب.» **دورية أفريقيا** (القاهرة): العدد ١، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦.

أشتي، فارسي. «القبلية في لبنان وآثارها السلبية.» **قضايا عربية**: السنة ٨، العدد ١، ١٩٨١.

أمين، جوزيف رامز. «البعد الدولي في العلاقات العربية الأفريقية.» **آفاق أفريقية**: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

بغـدادي، عبد السـلام إبراهيـم. «أريتريا والأمـن القومي العربي.» **دراسـات إستراتيجية** (جامعة بغداد): العدد ٤، ١٩٩٨.

ــــــــــــ. «تحـولات الفرقـاء المحليين في المشـهد السياسـي الصومالي المعاصر.» **دراسـات دولية** (جامعة بغداد): العـدد ٤٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

ــــــــــــ. «التدخـل الدولـي في الصومـال.» **مجلة كلية العلوم السياسـية** (جامعة بغداد): العدد ١٣، ١٩٩٥.

ــــــــــــ. «السودان والمشهد المرتقب.» **المرصد الدولي** (جامعة بغداد): العدد ١٤، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠.

ــــــــــــ. «الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية.» **دراسات شرق أوسطية** (عمان): السنة ١٣، العدد ٥٠، شتاء ٢٠٠٩ - ٢٠١٠.

ــــــــــــ. «المتغيـر الأوغنـدي المعاصر في السياسـة الأمريكية تجاه دول حوض النيل والقـرن الأفريقي وآثار ذلك على الأمـن القومي العربي.» **قضايا دولية** (جامعة بغداد): العدد ٢، ١٩٩٨.

ــــــــــــ. «مشـكلة الأقليـات في القـرن الأفريقي، دراسـة حالة العفر في أريتريـا وجيبوتـي وإثيوبيا.» **شـؤون اجتماعية** (الشـارقة): السـنة ١٥، العدد ٥٩، خريف ١٩٩٨.

بكر، نبيل. «الاسـتفتاء على الدسـتور الكيني.» **آفاق أفريقية**: السنة ٦، العدد ١٩، شتاء ٢٠٠٦.

بوعزيز، يحي. «الاسـتعمار الحديث فـي أفريقيا.» **المـؤرخ العربي** (بغداد): السنة ١٥، العدد ٣٩، ١٩٨٩.

بيبرس، سـامية. «كينيا بيـن براثن العنـف والديمقراطيـة المتعثرة.» **السياسـة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

ــــــــــــ. «مسـيرة التعاون العربـي الأفريقي: رؤية عربيـة.» **آفاق أفريقية** (القاهرة): السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

بينج، جون. «القمة الأفروعربية الثانية، استجابة للمتغيرات الجديدة.» **آفاق أفريقية**: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

تسيما، ديجينه. «العلاقات الإثيوبية المصرية نموذج للعلاقات الأفريقية العربية.» **آفاق أفريقية**: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

حجاج، أحمد. «التعاون العربي - الأفريقي: بين الواقع والأمل، لمحة تاريخية.» **آفاق أفريقية**: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

حسن، حمدي عبد الرحمن. «القرن الأفريقي الجديد أمريكيًا.» **ملف الأهرام الاستراتيجي**: السنة ١٣، العدد ١٤٧، آذار/ مارس ٢٠٠٧.

الحواتي، بركات موسى. «دور الزعامات التاريخية: عبد الناصر نموذجًا لبدايات التأسيس.» **آفاق أفريقية**: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

خيرت، إسماعيل. «القمة الأفريقية - العربية الثانية: إنجاز الماضي وآفاق المستقبل.» **آفاق افريقية**: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

رأفت، إجلال. «العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الأفريقي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٧٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٩.

رضوان، أمين. «أريتريا بين الحق التاريخي لإثيوبيا والنضال الوطني.» **المنار** (باريس)، العدد ٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٥.

السيد، سامي. «الانتخابات التشريعية في إثيوبيا.» **آفاق أفريقية**: السنة ٦، العدد ١٩، شتاء ٢٠٠٦.

شعراوي، حلمي. «من أجل دور للثقافة في تعزيز العلاقات العربية - الأفريقية.» **آفاق أفريقية**: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

صالح، محمد محمد. «استعمار أفريقيا وتقسيم القارة الأفريقية في مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ بين الدول الكبرى الأوروبية.» **المؤرخ العربي** (بغداد): السنة ١٥، العدد ٣٩، ١٩٨٩.

الصرعاوي، عبد الله عبد العزيز. «حول العلاقات العربية الأفريقية.» **المؤرخ العربي** (بغداد): السنة ١٥، العدد ٣٩، ١٩٨٩.

الطعـان، عبد الرضـا. «أثر النظام القبلي في نشـأة النظام الفدرالـي في ليبيا.» **القانون والاقتصاد** (جامعة البصرة): السنة ٢، العددان ٣-٤، ١٩٨٠.

عبد الجـواد، زكريـا. «أريتريـا: هـل آن للطائر أن يُغـرد في سـربه.» **العربي** (الكويت): العدد ٥٠٦، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

عبد الرزاق، عادل. «البعد الاقتصادي في العلاقات العربية - الأفريقية.» **آفاق أفريقية**: العدد ٥٠٦، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

عبد الوهاب، محمد. «أوغندا: لؤلؤة أفريقيا.» **العربي**: العدد ٣٣٩، شباط/ فبراير ١٩٨٧.

العربي (الكويت): كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

عرفه، محمد جمال. «التعددية في المجتمع الإسـرائيلي.» **المسـتقبل العربي** (بيروت): السنة ٨، العدد ٨٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥.

عسـيلة، صبحي. «اليمـن: دوافـع التوجه نحـو القـرن الأفريقي.» **السياسـة الدولية**: العدد ١٣٧، ١٩٩٩.

علـي، أدياب علـي محمد. «دور مصـر في تعزيـز العلاقات التجاريـة العربية الأفريقية.» **آفاق أفريقية**: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

علي، خالد حنفي. «النفـط الأفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي.» **السياسـة الدولية**: العدد ١٦٤، نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

عمارة، نبيـل بكر. «الاسـتثمار الخليجي في أفريقيا جنـوب الصحراء.» **آفاق أفريقية**: السنة ١٠، العدد ٣٣، ٢٠١١.

عـودة، عبد الملـك. «إثيوبيا مـن الإمبراطورية إلـى الجمهوريـة الفيدرالية.» **السياسة الدولية**: السنة ١٢، العدد ٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦.

ــــــــــ. «قضايـا العلاقـات العربيـة الأفريقيـة وإسـتراتيجية مقارنتها.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

ــــــــــ. «نحو حل سياسـي لقضية أريتريا.» **السياسـة الدولية**: السنة ٢، العدد ٤٠، نيسان/ أبريل ١٩٧٥.

عيسوي، عطية. «الصومال.. أرض العجائب والمطامع والصراعات.» المستقبل العربي: السنة ٣٢، العدد ٣٦٦، آب/ أغسطس ٢٠٠٩.

قنديل، محمد يسري وعبد الرحمن رشدي الهواري. «التواجد البحري الإسرائيلي في البحر الأحمر.» دراسات (القاهرة): العدد ٥٣، ١٩٩٢.

الكوت، البشير. «العلاقات العربية الأفريقية، الفرص والتحديات.» آفاق أفريقية: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

المجتمع (الكويت): العدد ١٧٣٤، ٢٠٠٧.

محمد، الخضر عبد الباقي. «صورة العرب لدى الأفارقة.» آفاق أفريقية: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٩٦، شباط/ فبراير ١٩٨٧.

مكي، حسن. «وحدة السودان ومؤتمر القمة العربية الأفريقية.» آفاق أفريقية: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

المنصور، عبد العزيز. «العلاقات الدولية الاقتصادية العربية الأفريقية.» معلومات دولية (دمشق): العدد ٦١، صيف ١٩٩٩.

موسى، عمرو. «القمة الأفريقية - العربية الثانية: تعاون وشراكة.» آفاق أفريقية: السنة ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

الهادي، محمد الأمين محمد. «تقييم فترة حكم المحاكم الإسلامية.» الشاهد الدوري (القاهرة): العدد ١، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

الهراسي، المختار. «القبيلة والدورة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي.» المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ أبريل ١٩٨٧.

ينجو، باتريس. «العولمة والنظام الحربي الجديد وإدامة الصراعات في أفريقيا.» كودسيريا، (*CODESRIA*) (القاهرة): العدد ٤٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

مؤتمر

مؤتمر التعاون العربي الأفريقـي: تاريخه وواقعه وآفاقه (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٨-٩ أيار/ مايو ٢٠٠٧).

٢- الأجنبية

Books

Amoo, Sam G. *The Challenge of Ethnicity and Conflict in Africa: The Need for a New Paradigm*. New York: United Nations Development Programme, 1997.

Austin, Dennis. *Politics in Africa*. 2nd ed. Hanover, NH: University Press of New England, 1984.

Britannica Book of the Year 1980: Events of 1979. London: Encyclopaedia Britannica Inc, 1980.

Chaliand, Gérard. *The Struggle for Africa: Conflict of the Great Powers*. Translated from French. Hong Kong: A. M. Berrett, 1982.

Forrest, Joshua B. *Subnationalism in Africa: Ethnicity, Alliances, and Politics*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2004.

Furnivall, John Sydenham. *Colonial Policy and Practice; a Comparative Study of Burma and Netherlands India*. Cambridge, [Eng.]: Cambridge University Press, 1984.

Hance, William A. *The Geography of Modern Africa*. 2nd ed. New York : Columbia University Press, 1975.

Horowitz, Donald L. *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley: University of California Press, 1985.

Kurian, George Thomas. *Encyclopedia of the Third World*. 3 vols. Rev. ed. New York: Facts on File, 1982.

Lewis, I. M. (ed.). *Nationalism and Self Determination in the Horn of Africa*. London: Ithaca Press, 1983.

Lipsky, George A. *Ethiopia: Its People, its Society, its Culture*. In Collaboration with Wendell Blanchard, Abraham M. Hirsch [and] Bela C. Maday. New Haven: HRAF Press, [1962]. (Survey of World Cultures; 9).

New African Yearbook 1979: Political History and Current Events, Social and Economic Conditions in 48 Countries of Sub-Saharan Africa Facts and Figures in Depth Studies of Continental Affairs. London, England: IC Magazines Ltd.; New York: Franklin Watts, Inc, 1979.

The New Encyclopaedia Britannica. 30 vols. 15th ed. Chicago: [The Encyclopedia], 1978.

Provisional Military Government of Socialist Ethiopia, Office of National Committee for Central Planning, Central Statistical Office (PMGSE). *Report on the Results of the 1981 Demographic Survey*. Adis Ababa: The Office, 1985. (Statistical Bulletin; 46)

Rothchild, Donald and Victor A. Olorunsola (eds.). *State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1983. (Westview Special Studies on Africa)

Selassie, Bereket H. *Conflict and Intervention in the Horn of Africa*. New York: Monthly Review Press, 1980.

Young, Crawford. *The Politics of Cultural Pluralism*. Madison: University of Wisconsin Press, 1976.

Periodicals

Baxter, Paul T. W. "Ethiopia's Unacknowledged Problem: The Oromo." *African Affairs*: vol. 77, no. 308, July 1978.

Diamond, Larry. "Ethnicity and Ethnic Conflict." *Journal of Modern African Studies*: vol. 25, no. 1, March 1987.

Gilkes, Patrick. "Ethiopia: A Real Revolution?." *World Today*: vol. 31, no. 1, January 1975.

Ibrahim, Bakri Abdel Rahman. "The Ethnic Map of Ethiopia."*Dirasat Ifriqiyya*: no. 19, June 1998.

Legum, Colin. "Realities of the Ethiopian Revolution." *World Today*: vol. 33, no. 8, August 1977.

Mamo, Abate. "Population Distribution in Ethiopia: Beyond the Myths." *Ethiopian Review*: June 1992.

Mayall, James. "The Battle for the Horn: Somali Irredentism and International Diplomacy." *World Today*: vol. 34, no. 9, September 1978.

Document

Zitelmann, Thomas. "Norms and Practice." (Ethnic Federalism in the Federal Democratic Republic of Ethiopia (FDRE), Center of Modern Oriental Studies, Contribution to the Winter Course for Iraqi University Staff at the Freic Universitat Berlin, 5-27 February 2004).

فهرس عام

- ض -

- ط -

- ع -

- ك -

- ن -

يبحث هذا الكتاب في الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للقرن الأفريقي من وجهة نظر عربية، ويتناول البنية الإثنية والدينية والقبلية للسودان وإثيوبيا وأريتريا وجيبوتي وكينيا والصومال وأوغندا، ثم يتصدى بالدراسة للصراعات الدولية والإقليمية المحتدمة في هذا الجزء من العالم الذي يضم سبع دول بينها ثلاث دول عربية هي السودان والصومال وجيبوتي، والذي تبلغ مساحته خمسة ملايين كلم²، يعيش فوقها مئتا مليون نسمة. وهذه المنطقة شديدة الحيوية للأمن الاستراتيجي العربي لأنها تترابط بقوة مع باب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر الذي ينتهي عند قناة السويس وخليج العقبة، فضلًا عن منابع النيل في قلب القارة الأفريقية، الأمر الذي يجعل هذه المنطقة شديدة التأثير في المصالح العليا للعالم العربي، ولا سيما مصر والسودان واليمن والسعودية. والكتاب محاولة لاكتشاف الأسباب الحقيقية للصراعات الناشبة في دول القرن الأفريقي، وتفاعلات التعدد الإثني والحراك السياسي ونتائج ذلك كله.

عبد السلام بغدادي

حاز البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة بغداد في سنة ١٩٧٩، والماجستير في سنة١٩٨٩، والدكتوراه في سنة ١٩٩٠ من الجامعة نفسها. مارس التدريس في جامعات بغداد والمستنصرية والنهرين. رئيس قسم الدراسات الأفريقية في مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد بين سنتي ١٩٩١ و٢٠١١، وتولى في هذه الأثناء رئاسة المركز (٢٠٠٥ و٢٠٠٦). أستاذ الدراسات الأفريقية والوحدة الوطنية في جامعة بغداد.

السعر: ٨ دولارات

ISBN 978-9953-0-2702-9



